العدد الثامن من السنة الثالثة — رجب سنة ١٣٦١ — أغسطس سنة ١٩٤٢

مجلة
الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالمجان)

مدير التحرير : حسن الشريف : تليفون ٨٥٣١٢

القاهرة
طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٤٢

فهرس العدد

صفحة

اللغة العربية ترفع رأسها وتسترد كرامتها ... ٣

مرض الفقر ... ٥

تشديد العقوبة على تجار السوق السوداء ... ١٢

طهروا المنبع قبل المصب ... ١٥

العقلية الاجتماعية ... الأستاذ سيد قطب ... ١٩

تغذية الأطفال الإلزاميين ... ٢٧

الدين والأخلاق والرغيف ... الأستاذ محمد لطفى جمعه ... ٢٩

خط الدفاع الثانى ... ٣٦

الصحة الشخصية ... الدكتور ابراهيم ناجى ... ٣٩

تغذية الفقراء ... ٤٥

أثر الدعاية السليمة فى النهضات المختلفة ... الأستاذ محمد أبو بكر ابراهيم ... ٤٨

فى معركة الاصلاح الإجتماعى ... الأستاذ فتح الله المرصفى ... ٥٢

مساواة ... الأستاذ عماد الدين عبد الحميد ... ٦١

تحسين حال الفلاح ... عريان يوسف سعد ... ٦٣

دراسات فى جولات (رابطة الإصلاح الاجتماعى) الأستاذ محمد عبد الكريم ... ٦٧

مشكلة القهاوى ... الأديب عبد المعطى المسيرى ... ٧٢

التضامن بين الرجل والمرأة ... ٧٦

اللغة العربية
ترفع رأسها وتسترد كرامتها

آن للغة العربية — لغة البلاد الرسمية — أن ترفع رأسها قليلا، وأن تسترد شيئا من كرامتها وأن تحتل بعض مكانها الطبيعى المعترف به لكل لغة رسمية فى جميع بلاد العالم !

آن لها أن تبلغ هذه المرتبة أخيرا بالقانون الذى أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية فى هذه الأيام والذى ينص على أن تمسك دوائر الأعمال جميعا فى مصر حساباتها باللغة العربية ، وأن تكون جميع مكاتباتها الخاصة بتنفيذ عقود تكوينها أو التزامها بهذه اللغة .

لقد كانت هذه رغبة برلمانية نادت بها لجنة الشئون المالية بمجلس النواب مرتين . ولكنها لم تجب إلا اليوم لأن أصحاب العمل الأجانب وقفوا وقفة لا تتفق مع الانصاف ضد هذه الرغبة ، ولانت قناة المسئولين أمام هذه الوقفة الجائرة ، حتى آن لهذه القناة أخيرا أن تشتد ، وأن تعتصم بالحق الطبيعى الذى لا يجادل فيه مجادل بوجه حق ، فقدم "الرجل" عبد الحميد عبد الحق هذا القانون أخيرا ، وما كانت المسألة من أولها فى حاجة الى غير "رجل" له همة الرجال !

لقد كان غريبا جدا ، أن تجاهد أمة ستين عاما حتى تظفر بالاعتراف بحقها الطبيعى والتاريخى فى الاستقلال ، وأن تجاهد بعد ذلك حتى تفوز بإلغاء قيود الامتيازات التى قيدت خطاها وأهانت كرامتها نحو قرن من الزمان . ثم تجد نفسها بعد هذا لم تحصل على غير صكوك لا نتيجة لها ، ما دامت لغتها الرسمية لا تعترف بها دوائر العمل الأجنبية فى داخلية البلاد .

كان هذا شذوذا ظاهرا لا شك فيه ، وقد شكا من هذا الشذوذ كل من احس فى نفسه معنى الكرامة الوطنية ، وكل من لاحظ أن شبابنا المتعلمين المتعطلين يتكاثرون كل عام وأبواب هذه الدوائر موصدة فى وجوههم بحجة أنهم لا يتقنون لغات هذه الدوائر ، ولغتهم التى يقررها دستورهم ليس لها مكان بين هذه اللغات .

وقد تجاوزت الشكوى حدود الإحساس بالكرامة الوطنية ، وحدود الغيرة من أن يجد كل أجنبى فى مصر الطريق مفتوحة أمامه للعمل بينما المصريون متعطلون ... تجاوزت هذه الحدود فشكت مصلحة الضرائب من أن عدم إمساك الدفاتر بلغات هذه الدوائر الأجنبية أعجز موظفيها عن معرفة إيرادها وعن تقدير الضرائب المستحقة عليها ، فاضطروا أن يلجئوا إلى التقديرات التقريبية مما لا يستقيم معه تنفيذ القانون .

حدث هـذا كله فى الوقت الذى كانت فيـه إحدى الشركات الكبيرة تجيب على رجاء الحكومة لهـا بأن تستخدم اللغـة العربية فى حساباتها وفى مكاتباتها وفواتيرها وعقودها مع المصريين الذين لا يعرفون لغتها بأنها لا تفهم أن هناك ضرورة لهذا الإجراء !

أى نعم لا تفهم هذه الشركة وأمثالهـا ضرورة لهذا الاجراء . لأنها لا تحس بإحساس المصريين ، ولا تقدر عواطف المصريين ومصالحهم ، بل هى لا تفهم لأنها لا تحـترم هؤلاء المصريين الذين تعيش بين ظهرانيهم ، ولم تجـد منهم ما يدعوها للاحترام ! . فلعلها الآن أن تحترمهم وأن تحاول فهم الضرورة الملجئة لهذا الإجراء ، وإن هذه الشركات لتستطيع أن تفهم جيدا عند اللزوم ، عنـد ما تجد "رجلا" أو "رجالا" يحترمون أنفسهم ويحترمون لغتهم ويحترمون كرامتهم كما حدث الآن .

والذى حدث لم يصل بعد الى أن تحتل اللغة الرسمية مكانها الطبيعى الذى تحتله كل لغة رسمية فى أى بلد من البلاد .

فمشروع القانون المعروض لا يزيد على تحتيم مسك الدفاتر التى تقدم لمصلحة الضرائب باللغة العربية ، وجعل المكاتبات المترتبة على عقود الالتزام أو الاحتكار بهذه اللغة أيضا . فهو لم يمنع استعمال اللغات الأخرى فيما عدا ذلك . ولا توجد أمة مستقلة تتسامح هـذا التسامح مع غير لغة البلاد .

وشاء المشرع المصرى أن يفرط فى التسامح بعـد هذا أيضا ، فأعطى أصحاب الأعمال مهلة عام لتنفيذ هـذا القانون . عام كامل بحيث لا تكون هناك حجة أو شبه حجة للمخالفين ، ولا يكون هناك الا التعنت والجحود للمخالفين .

وكم ذا تتسامح مصر وتترفق فى تقرير حقوقها البديهية وحقوق كرامتها الوطنية ولغتها القومية ، فلعل هذا التسامح وهذا الترفق لا يفسران بغير معناهما ، ولعلهما يفهمان على حقيقتهما فإنه ليس من مصلحة أحد أن تمس الكرامة القومية جهرة ، وان تنفعل النفوس لهـذا المساس الدائم . ولن توجد الأمة ولن يوجد الفرد الذى لا ينفعل على ممر الأيام !

إن هذا القانون هو الحد الأدنى الذى ترتضيه كرامة البلاد ومصالحها ، ومع هذا فقد استغرق سنه خمس سنوات بعد الغاء الامتيازات ، ومع هذا — أيضا — قد جعل مهلة طويلة لأصحاب الأعمال .

فليس بعد ذلك إذن الا البطر ، والبطر يزيل النعم ، كما يقولون فى الأمثال .

على هامش تجربة إصلاح القرية :

مرض الفقر

ووزارة الشؤون الاجتماعية المظلومة !

قصد صاحبا المعالى وزيرا الصحة والشؤون الاجتماعية إلى قرية المنايل لمشاهدة التجربة التى قامت بها لجنة إصلاح القرية ودعت الى شهودها كثيرا من كبار المدعوين .

وحدث فى أثناء زيارة وحدة الأمراض المتوطنة ، أن قال طبيبها : "إن حوالى تسعين فى المائة من السكان مصابون بأمراض مختلفة ، كالبلهارسيا والانكلستوما والاسكارس ، عدا أربع أسر فقط ، خالية من هذه الأمراض ، وهى الأسر الميسورة الحال من الناحية المادية".

وهنا قال أحد كبار الزائرين : إن الفقر بعد اذن مصدر الأمراض جميعا أو هو المرض الأول الذى ينبغى أن تتضافر الجهود على محاربته ! .

وأخيرا ألقى معالى وزير الشؤون الاجتماعية كلمة جاء فيها :

" اشتغلت بالحياة النيابية من سنة ١٩٢٦ ، وكنت خلال ذلك أخطب وأسمع الخطب ، ولكنى كلما عدت الى عزبتى أجد البيوت والشوارع والأمراض وكل شىء كما هو فتملكنى حسرة .

" كانت الميزانية ٣٥ مليونا ، وهى الآن أكثر من ٥٠ مليونا ، ولكنى على الرغم من هذه الزيادة لم أر تغييرا فى حياة الفلاح الاجتماعية ، ولا زلت أرى بيوت الريف كما هى . ولذا كنت أعتقد أن ما أسمعه عن المراكز الاجتماعية ما هو إلا مجرد كلام أما الآن فقد غيرت رأيى فيها .

" وكنت أعتقد أن الفقر هو أساس سوء حالنا ، وأن الواجب معالجته أولا ، والآن أرى أن المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئا ، وإن كان ذلك لم يحولنى عن رأيى الخاص بوجوب علاج الفقر . . . " .

ثم انقضت على هذه الزيارة وما قيل فيها بضعة أيام ، وإذا باللجنة المالية فى مجلس النواب تقدم تقريرا عن الميزانية فتقول عن " الإصلاح الاجتماعى " ما ملخصه :

" أنه لن تكون بمصر سياسة اجتماعية رشيدة حتى تدرس أسباب المصدر الذى سبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى المعيشة ، وهو الفقر ، من نواحيه السياسية والاقتصادية . ولهذا

تهيب اللجنة بوزارة الشؤون الاجتماعية أن تجرى فى تشريعاتها على خطة قومية بحتة لا تهاون فيها ولا مجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر فى مصر شيئا فشيئا حتى تقضى على الشر من أساسه . و إذا عادت اللجنة فطالبت الحكومة بأن تدرس أسباب الفقر دراسة دقيقة على أيدى إخصائيين بصيرين، واتخاذ سياسة فعالة رشيدة لمكافحة الأيدى التى تستلب أرزاق الشعب فإنها لا ترى نفسها متغالية ولا ملحة . بل إنها تنبه الى شر مستطير، لا بد أن ينبعث يوما ما من البطون الجائعة والعقول الصاخبة ".

وحينما عرضت اللجنة للصحة العامة ورد فى تقريرها ما خلاصته : " أن مسئولية سوء الحالة الصحية بمصر لا تقع كلها على عاتق وزارة الصحة، لأن هناك عوامل أخرى اجتماعية متأصلة فى عادات الريفيين ، وعوامل أخرى اقتصادية أساسها الفقر، فضلا عن فساد نظام المساكن بالقرى ، وهذه كلها أحوال تهدد كيان الأمة الصحى ، وتقعدها عن النهوض بالنواحى الاقتصادية أو الاجتماعية ، وتفسد فى النهاية خلقها الوطنى . ولهذا يجب أن توضع خطة تتعاون فيها وزارات الحكومة المختصة ، تكفل وقاية الشعب على أن تتقدم بها إلى البرلمان لإقرارها وتمويلها بما يجب لحسن تنفيذها ".

* * *

والآن فلنقف وقفة قصيرة أمام كل فقرة من الفقرات التى اقتطفناها أو لخصناها فيما تقدم، ففيها مجال واسع للتعقيب والإيضاح والتوجيه :

إن ملاحظة " أحد كبار الزائرين " لقرية المنايل، وكلمة معالى وزير الشؤون الاجتماعية وبيان لجنة المالية عن الإصلاح الاجتماعى وعن الصحة العامة ، تلتقى جميعها عند "مرض الفقر" وتتفق جميعها على أنه أصل الأمراض كلها ، وأساس الشقاء الذى يسبب مشقة الحياة وانحطاط مستوى الأمة .

فما ذا تعنى كلمة الفقر أو كلمة الفقراء فى الريف ؟

إنها لا تعنى بطبيعة الحال كبار الملاك ، ولا تعنى كذلك متوسطيهم ، فهؤلاء وأولئك فى نجوة من مدلول هذه الكلمة الفظيعة، وإنهم ليستمتعون بأطايب الحياة فى بذخ وفى إسراف ثم يستدينون من البنوك العقارية والشركات لسد هذه الشهوات ، فتهم هذه البنوك بنزع ملكياتهم فيتصايحون بالويل والثبور ، ويهتفون بالخطر على ثروة البلاد العقارية ، فتهب الخزانة العامة لتؤدى لهم التسويات العقارية " أربعة عشر مليونا من الجنيهات " حتى إذا عجزت الخزانة عن اللحاق بهم فى سرعة الاستدانة وسرعة الإسراف، سنت الحكومة لهم تشريعات تساعدهم على كل حال ... !

إنما تعنى كلمة الفقر أو كلمـــة الفقراء أولئك الملايين من صغار الملاك والمستأجرين من العمال الزراعيين . فما علة إصابة هذه الملايين بلعنة الفقر ، وما علة استحقاقهم هـــذه العقوبة ؟

العلة فيما يختص بصغار الملاك هى تساويهم فى أداء الضرائب مع سواهم من كبار الملاك طوال هذه القرون ، حتى رفع عن كاهلهم هذا العبء بعض الشىء فى العـام الأخير .

وصغار الملاك هؤلاء هم من صغار المستأجرين تارة ومن العمال الزراعيين تارة أخرى فهم يشتركون مع هؤلاء وأولئك فى الأسباب التى سنبديها .

والعلة فيما يختص بصغار المستأجرين أن كل قوى الدولة وكل قوى التشريع وكل قوى العرف فى صف الملاك ، وأن القانون الوحيد الذى كان يراد به المحافظة على قوتهم وقوت أطفالهم من الحجـز وفاء لإيجار الأطيان لا يزال يتلكأ حتى اليوم منذ أربع سنوات . هذا القانون الذى دارت عنه المناقشات التالية فى برلمـان سابق ، فدلت على القوى التى تعرقل اتجاه الحكومة كلمـا همت بإصلاح يمس مصالح أصحاب الثروات :

أحد الأعضاء : لا يصح وجود هذا القانون هنا !

عضو آخر : هذا القانون ليس له أى معنى !

عضو ثالث : هذا القانون ليس شىء أضر منه على الفلاح !

عضو رابع : أنا معترض على هذه القوانين التى تقدمها لنـا الحكومة لأنها قائمة على مبادئ ثورية بشفية (كذا)... فما الداعى الى إصدار هذا القانون؟

رئيس الحكومة : الداعى لإصدار هذا التشريع هو بذاته السبب الذى دعا إلى إصدار قانون التسوية العقارية ! وهل هناك شىء أدل على شدة الحاجة إلى هذا المشروع أكثر من الشكوى التى ارتفعت فى هـــذا المجلس الموقر من سوء حالة الفلاح وسوء تغذيته ؟ بدليل أنه فضلا عن انتشار أمراض البلهارسيا والانكلستوما فإن السل انتشر فى أبناء الفلاحين الصغار بنسبة مروعة... فهل إذا جمعنا للفلاح قليلا من التغذية حتى يستطيع مقاومة هـــذه الأمراض يقوم من يعترض على هذا المشروع ويطالب بالإشفاق على الملاك ؟

وزير العدل : لا التسويات العقارية تفيد صاحب الجلابية الزرقاء ولا التدخل فى الأسواق يفيده ، ولكن هذا القانون هو الوحيد الذى يعود عليه بفائدة . . .

هذا طرف من الحوار الذى دار فى يوم من الأيام حول علاج من علاجات الفقر فى الريف لا يزال موقوفا حتى الآن !

أما العالة فيما يختص بالفلاحين العمال فهى التفرقة المجحفة بينهم وبين الحيوانات ! ، فالحيوان مسلم بحقه فى الكفاية من الطعام والشراب جزاء له على خدمته طول اليوم أو بعض اليوم . أما الفلاح فليس مسلما له بهذا الحق ، لأنه لا يجد الكفاية من الضروريات جزاء خدمته المضنية . وهذا الوضع البسيط للوقف يشير إلى الاتجاه الواجب فى معالجة مشاكل الفلاحين والعمال .

ثم نعود إلى الكلمة الطيبة التى ألقاها معالى وزير الشؤون الاجتماعية فى قرية المنايل .

يقول معاليه : « كانت الميزانية ٣٥ مليونا وهى الآن أكثر من خمسين مليونا ولكنى على الرغم من هذه الزيادة لم أر تغييرا فى حياة الفلاح الاجتماعية ولا زلت أرى بيوت الريف كما هى »

وطبيعى ألا يرى معاليه تغييرا يذكر، فما شأن الريف بزيادة الميزانية ؟ ! لقد وضعنا نفقات الريف أزمانا طويلة على هامش الميزانية على الرغم من الأغلبية الساحقة التى تعيش فى الأرياف وساعدنا على هذا الوضع أن السادة الأغنياء قد هجروا هذا الريف المحروم ليعيشوا فى المدن المعيشة التى يهيئها لهم ثرؤهم المختص من دماء الباقين هناك ، فلم يبق إذن فى الريف بعد أن هجره السادة إلا العبيد ! وهل يستحق العبيد شيئا كثيرا من بنود الميزانية مهما ضخمت هذه الميزانية ؟

لنعترف بالحقيقة ولنواجه بها أنفسنا فى عنف وقسوة — نحن سكان المدن — المستمتعين بما فيها من ترف ونعيم ! لقد نسينا الريف وأهملناه فلم يعد له شأن بزيادة الميزانية ولم يتغير فيه فيه شىء كما يقول معالى الوزير .

وأخشى أن أقول : إن هذا الريف لا ينال عنايتنا الكافية حتى اليوم على الرغم مما بدا من الاتجاه الطيب للتخفيف عن كاهل بعض الطبقات فيه . بدليل أن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية — وزارة الفلاحين والعمال — قدرت فى ميزانية هذا العام بمبلغ ٧٧٠,٩٠٠ أى بنحو ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات .

لقد كتبت فى العام الماضى مقالا تحت عنوان ”وزارة بلا ميزانية تطلب منها المعجزات“ ولا تزال هذه الوزارة بلا ميزانية فى الحقيقة . ولا تزال تطلب منها المعجزات ! وسنرى عما قليل ما تطلبه منها لجنة المالية من هذه المعجزات .

ويقول معاليه : ” والآن أرى أن المراكز الاجتماعية تستطيع أن تعمل شيئا“ .

والمراكز الاجتماعية تستطيع ولا شك أن تصنع شيئا ، ولكن كم مركزا اجتماعيا سمحت الميزانية بإنشائه حتى الآن ؟ لقد رصد لهذه المراكز فى ميزانية العام الماضى مائة ألف من الجنيهات ، ولكنها خفضت الى سبعة عشر ألفا فحسب . أما فى ميزانية هذا العام فقد أصبحت سبعة عشر ألفا تضاف اليها ستة آلاف وخمسمائة لإدارة المراكز السابقة .

وعرض هذه الأرقام المتواضعة الضئيلة يكشف لنا عن العناية الحقيقية العملية بشؤون الريف ، مجردة عن زخرف الأقوال وجمال الآمال .

إن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية فى حاجة لأن تبلغ عشرة أمثال ميزانيتها الحالية قبل أن تستطيع هذه الوزارة الناشئة أن تصنع شيئا من المعجزات المطلوبة منها ، وتحقق شيئا من الآمال المعقودة عليها ، فمتى تسخو الميزانية على هذه الوزارة الناشئة بالمال ؟

* * *

ثم ننظر فى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب فنجدها تطلب الى وزارة الشؤون الاجتماعية " أن تجرى فى تشريعاتها على خطة قومية بحتة ، لا تهاون فيها ولا مجاملة ، وأن يكون أساس سياستها معالجة أسباب الفقر فى مصر شيئا فشيئا حتى تقضى على الشر من أساسه ".

وننظر فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ فنراها تأخذ على هذه الوزارة " أن خطواتها فى الإصلاح كانت بطيئة " .

والذى أعلمه أن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تنقصها الرغبة الحارة فى تنفيذ هذه السياسة الرشيدة التى تشير بها لجنة المالية بمجلس النواب بالسرعة التى تتطلبها لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، ولكن هذه الوزارة فى حاجة الى الانشاء كما قال معالى وزيرها الحالى عند توليه شؤونها . ليس من الغلو أن يعدها معاليه غير موجودة ويعد أول أعماله بالوزارة هو إيجاد هذه الوزارة !

إنها "وزارة بلا ميزانية" واذا عملت فستعمل فى هذه الحدود مرغمة حتى تطالب لها لجنتا المالية بمضاعفة ميزانيتها أضعافا كثيرة ، وحينئذ فقط تستطيع أن تنهض بالوظيفة الهائلة التى يتطلبها منها المجتمع ، وتصفى هذه التركة المثقلة منذ عشرات الأجيال .

إن المطلوب من هذه الوزارة . باختصار . هو خلق مجتمع جديد على أسس جديدة ، وتلك وظيفة القدرة الأزلية الخالقة ، ثم وظيفة التاريخ على مر الدهور . فإذا طلب لقدرة بشرية فانية أن تقوم بهذه الوظيفة فيجب أن يوضع المال تحت تصرفها بلا حساب ، أو بحساب سخى موفور .

ومع هذا فوزارة الشؤون الاجتماعية تريد أن تعمل الشىء الكثير لخير الريف المحروم ، وتريد أن تسير على خطة قومية بحتة لا تهاون فيها ولا مجاملة . وتريد أن تسرع فى العمل فنحب أن نسأل هل تضمن لجنتا المالية أن تعاونا الوزارة فى مشروعات كالمشروعات الآتية التى لا شك فى حسن أثرها وجميل تأثيرها :

١ — مشروع قانون يضمن للفلاح العامل والفلاح المستأجر الصغير كفايته الضرورية من مواد الغذاء واللباس جزاء عمله طوال السنة ، ويمنع الحجز على هذا الضرورى من القوت وفاء لأى دين من ديون الإيجار ويجعل مقدار الإيجار متوقفا على مقدار الإنتاج ؟

٢ — مشروع قانون يحتم على أصحاب العزب الذين تزيد ملكيتهم على خمسمائة فدان أن يبنوا عزبهم على نظام "العزبة الخضراء" — لا العزبة الحمراء — التي بنتها الجمعية الزراعية لفلاحيها بمبالغ زهيدة اتضح أنها تستطيع استردادها فى سنوات معدودة من زيادة المحصول نتيجة لزيادة جهد العمال . فإذا لم يبنوها فى خلال خمس سنوات قامت الحكومة ببنائها على نفقتهم وحصلت هذه التكاليف مجزأة مع أموال الأطيان !

٣ — مشروع قانون بضريبة إضافية متصاعدة على كل إيراد يزيد على خمسمائة جنيه فى السنة تصل إلى خمسين فى المائة عندما يبلغ الدخل خمسة آلاف جنيه فما فوقها . يرصد نصف هذه الضريبة للاصلاح الاجتماعى والصحى فى الريف ، ويرصد نصفها الآخر لتنمية حركة الصناعة وزيادة الثروة القومية وتشغيل المتعطلين فى الموارد الجديدة ؟

٤ — مشروع قانون بجعل الضرائب تصاعدية . مع إعفاء من لا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة إعفاء كليا من الضريبة — عملا بسنة الحكومة فى إعفاء الستين جنيها الأولى وتشجيعا للملكيات الصغيرة ، وتحقيقا للعدل فى تحمل الأعباء العامة بنسبة الانتفاع من الميزانية العامة كذلك ؟

هذه أمثلة متواضعة من التشريعات القومية التى "لا تهاون فيها ولا مجاملة" والتى تضمن السرعة فى الإصلاح الحقيق فمن يضمن تنفيذ هذه التشريعات وأمثالها لو عهد بها وزارة الشؤون الاجتماعية. هذه الوزارة التى تترفق وتتجمل وهى تحاول تنفيذ فريضة الزكاة الصغيرة المتواضعة؟

إن وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها لا تستطيع شيئا من هذا ، ولكن الدولة هى التى تملك — مع تقديرنا للعراقيل التى توضع فى طريق الدولة حين تريد مثل هذه التشريعات القومية — فالحل الحقيق هو الذى تشير به لجنة المالية نفسها حين تقول :

"لهذا يجب أن توضع خطة تتعاون فيها وزارات الحكومة المختصة تكفل وقاية الشعب على أن تتقدم بها إلى البرلمان لإقرارها وتمويلها بما يجب لحسن تنفيذها" .

وهذه هى السياسة الاجتماعية التى طالبنا بها فى عشرات المقالات ، وهى وحدها التى تكفل "دستور الإصلاح الاجتماعى" ووضوح أهدافه ، ومتانة قواعده ، كما تكفل الحماسة لتنفيذه ، واجتياح العقبات التى تعترض طريقه .

* * *

وفى النهاية أحب أن ألقى على مسألة الفقر نظرة أوسع ، فليست أسبابها منحصرة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وفى سوء توزيع الإيرادات . إن مصر بلد فقير فى مجموعه ، يزيد فى فقر بعض طبقاته أن بعض الطبقات الأخرى تجور عليها ، ولكنهم جميعا من وراء ذلك فقراء ، لأن الموارد العامة محدودة والسكان يتزايدون .

ومن أول أسباب هذا الفقر العام سببان رئيسيان :

(الأول) أن الزراعة — وهى المورد الأول للايراد — لا تزال تجرى على الوسائل القديمة ، وستظل كذلك ما دام الجهل يحول دون استخدام الوسائل الحديثة ، وما دام الفقر بين صغار الملاك يحول دون استخدامهم للآلات .

وعلاج الجهل معروف ، أما علاج العجز دون استخدام الآلات فهو النظام التعاونى بين صغار الزراع ، والتعاون جزء من وظيفة وزارة الشؤون الاجتماعية ، والمال ينقص هذه الوزارة ، فيجب إذن أن يوفر لها المال !

(الثانى) أن الصناعة لا تزال محدودة ، وإذا كانت ظروف الحرب الاستثنائية قد ثبتت أسس الصناعة فى مصر ، فقد حالت دون نموها من ناحية أخرى ، بسبب العجز عن استيراد الآلات وبعض الخامات .

ولسوء الحظ أننا لم ننتبه منذ أول الحرب لما انتبه إليه القوم فى جوارنا بفلسطين . فقد أذيع أخيرا أن هناك مصانع ومعامل أنشئت هناك لتموين القوات فى الشرق الأوسط بلغ عددها ١٣٠٠ مصنع يشتغل فيها ثلاثون ألف عامل .

فلو أننا كنا أبعد نظرا لأمكن إقامة مثل هذه المصانع فى مصر واستيراد آلاتها تحت ضغط الحاجة إليها . ولكانت نواة ضخامة للصناعة المصرية فى المستقبل .

والحرب ستنتهى لا محالة ، فيجب — منذ الآن — البحث فى اقتصاديات ما بعد الحرب ، والأمم جميعا تصنع ذلك ، وقد هممت الحكومة المصرية مرة أن تفعل كما تفعل الحكومات الأخرى ، وطلبت من وكلاء الوزارات أن يبحثوا هذه الشؤون ، وأن يقرروا ما يجب على الحكومة أن تتخذه من عدة لمواجهة الظروف والاحتمالات الاقتصادية التى يحتمل أن تنشأ يومئذ ، وطلبت اليهم الاتصال بالسفارة المصرية فى لندن والمفوضية المصرية فى واشنطن لمعرفة ما عملته حكومة أمريكا وانجلترا وما تعملانه فى هذا الصدد للاستفادة به إن أمكن .

فعسى ألا تشغلنا الظروف الحاضرة — مهما قست — عن النظرة البعيدة الى المستقبل الذى لا بد منه ، ولعل الفرص لا تفلت منا كما أفلتت من قبل فانتفعت بها فلسطين ، والأمم فى خلال الأزمات أحوج ما تكون إلى النظر البعيد .

تشديد العقوبة
على تجار السوق السوداء

استجابت السلطات أخيرا لمئات الأصوات التى ارتفعت تطالب التشديد فى عقوبة تجار السوق السوداء الذين يرتكبون جريمة تجويع الشعب بأية طريقة من الطرق فصدر الأمر العسكرى الآتى:

مادة ١ — تستبدل بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ والمادة الثانية من الأمر رقم ٧٦ والفقرة الأولى من المادة العاشرة من الأمر رقم ٢٣٨ عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ٥٠ جنيها الى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود ، فى نفس السنة ، تكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين ، وغرامة لاتقل عن ٥٠ جنيها ولا تتجاوز ٥٠٠ جنيه .

وفى جميع الأحوال تضبط وتصادر الأشياء موضوع المخالفة . ويجوز أن يأمر القاضى بجلد المتهم ولا يزيد الحد الأقصى للجلد عن ٥٠ جلدة .

مادة ٢ — يستبدل بالمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٩ النص الآتى:

« يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة ، وبغرامة من ٥٠ الى ٥٠٠ جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صدر حاصلات أو بضائع من القطر المصرى أو حاول إخراجها من البلاد بالمخالفة لهذا المرسوم بقانون .

« وفى حالة العود، فى نفس السنة، تكون العقوبة الحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين ، وغرامة لاتقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ٥٠٠ جنيه » .

وتضبط وتصادر الحاصلات والبضائع موضوع المخالفة .

ويجوز أن يأمر القاضى بجلد المتهم، ولا يزيد الحد الأقصى للجلد عن خمسين جلدة .

مادة ٣ — يضاف الى آخر المادة السادسة من الأمر رقم ٢٧٣ والمادة السادسة من الأمر رقم ٢٧٤ فقرة أخيرة نصها كما يأتى :

« ويجوز للقاضى أن يأمر بجلد المتهم، ولا يزيد الحد الأقصى للجلد على خمسين جلدة » .

وقد سأل أحد مندوبى الصحف معالى وزير التموين عن السبب الذى حدا بالوزارة إلى استصدار هذا الأمر فوردت فى إجابة معاليه هذه الفقرة :

"إن هذه العقوبات تقل بكثير عن العقوبات التى تفرضها بعض البلاد فى مثل هذه الظروف، وإن الشريعة الإسلامية تفرض عقوبات شديدة على المتلاعبين بأقوات الناس فهى فى هذه الحالة تجيز فرض مثل هذه العقوبة بل أشد منها "

وهذا الذى صرح به معاليه صحيح كل الصحة، فألمانيا تنفذ حكم الإعدام فى المختزنين والمتلاعبين ومن يرفعون الأسعار، وتركيا تحكم مع الجلد بالمصادرة التامة . وقد فرض هذا الأمر الأخير عقوبة الجلد ولكنه جعلها جوازية لا حتمية، فلعل القضاء لا يتأخر عن استعمال هذا الحق الذى شرعه القانون بمنتهى الشدة .

وإنه ليلوح لنا، على الرغم من هذا التشديد الأخير، أن هناك تسامحا فى تكييف الجريمة من الوجهة القانونية هو الذى أدى إلى تخفيف العقوبة ، فالقانون يسميها "تلاعبا" والواقع انها أفظع من ذلك وأشد أثرا فى حياة الشعب ولا سيما فى هذه الأيام .

وتكييفها القانونى الصحيح فى اعتقادنا هو أنها "محاولة تجويع الشعب وإثارة الفتن والاضطرابات" وهى محاولة مجرمة ليس من القسوة أن ترتب عليها عقوبة الإعدام فى أوقات الطوارئ ، فليس هناك ما يثير الفتن والاضطراب كالجوع وهو ما يحاوله المتجرون فى السوق السوداء محاولة جدية ، وما يتحقق كل يوم بناء على جريمتهم السوداء .

[وقد أشار معالى وزير التموين إلى حكم الشريعة الإسلامية فى مثل هذه الأحوال . فنقول هنا : إن هناك نصوصا صريحة تنطبق على هذه الجريمة متى كيفناها هذا التكييف واعتبرناها "محاولة لإثارة الفتنة" . فالشريعة الإسلامية تعاقب على القتل بالقتل ، ثم يقول القرآن الكريم " وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ " . وفى آية أخرى يقول : " إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ" والسعى بالفساد فى الأرض هو عين ما يصنعه هؤلاء التجار ، فيمكن أن تطبق عليهم العقوبة المقررة لهذه الجريمة كالتقتيل أو كالنفى من الأرض .

وقد صدر أمر عسكرى آخر بتطبيق عقوبة الرشوة على موظفى الشركات هذا نصه :

مادة ١ — يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات مستخدمو الهيئات والشركات وغيرهم من الأفراد الذين يكلفون بعمل من أعمال التموين

تنفيذا لأحكام الأمرين ٧٦ ، ٣٤٣ والقرارات المنفذة لها إذا قبلوا الرشوة بإحدى الطرق المبينة فى المواد من ١٠٣ إلى ١٠٦ من قانون العقوبات لأداء ذلك العمل ولو كان العمل حقا أو للامتناع عن أدائه ولو ظهر أنه غير حق .

وقد أحسنت وزارة التموين باستصدار هذا الأمر ، وليس هنا مجال بسط الأسباب والوقائع التى سببت استصداره فالواقع أن وراء هذا ما يحسن السكوت عليه . وإنها لمأساة خلقية أن يوجد بين أفراد هذا الشعب من يستغل الظروف السيئة التى تجتازها البلاد ليثرى على حساب المواطنين بوسائل ينفر منها الشرف والكرامة .

والآن وقد شددت العقوبة القانونية بعض التشديد إلى درجة قد تكون رادعة إذا طبقت عقوبة الجلد بدون استعمال الرأفة ، بقى أن نقول : إن المشكلة لم تكن مشكلة العقوبة وحدها ، ولكن مشكلة الرقابة المفيدة التى يصبح القانون بدونها حبرا على ورق .

ويسرنا ما انتهت إليه الوزارة من تأليف قوة ضمت إليها ٢٥٠ موظفا جديدا للقيام بهذه الرقابة والسهر على تنفيذ القانون ، وإننا لننتظر تغييرا سريعا للحالة التى ضج منها الجميع بعد هذا الإجراء الأخير .

إن الذى يطالع الأوامر والاجراءات يخيل إليه أن الأمور قد انتهت إلى الاستتباب . ولكنه يأسف حين يذهب إلى السوق فيجدها لم تتأثر شيء من الأوامر والاجراءات . وهذا ما ننتظر أن يتغير فهو وضع يخيب الآمال

وقد حدث أن قدم فى أسبوع واحد من الأسابيع الأخيرة ثلثمائة من تجار السوق السوداء لارتكابهم جرائم التموين . فهذا العدد الضخم دليل على استهانة التجار بالعقوبة المفروضة ، وداعية الى هذه الشدة التى تأخذهم بها القوانين الأخيرة ، كما أنه دليل من ناحية أخرى على أن الرقابة قد أخذت تضيق الخناق على هؤلاء المجرمين .

وإذا صح هذا كان لنا أن ننتظر تغير الحال فى السوق ، فلننتظر ما تنتجه الاجراءات الأخيرة وإنا لمنتظرون .

أرقام ولفتات

طهروا المنبع قبل المصب

٩٠٠٠ — الكرامة القومية — صيانة الآداب

(١)

٩٠٠٠ — رقم ضخم أيا كان تميزه : حجر . كلب . ميكروب . . . ولكنه ليس شيئا من هذه الأشياء إنه ٩٠٠٠ آلاف فتاة ممن كن يشتغلن خادمات فى المنازل أو بائعات لأوراق النصيب ، قد تحولن — كما تقول إحصائية قامت بها محافظة العاصمة — إلى الرقص فى الصالات والخدمة فى البارات والبنسيونات !

٩٠٠٠ فتاة جديدة غير الآلاف الأخرى التى كانت تعج بها هذه المباءات من قبل — ٩٠٠٠ فتاة قد حدن عن الطريق القويم أو شبه القويم الذى كن يعشن منه إلى طريق لايجهل أحد مافيه ، طريق لايخفيه هذا العنوان المستعار ، عنوان الرقص فى الصالات أو الخدمة فى البارات والبنسيونات !

٩٠٠٠ — هذا الرقم المخيف حين يمثل أجسادا حية ، ومخلوقات تدب على الأرض . بل حين يمثل سيلا جارفا سينحدر قريبا — بعد انفضاض سوق الرقيق القائمة الآن — إلى البيوت الشريفة والأسر العفيفة ، وإلى الأعشاش الآمنة والأوكار المطمئنة ، أو حين ينحدر إلى البيوت الأخرى وإلى الأوكار الشريرة !

٩٠٠٠ — كان الله فى عون وزارة الشؤون الاجتماعية ، وفى عون بوليس الآداب بل كان الله فى عون هذا الوطن المنكوب ، وهذا الشعب المهدد بالانحلال ، والذى مازال يطلب " الغاء البغاء " !

٩٠٠٠ — فلتنتبه هذه الأمة إلى هذا الرقم المخيف فى العاصمة وحدها ، ولتجمع اليه أرقاما أخرى فى كل مدينة وأخشى أن أقول فى كل قرية ، ولتتدبر هذه الأمة أمرها منذ اليوم ، ولتكن على حذر من السيل الجارف الذى يتربص بكل مقوماتها من وراء جدران المراقص والبارات والبنسيونات .

٩٠٠٠ — أيتها الأمة — ٩٠٠٠ وكفى . . . !

طهروا المنبع قبل المصب . أو دعوا ذكر الداء والدواء !

(٢)

قرأت فى صحيفة البلاغ الخبر التالى :

"لاحظت بعض جهات الادارة أنه يحدث أن يجتمع فى بعض الجهات أفراد من الفقراء أو الغلمان الصغار يستجدون الأجانب ويطلبون منهم الأطعمة أو غيرها ، ويحدث هـذا كثيرا أو بنوع خاص بالقرب من محطات السكك الحديدية أو داخلها فى الريف أو المدن .

"وقد عنيت وزارة الداخلية ببحث هذه الحالة بناء على ملاحظات قدمت إليها ، ولما كان بقاء ذلك يمس القومية المصرية وينال من كرامة المصريين فضلا عما ينتج من أضرار فلذلك لفتت وزارة الداخلية المختصين من رجال الادارة والبوليس أن يوجهوا إلى هـذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام والعمل بشتى الطرق الممكنة على الحيلولة دون حصوله ترفعا بالكرامة القومية عن الهبوط إلى هذا الدرك" .

وما من شك أن هذه المناظر وصمة فى جبهة الكرامة القومية ، وصمة تطأطئ لهـا الرءوس خجلا وتحنى لها الهامات خزيا . ولكن كيف تمسح هذه الوصمة ؟

إن طريقة رجال البوليس والإدارة فى مسح هـذه الوصمة معروفة . . وهى مطاردة هؤلاء الغلمان وأولئك المتسولين من مكان إلى مكان ومن محطة إلى محطة ، وهؤلاء وأولئك يراوغون رجال البوليس تارة ويهربون منهم تارة... وما هى إلا بضعة أيام حتى تفتر همة رجال البوليس فى المطاردة ، وتطلب إليهم السلطات مهام أخرى تلهيهم عن هذه المهمة ، وعندئذ يدرك أولئك الصبية انشغال المطاردين فيبتسمون سخرية ويعودون إلى ما كانوا فيه !

من هم هؤلاء الصبية ؟ ومن هم أولئك المتسولون ؟

هم بعض لبنات الهيكل الاجتماعى لهذه الأمة . هم أناس كسكان تلك الدور والقصور . هم مخلوقات حية لا بد لهـا من طعام وشراب .

فلم يطاردون ويضربون ويعذبون ؟ ألأن الكرامة القومية تتأذى من مناظرهم المخجلة ؟ ومن الذى دفع بهم إلى هذه المهانة ، وعلمهم وسائل الشحاذة والتشرد والاحتيال ؟ إنه المجتمع المريض الذى لم يفسح لهم فى جوانبه الواسعة مكانا يعيشون فيه ويتنفسون ! هذا المجتمع هو الذى يؤذى الكرامة القومية لا هؤلاء الصبية ولا أولئك المتسولون !

بعض هؤلاء الصبية أبناء عمال عاشوا بلا مكافأة أو عجزوا عن العمل فطردوا بلا إعانة أو لا زالوا يعملون ولكن دخلهم لا يسد ضرورياتهم . بل إن بعضهم أبناء موظفين من موظفى الدولة ممن لا معاش لهم ولا مورد لأسرهم بعد وفاتهم إلا مكافآت تنفق فى فترة وجيزة .

وبعضهم من أبناء الشذوذ والمرض والجريمة ، لأن آباءهم لم يجدوا سلطة تصدهم عن الإنسال ولا معهداً يقوم شذوذهم ولا إصلاحية تتولى رعايتهم . وبعضهم من أبناء البيوت المنهارة بسبب الشقاق . ووراء هؤلاء الأطفال عصابات من شذاذ الآفاق تتجر بكل شيء فيهم . وهذه العصابات فى مأمن من عين البوليس لأنه مشغول بمطاردة الصبية المساكين !

ومن هؤلاء الصبية تنبع جرائم النشل والسرقة والبغاء ، وحفنة أخرى من الجرائم القذرة. إنهم مودوبون للجريمة من يوم ميلادهم إلى يوم وفاتهم ، وهم مجنى عليهم فى هذه الصفقة وليسوا هم الجناة . أما الجانى الحقيقى فهو هذا المجتمع المهمل المريض .

أيتها الأمة — أتعلمين كم طفلا مشردا وكم عاجزا متسولا ، وكم جائعا شحاذا بين ظهرانيك؟ إنك لا تعلمين بالطبع ، لأن أحدا لم يحاول وضع هذه الإحصائية المتعبة ! وقبل أن تعلمى كم عددهم بالضبط ، وقبل أن تدرسى أسباب شرود كل شارد على حدة ، وحوافز كل شحاذ ومتسول منفردة ، لن تستطيعى أن تصنعى شيئا جديا فى هذا الجيش الجرار .

أيتها الأمة — إنها مشكلة ليست بالهينة ولكنها ليست كذلك بالمستحيلة . جردى فرقة كاملة من الموظفين ورجال البوليس والمرشدات الاجتماعيات ، لا ليطاردوا هؤلاء الصبية ولكن ليحصوهم ، وليتألفوا قلوبهم ، وليفحصوا عن السبب الخاص أو العام الذى يشردهم . ثم ارصدى من الأموال ما يكفى لإيواء الجميع ولتشغيل الجميع ، وبذلك تكسبى ثروة بشرية ضخمة ، وثروة إنتاجية عظيمة .

أيتها الأمة — إن لهؤلاء الصبية حق الحياة ، فإذا لم تكفلى لهم وسائل العيش الشريفة فلا حق لك فى حرمانهم وسائلهم المألوفة . فدعيهم إذن يتسولون وينشلون ويسرقون ويبغون !

طهرى المنبع قبل المصب . أو دعى ذكر الداء والدواء !

(٣)

ألفت فى وزارة الشئون الاجتماعية لجنة من حضرات أصحاب العزة محمود شاكر عبد اللطيف بك وكيل الوزارة ومحمد العشماوى بك المستشار الملكى بالوزارة ، والدكتور حامد محمود بك مدير أقسام الصحة الاجتماعية والقائمقام محمود حسين بك مفتش المكتب الرئيسى لحماية الآداب ، وفضيلة الشيخ محمود أبو العيون شيخ معهد الاسكندرية ، مهمتها بحث الوسائل المؤدية لصيانة الآداب العامة .

هذا عمل جليل . فلم تكن الآداب العامة فى حاجة إلى الصيانة كما هى اليوم . ولم يكن العبث بهذه الآداب أشد مما هو الآن . ولهذا العبث ظواهر وبواطن ، أو منابع ومصاب ، ونحن نرجو أن تتجه اللجنة — وكل أعضائها من الفضلاء — إلى تطهير المنابع قبل العناية بتطهير المصاب .

ونحن نضع تحت أنظارها بعض الأرقام والملاحظات :

نضع ذلك الرقم المخيف (٩٠٠٠) الذى صدرنا به هذا المقال . ونضع مشكلة الطفولة المشردة وهى منبع من منابع البغاء ، ونضع أمامها مسألة بائعات أوراق النصيب، ومكاتب التخديم ، وخادمات البنسيونات والبارات .

ثم ماذا ؟ ثم هذه الوريقات التى تسمى نفسها صحفا تؤثر فى مقادير هذه البلاد ، وهى تنشر تلك الصور العارية على " البلاجات " وفى الحفلات الراقصة ، والصور الهزلية ذات المغازى الخليعة ، والنكت والحكايات والأقاصيص المثيرة لأحط غرائز الحيوان .

ثم ماذا ؟ ثم الأفلام الهدامة والتمثيليات المثيرة ، وأهم من ذلك كله الأغانى والنغمات التى تدخل كل بيت وتقتحم كل أذن فى أصوات راعشة وتميعات فاجرة .

لا بد من رقابة اجتماعية تحول دون هؤلاء التجار القذرين وبين المخادع والأنظار والأسماع .

إن سؤالا ينشر فى مجلة عنوانه " كيف سقطت القطة الأولى ومتى وأين ؟ " أوعنوانه : " كيف تلقيت القبلة الأولى وماذا كان شعورك ؟ " . . . ثم تنشر الإجابة عليه بكل توغ واستهتار ، لهو منبع ضخم من منابع البغاء الذى نحاول إلغاءه فى هذه الأيام .

وإن فيلما من الأفلام يقوم على تمجيد الغريزة وتصوير فوراتها تصويرا مغريا ، وتجسيم ثوراتها تجسيما مثيرا ، لهو منبع آخر من منابع البغاء .

وإن أغنية راعشة مثل " ياكابتن أحب انجومك " أو " آى بى باى ياحبيبى " أو " جوزنى يابابا " يؤديها المطرب والمطربة وهما يتميعان ويتكسران لهى منبع ثالث من منابع البغاء !

طهروا المنبع قبل المصب . فتلك الصحف والأفلام والأغنيات لاتبعد كثيرا عن المواخير والحانات والبنسيونات .

العقلية الاجتماعية
أهم من الإصلاحات الاجتماعية

بقلم الأستاذ سيد قطب

تشهد مصر فى هـذه الأيام اهتماما لا شك فيه بالشئون الاجتماعية ، هو دليل على يقظة عقلية محمودة ؛ منشؤها انتهاء مرحلة الجهد السياسى إلى نتيجة معينة — ولو مؤقتا — وضغط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى طال عليها العهد ولم يعد فى الطاقة أن تعيش أكثر مما عاشت ؛ وإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ، فكانت شارة الطريق إلى الاهتمام بهذه الشئون ، ولو أنها هى نفسها نشأت وليدة هذه الاهتمام ... إلى أسباب أخرى كثيرة ، كان من شأنها أن توقظ فى نفوس المصلحين ، وفى نفس الدولة كذلك ، حاسة العناية بهذه المسائل .

هذا الاهتمام هو الذى يجعلنا نسمع عن مشروعات اجتماعية كثيرة ، وعن إصلاحات اجتماعية معينة تقوم بها الدولة تارة ، وتقوم بها الهيئات أو الأفراد تارة أخرى ، فها نحن أولاء نسمع عن المراكز الاجتماعية ، ومشروع تحسين الصحة القروية ، وتجديد الأحياء الوطنية وقوانين العمال ، وإلغاء البغاء ، وإنشاء الملاجئ ، ودور رعاية الأطفال المشردين والفتيات المشردات ، وأسبوع البر ، ويوم الفقير ، وضريبة الزكاة ، وإعفاء بعض صغار الملاك من الضرائب ، وإطعام ومساعدة الأسر الفقيرة ، ومكافحة الحفاء ، وإطعام تلاميذ المدارس الإلزامية ... الخ .

هذه نهضة مشكورة — ولا شك — وإن اشد المتشائمين ليجد فى هذه النهضة بعض خيوط الرجاء ؛ وإن أشد الساخطين على الأوضاع الحالية ليجد فى هذا الرجاء شيئا من أسباب الرضاء ، ولاسيما فى هذه الظروف الاستثنائية التى يجتازها العالم فى هذه السنوات .

ولكن الذى لا بد من التنبيه إليه ، أن هذه المشروعات وهذه الجهود جميعا لم تقم على أساس سياسة اجتماعية معينة ، ولم تنشأ وفق برنامج إنشائى عام ، وإنما هى نشأت وليدة الضغط الوقتى هنا وهناك ووليدة اتجاهات ورغبات فردية ، شاءت أن تصنع شيئا ما فى سبيل الطبقات الفقيرة ، فاندفعت إلى مشروع خاص من المشروعات ، يحقق هذه الرغبة الطيبة .

وقد خيل الى مرة أن حاجتنا إلى وضع سياسة اجتماعية ذات برنامج موحد ، أشد من حاجتنا إلى هـذه المشروعات المتفرقة المتناثرة ، وأننا فى حاجة قبل كل شىء إلى أن نرسم صورة للمجتمع الصالح الذى نريده قبل أن نأخذ فى مشروعات لإصلاح المجتمع القائم ، فكتبت من شهرين كلمة قائمة فى هـذا الموضوع تحت عنوان " المجتمع الصالح هو المجتمع المتوازن" رسمت فيها "دستور الإصلاح الاجتماعى" الذى يتضمن برنامجا خاصا شاملا لوجهات النظر الإصلاحية، وحسبت يومها أن وضع هذا البرنامج هو الخطوة الأولى فى سبيل الإصلاح.

اما اليوم فيخيل إلى أن هناك خطوة أسبق من خطوة وضع البرنامج المعين والسياسة الشاملة ... ... إننا فى حاجة إلى "عقلية اجتماعيـة" بل إلى "عقيدة اجتماعيـة" تختلف كل الاختلاف عن عقليتنا الحاضرة أو عن عقيدتنا الحاضرة .

إننا نقوم الآن ببعض الإصلاحات الاجتماعية سواء فى ذلك الدولة و الهيئات و الأفراد فنحس أننا متفضلون على الطبقات الفقيرة بهذه الإصلاحات ، نحس باستحقاقنا للشكر منهم ومن الصحف والأقلام ، لأننا نتنبه إلى وجودهم ونحسن اليهم بعض الإحسان !

هذه العقلية لا تصلح لأن يقوم على أساسها برنامج إصلاحى، و بالتالى لا تصلح للنهوض بالمشروعات الإصلاحية، إذ ينقصها الإيمان بالمهمة التى تقوم بها، كما ينقصها وضوح الهدف الذى ترمى اليه بمشروعاتها . وهناك خطر كامن على هذه المشروعات — بل على السياسة الإصلاحية الكاملة لو وضعت — من تغير الهيئات التى تقـوم على التنفيذ، ما دامت هذه المشروعات وما دامت هذه السياسة قائمة على اتجاهات شخصية ورغبات فردية، لا على عقلية شعبية عامة ، ولا على عقيدة يؤمن بها الجميع : حاكمين ومحكومين .

العقلية التى ورثناها عن الأجيال السحيقة فيما يختص بعلاقة الطبقـات فى مصر بعضها ببعض هى عقلية " السادة والعبيد " : كل شىء لطبقة خاصة ولأفراد معدودين ، ولا شىء بعد ذلك للآخرين ! القوانين والأوضاع الاقتصادية والضرائب وأسس الميزانيـة وتوزيع المغانم والمغارم ، والكادر والنظم الإدارية ... وكل شىء فى هـذا البلد قائم على أساس هذه العقلية برغم ما حدث من التجديد فى نظام الحكم وتطور القوانين، ورقى التشريع من الوجهتين ذلك أن هذا كله كان مقصورا على السياسية والقانونية ، مما لم يترك أثرا حتى اليـوم فى الأوضاع الاقتصادية وهى أهم من كل شىء بالقياس إلى آثارها الاجتماعية .

هذه العقلية لا تستطيع أن تنهض بسياسة اجتماعية، ولا تؤمن على وضع هذه السياسة ، فمن الواجب أن تتغير هـذه العقلية أولا ، وأن ينتبه الحيرون من وزراء الدولة أو من هيئاتها وأفرادها ، إلى تغييرها قبل أن يهموا بمشروعاتهم الإصلاحية .

يجب أن تزول هذه العقلية وأن تحل محلها عقلية الدستور التى يقرر فيها : "أن المصريين سواء" وأن "مصر للجميع" و"أن حق الحياة ملك للجميع". وحين تسود هذه العقلية الجديدة يصبح من السهل وضع برنامج اجتماعى شامل ، والقيام بمشروعات اجتماعية معينة تنفيذا لهذا البرنامج .

العقلية الجديدة أو العقيدة الجديدة ، ينبغى أن تقوم على أساس أن الطبقات الفقيرة هى المنتج الحقيقى للثروة العامة لأنها تنتج أكثر مما تستهلك ، فمن حق هذه الطبقات إذن أن تعيش كما يعيش الآخرون ، وأن تعيش فى مستوى يليق بوظيفتها فى الإنتاج الحقيقى .

والعقلية الجديدة أو العقيدة الجديدة تلزم الدولة أن تحقق هذا الأساس العادل بسلطانها وتشريعاتها وضرائبها ومشروعاتها وكادرها ونظمها الادارية ، وكل أداة وضعتها الأمة فى يدها ، لتحقق مبادئ الحكم الديمقراطى — الحرية والعدالة والمساواة — ولتحقق مبادئ الدستور — المصريون أمام القانون سواء ، ومصر للجميع ، والحياة من حق الجميع —

يجب أن تنهض سياستنا الاجتماعية على هذا الأساس ، وأن تقوم مشروعاتنا الاجتماعية لتحقيق هذه السياسة ، وهنا نجد فى كل مشروع خيطا من العقيدة العامة ، وحينئذ يمكن أن نجذب هذه الخيوط المتفرقة فتجتمع عند عقدة واحدة أو عقيدة واحدة. ومتى آمن الجميع بهذه العقيدة سار الإصلاح الاجتماعى فى طريق مأمون .

* * *

ولنضرب بعض الأمثلة لتحقيق هذه القاعدة فيما بين يدينا من مشروعات :

فى ميزانية هذا العام أعفت الدولة صغار الملاك الزراعيين من الضريبة وخففت عن البعض الآخر ، وزادت بعض فئات الضريبة على الأرباح التجارية وعلى وسائل اللهو والكماليات . وهذا ولا شك اتجاه طيب . ولكن ينبغى أن تقوم وراءه وتسنده عقلية عامة توجه نظام الضرائب كله وجهة اجتماعية ذات هدف معلوم .

ففى انجلترا حينما فكروا فى تعديل الضرائب والرسوم كان لهم هدف واضح ، وكان هذا التعديل وسيلة من وسائلهم الى هذا الهدف وليس غاية . كان هدفهم هو تقريب الفوارق بين الطبقات ، والحد من الغلو فى الأرباح الذى يخلق طبقة من الثروات الضخمة تحل بالتوازن الاجتماعى ، بل بالتوازن الاقتصادى الحقيقى .

عندئذ عمدوا الى ضرائب التركات ، والى الضرائب الاضافية التى بلغت فى بعض الحالات ٩٥ فى المائة ، وجعلوا ذلك كله على طريقة النظام التصاعدى. ثم عمدوا الى الرسوم

الجمركية ورسوم الإنتاج فأعفوا ضروريات الفقراء منها إعفاء تاما أو جزئيا وزادوها زيادة كبيرة على كماليات الأغنياء . وكان رائدهم فى ذلك كله واضحا . هو أن يقربوا بين الطبقات ويحققوا التوازن فى المجتمع .

وجود فكرة معينة والإيمان بهذه الفكرة هو الذى سير دفة التشريعات الانجليزية الخاصة بالضرائب. ولم يكن الهدف هو مجرد التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة، ولا مجرد زيادة موارد الخزانة برفع بعض فئات الضرائب. وتلك الفكرة وهذا الايمان بها هما اللذان يتقصاننا فى الإعفاء من الضرائب وفى زيادتها على السواء .

وهناك مشروع لتحسين الصحة القروية ومشروع للمراكز الاجتماعية وهما مشروعان متكاملان فما الأساس الذى يقوم عليه هذان المشروعان وأمثالهما من المشروعات التى ترمى إلى القيام بشىء من الإصلاح الريفى ؟

أغلب الظن أنهما يقومان على أساس من الشعور الطيب بأن الريف فى حالة شديدة السوء، وأن من الواجب عمل شىء لهذا الريف المحزون .

وهذا جميل. ولكن القاعدة التى يبنى عليها إصلاح الريف يجب أن تكون أقوى وأمتن من مجرد الشعور الطيب ، يجب أن تكون هناك عقيدة أولية هى أن الريف صاحب حق فى الحياة المقبولة كالمدن سواء بسواء ، وأن الريفيين يستحقون من عناية الدولة ، ومن حزينة الدولة ، مقدار ما يؤدون لهذه الخزانة من ضرائب ، ومقدار ما ينتجون للأمة كلها من موارد .

وحين تثبت هذه العقيدة لا يعود وزير الصحة أو وزير الشؤون الاجتماعية يترفق فى الطلب حين يطلب اعتمادا للريف ويحتال على الموارد لتحصيل مبلغ للريف . بل يطلب فى عزم وقوة وصراحة، لأن هناك عقيدة عامة تسنده ، وعقلية اجتماعية خاصة ترى الريف هو صاحب الحق الأول فى بنود الميزانية .

وأمر آخر يجب أن تتضمنه العقيدة الاجتماعية الجديدة، وهو حق أهل الريف المنتجين فى الحياة المقبولة . فليس الأمر أمر الملاك وحدهم إنما الأمر كذلك أمر هؤلاء المنتجين الذين لولاهم لأصبحت الأرض معطلة كالصحراء ! ما قيمة الأرض بدون فلاحيها؟ كيف تنمت ؟ كيف تغل لملاكها الذهب الأصفر والذهب الأبيض؟ إنها لا تساوى دونهم شيئا فيجب إذا استغلوها أن يعيشوا منها العيشة الضرورية المعقولة التى تحفظ أجسامهم سليمة صالحة لاستغلال الأرض . يجب على الأقل أن يكون لهم حق الآلات . فالآلة تنال الشحم والزيت أو الفحم الذى تعمل به . كما تنال فترات معقولة من الراحة حتى لا تستهلك فى زمن قصير !

عندما تثبت هذه العقيدة تحل مسألة الإيجارات ومسألة الأجور ، تحل نفسها بنفسها بلا تعب ولا جدال ، ويمر القانون المعطل منذ أربع سنوات والذى لا يجيز الحجز على حاجيات الفلاحين الضرورية وفاء لدين أو لإيجار أطيان .

لقد قيل فى الاعتراض على مشروع هذا القانون يوم أن عرض : إنه ليس فى مصلحة الفلاحين ، لأن أصحاب الأطيان سيضنون عليهم بتأجير الأطيان لهم ، ما داموا لا يضمنون وفاء إيجارها بالحجز على حاجيات الفلاح .

إنه فضيحة هذا الاعتراض ، ولكنه لن يتكرر حين تسود العقيدة الجديدة التى هى أهم فى نظرنا من كل سياسة اجتماعية ، ومن كل مشروع للإصلاح .

***

وهناك حركة طيبة نحو الطفولة المشردة ، فرابطة الإصلاح الاجتماعى ومحلات الرواد ونادى كوبرى الليمون ، وسواها من الهيئات تتجه هذا الاتجاه الطيب ، ولا يتمالك الانسان نفسه من الثناء على هذا الاتجاه ، وعلى حركة إنشاء الملاجئ الحكومية والشعبية لإيواء الأطفال المشردين .

ولكن العقلية الاجتماعية أو العقيدة الاجتماعية تنظر للمسألة من زاوية أخرى ... إن هؤلاء الأطفال ليسوا من طينة أخرى غير طينة الأطفال الآخرين المرفهين المدللين ، فلماذا يشردون إذن ؟ لا بد أن هناك علة اجتماعية وراء تشريدهم هذا ، ولا بد أن هذه العلة أكبر من التشريد ذاته ، وإن كان التشريد علة ضخمة مؤذية ؟ .

وإذن فلنبحث الأسباب التى تقذف بهؤلاء الصبية إلى الطرقات صفرا غبرا ، غائرى العيون ، حفاة عرايا جياعا فى كل مكان ، إن إيواء هؤلاء المشردين هو نوع من علاج المصب وترك المنبع ينشئ له مصبا جديدا ، وتلك آفة الإصلاحات الاجتماعية وغير الاجتماعية التى تبنى على غير عقيدة ، وعلى غير سياسة مرسومة .

هؤلاء الأطفال المشردون أصحاب حق فى الحياة الكريمة كأطفال الباشوات والبكوات وباقى الأثرياء ، فلماذا يشردون هكذا فى الطرقات ؟ إنهم يشردون لأن الهيئة الاجتماعية سلبتهم هذا الحق الطبيعى ، وسلبت أهلهم من قبل حقوق المواطنين فى الحياة المقبولة فإذا شاء المصلحون أن يصلحوا هذه الحال فليردوا الهيئة الاجتماعية عن هذا السلب ، وإذا احتاج الحال إلى التشريع فليؤد التشريع وظيفته .

ولكن الذين يملكون توجيه التشريع فى حاجة إلى عقيدة اجتماعية يبنون عليهم تشريعاتهم ، وتلك هى العقدة ، ولكنها ليست مستحيلة الحل ، فكل شىء فى العالم الآن يعلمهم أن تكون لهم عقيدة اجتماعية جديدة ، فإن لم يتعلموا فتلك وظيفة الأقلام الحرة التى تنشئ العقائد فى النفوس .

وحين يتم إنشاء هذه العقيدة ، ترد إلى أولياء هؤلاء الأطفال حقوقهم الطبيعية فى الحياة وتزول الأسباب التى تؤدى بأطفالهم إلى الشرود ، وفى مقدمة هـذه الأسباب الفقر والجهل والمرض، وهى جميعا تنبع من سوء توزيع المغانم والمغارم ، ومن الأوضاع الاقتصادية الحالية التى تعطى كل شئ لفريق وتحرم الفريق الآخر كل شىء كذلك .

وتلحق بقصة الأطفال المشردين قصة إلغـاء البغاء . والبغاء يجب أن يلغى : هذا ما لا شك فيه . ولكن كيف يلغى ؟ هذه هى المسألة !

إن إقفال بيوت البغاء العلنى وتشديد الرقابة والعقوبة على بيوت البغاء السرى أمران ما أسهلهما ، ولكن هذا ليس إلغاء للبغاء . إنه إلغاء لبيوت البغاء ، وإلغاء للبغايا الحاضرات هكذا تقول العقلية الاجتماعية التى تعمل لإنشائها يوما بعد يوم ، وهذه العقلية تقول أيضا : يجب ألا يكون هدفنا الانتصار السهل الرخيص على أولئك البغايا وعلى تلك البيوت ؛ إنمـا ينبغى أن نخوض المعركة فى ميادينها الأصيلة . فى منابعها لا فى مصابها . ومنابعها هى هناك فى عشش الفقر وأوكار الجريمة ، وفى الوراثات الملوثة وفى مكاتب التخديم وفى البنسيونات والمشارب وفى الطفولة المشردة ، وفى بيع أوراق النصيب ... ... الخ .

هذه المنابع التى يجرى منها البغاء هى أولى بالتطهير فيجف المصب بلا عناء . ولن تكون هناك مادة مطهرة نافعة إلا حين يحارب الميكروب الأول ، ميكروب الفقر ، و إلا حين يتقرر حق كل مواطن فى أن يعيش العيشة الكريمة ما دام يعمل . فاذا اختار التبطل فهناك عقوبة القانون .

هذا الحق كيف يتقرر وكيف ينفذ ؟ هذا ما تتكفل به العقلية الاجتماعية وتضمنه العقيدة الجديدة . وهى لهذا أهم وأولى من كل مشروعات الإصلاح !

* * *

وهناك مشروعات متنوعة ذات قاعدة واحدة : مثل مشروع الحفاء ، وأسبوع البر ، ومشروع إطعام ومساعدة الأسر الفقيرة ، ومشروع إطعام تلاميذ المدارس الإلزامية ، ومشروع مطاعم الشعب ... ... الخ .

فهذه المشروعات جميعا تقوم على أساس الشعور الإنسانى الطيب بوجوب عمل شىء للفقراء ، وتهوين بعض ما هم مبتلون به فى الحياة .

وهذا جميل ، ولكن العقلية الاجتماعية تنظر للمسألة نظرة أخرى ؟ إنها تتساءل : ولـماذا تنقص موارد هؤلاء الفقراء عن القيام بضروريا تهم من الغذاء واللباس ؟

لأنهم كسالى لا يساوى عملهم اليومى غذاءهم ولباسهم ؟ لئن كانوا كذلك فالأولى بهم عقاب القانون ، بل الأولى بهم الإعدام !

أم لأن توزيع المغانم والمغارم لا يجعلهم ينالون الغذاء واللباس فى مقابل عملهم عشر ساعات فى كل يوم على الأقل ؟ إن قاعدة التوزيع إذن ينبغى تعديلها ليتحقق العدل الطبيعى المعقول .

ولن يتحقق هذا العدل وهذه الطبقات تحتاج إلى مشروعات تساعدها على الغذاء الضرورى واللباس اللازم ، فيجب أن تفكر الهيئة الاجتماعية فيما يوفر لهذه الملايين غذاءها ولباسها بغير مشروعات من هذا القبيل .

ولست أعنى اغفال هذه المشروعات ولا التقليل من قيمتها فى ظروفنا الحاضرة . إنما أعنى أن نعمل على تقويم الأسس حتى نستغنى فى المستقبل عن هذا الاستجداء .

هذا هو تفكير العقلية الاجتماعية التى يجب خلقها قبل التفكير فى مشروعات متأثرة ليس لها أساس ترتكز عليه إلا الشعور الطيب فى نفوس بضعة أفراد طيبين .

* * *

من هذه الأمثلة ومن كثير غيرها يمكن أن نسوقه هذا السياق ، يتضح الهدف الذى نرمى إليه من هذا المقال . هذا الهدف هو تربية الشعور الاجتماعى الحديث وتعميقه فى النفوس حتى يصبح صالحا لأن تقوم عليه سياسة اجتماعية دائمة .

ومما لاشك فيه أن تربية هذا الشعور بحيث يصبح عقيدة أو عقلية عمل شاق وعير معجل النتيجة ، ولكنه أدوم أثرا وأطيب ثمرة .

ومن الحق أن نقول : إن الدولة لاتستطيع وحدها أن تخلقه ، وأن أمام الدولة لتحقيق هذه القواعد فى التشريع وفى الاقتصاد ، وفى توزيع المغانم والمغارم عقبات جسيمة ، فى مقدمتها نفوذ رءوس الأموال وقوة الملاك .

وأهم من ذلك كله قوة العقيدة القديمة وتأصل العقلية القديمة : عقلية السادة والعبيد ، السادة الذين لهم كل شىء ، والعبيد الذين ليس لهم شىء !

ومهما وجد على رأس الدولة وزراء ذوو نزعات حرة فإن الماضى يثقلهم والحاضر يقف فى طريقهم ، والأزمات التى تحفها لهم رءوس الأموال ، والنفوذ الذى يملكه الملاك ،

والسعايات الظاهرة والخفية ، تحد من نزعاتهم الحرة ، وتعرقل جهودهم ، أو تطيح بمناصبهم عند اللزوم !

يجب أن تكون صرحاء فنقرر هذه الحقائق الأليمة ، ونحن لا نقررها لمجرد التقرير ، ولكن لنشعر ذوى الاقلام وذوى العقائد الحرة بواجبهم فى هذا الكفاح ، إنه كفاح ضد عقلية عتيقة تصد عجلة التطور ، وتعرقل حركة الإصلاح ، وتغل نفوذ الوزراء الراغبين فى هذا الإصلاح .

هذه القوى المعطلة المعرقلة لا تستطيع قوة أخرى أن تصدها سوى قوة الكلمة لأن الكلمة من روح الله .

سيد قطب

والله لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى شمالى على أن أترك هذا الأمر أو يظهره الله ما فعلت .

حديث شريف

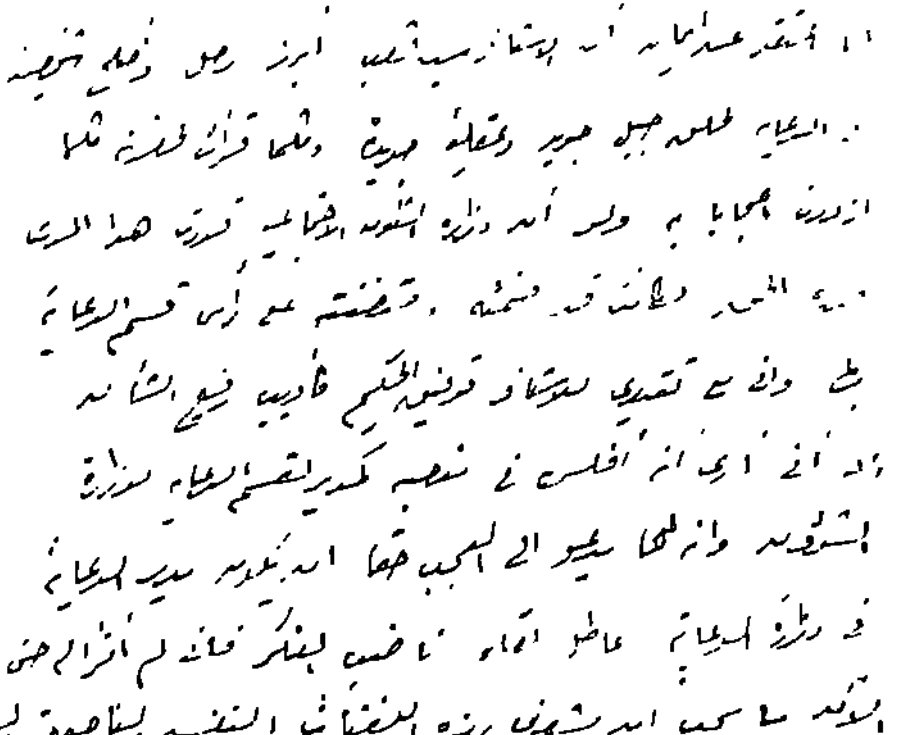

تغذية الأطفال الالزاميين
أهم من تعليمهم !

فازت وزارة المعارف أخيرا فى المعركة التى خاضتها لتحصل من الميزانية على اعتماد لمشروع تغذية تلاميذ المدارس الالزامية ! ولم تفز مع ذلك بكل ما كانت تطلب ، فقد كان تنفيذ المشروع كاملا يتطلب مليونا من الجنيهات ، فأسفرت المعركة عن الفوز بمبلغ لا يتجاوز مائة ألف جنيه . وهو فوز تهنأ عليه وزارة المعارف على كل حال !

ونحن نسمى هذا النضال معركة ، فقد اعتدنا ألا تظفر المشروعات الخاصة بالخدمات الاجتماعية باعتماد ما إلا بعد جهد جهيد ، وضغط عنيف . ذلك أننا لم نؤمن بعد إيمانا حقيقيا بضرورة هذه الخدمات ، التى هى سمة العصر الحديث فى جميع بلاد العالم المتمدين .

لقد اتضح من أبحاث كثيرة أن تلاميذ المدارس الالزامية وغالبيتهم العظمى من الفقراء لا يكادون ينتفعون بشئ من التعليم الذى تنفق عليه الدولة نحو أربعة ملايين من الجنيهات ذلك أن سوء التغذية ينهك قواهم ويبلد أذهانهم ، فلا يستطيعون متابعة ما يلقى عليهم من الدروس .

ولم تكن هذه النتيجة موضع شك ، بل لم تكن تحتاج الى بحث . فهؤلاء الأطفال هم أبناء الفلاحين الذين يتناول الواحد منهم فى أحسن الأحوال خمسة قروش فى اليوم ينفق منها على نفسه وزوجته وولدين على الأقل . فمن المستحيل أن يحصل هؤلاء الأطفال على نوع من الغذاء الكافى يمكنهم من متابعة الدروس .

فليست الوجهة الصحية وحدها ولا النظرة الإنسانية هى التى تحتم تغذية هؤلاء التلاميذ ، بل الوجهة التعليمية . والناحية الاقتصادية ، فالطفل الجائع الهزيل لا يستطيع التعلم ، ولا فائدة من إنفاق أربعة ملايين من الجنيهات على تلاميذ لا ينتفعون بالتعليم .

وقد كان نقص المبلغ من مليون جنيه الى مائة ألف جنيه فقط سببا فى أن تجد وزارة المعارف نفسها مرغمة على أن تنفذ مشروعها تنفيذا جزئيا فى حدود المبلغ الأخير ، وتقسم التلاميذ الى أفواج ، وتسعف الذين تتطلب حالتهم الاسراع فى التغذية ، وان كان الجميع — فى الحقيقة — فى أمس الحاجة الى الاسعاف .

هذا الإجراء — إجراء تغذية التلاميذ — قد جرب من قبل فى منطقة أبنوب بمركز أسيوط وعدد تلاميذها ٢٤٠٠ ، جربه مدير أسيوط السابق حينما هالته حالة هؤلاء التلاميذ الصحية وما عليه أجسامهم من الضعف والهزال .

وكانت التجربة تتضمن تقديم وجبة من الطعام كل يوم بها من العناصر الغذائيـة ما يكفى ، وقام باختيار مواد هذه الأطعمة التفتيش الصحى لمطقة وزارة المعـارف ، وراعى بجانب توفر العناصر الصحية المختلفة فيها اتفاقها مع بيئة التلاميذ . وهذا بيان الأطعمة التى حوتها تلك التجربة :

(١) لحم عجالى مطبوخ بالسمن والأرز والطماطم مرة واحدة فى الأسبوع .
(٢) عدس مطبوخ بالسمن والأرز مع قطعة من الليمون مرتين فى الأسبوع .
(٣) فول نابت مطبوخ بالسمن والطماطم مرتين فى الاسبوع .
(٤) بعض أصناف الخضراوات الحرة كالخص أو الجرجير أو الكرات أو الخيار .
(٥) قليل من الجبن فى بعض الأحيان .

وكانت نتيجة هذه التجربة مشجعة ، فقد تراءت حالات الانيميا وآثار الضعف والهزال التى كانت تبدو على وجوه هؤلاء المساكين ، وبدا التحسن عليهم واردادت أوزانهم بنسب متفاوتة .

ووزارة المعارف اليوم تقوم بوضع نظام عام تنتفع فيه بهذه التجربة ، وقد ظنت كما قلنا بمبلغ جزئى ستبدأ به فى هذا العام ولو كنا فى غير مصر لدعوت الموسرين إلى التبرع لتكملة مبلغ المليون الذى كان مطلوبا فلم تسمح به الميزانية ، فهو مبلغ تافه بنسبة الثروات الطائلة ونسبة مقدرة أصحابها على التبرع لمشروع لا يكاد الإنسان يرى أهم منـه فى بابه الخدمات الاجتماعية .

ففى انجلترا مثلا بيوت برناردو "للأطفال" وهى بين آونة وأخرى تصدر إعلانا صغيرا تقول فيه : " بيوت برناردو فى حاجة إلى مليون من الجنيهات " فما يكاد يمر يوم على هذا الإعلان حتى ترد فيه باعلان آخر تقول : " بيوت برناردو تشكر المتبرعين الكرام على تغطية المبلغ المطلوب " !

أما فى مصر فنعد "أسبوع البر" مشروعا ناجحا كل النجاح لأنه جمع نحو خمسة وثلاثين ألفا من الجنيهات فى أكثر من "أسبوع" بعد ما استخدمت جميع وسائل الترغيب فى التبرع ، وبعد ما اشترك وزراء الدولة وعظماؤها وأدباؤها وصحافتها ومحطتها اللاسلكية ، بل بعد أن جندت جميع القوى والجهود فى هذا الأسبوع ! والمسافة بين المئين هى المسافة الحقيقية بيننا وبين الاقتصاد الصحيح . وهى نتيجة قاسية جدا ، فإذا شئنا أن نتخلص منها فأمامنا البرهان العملى فى مشروع " تغذية الأطفال الالزاميين " .

وإنا لأهيب بوزارة المعارف أن تجرب حظ هذا المشروع القومى الجليل ، وأن تمنح أريحية الشعب المصرى فى كفة الميزان ، بعد أن تقوم بالدعوة الكافية له على مثال "أسبوع البر" فهؤلاء مليون من التلاميذ نستطيع أن نشترى صحة كل منهم وكفاءته ومقدرته الانتاجية فى المستقبل بجنيه واحد فى العام . فمن ذا الذى لا يشترى تلميذا بجنيه حتى فى سوق الرقيق ؟

الدين والأخلاق والرغيف

علم الاجتماع الحديث والحضارة فى زمن الحرب

بقلم الأستاذ محمد لطفى جمعه

(١)

لما اندلعت ألسنة الحرب العالمية الأولى (أغسطس سنة ١٩١٤ — نوفمبر سنة١٩١٨) كانت أوربا وأمريكا وكثير من بلاد الشرق غارقة فى محيط المادية والالحاد ، فلم تكد تتوسط الحوادث وتدور الأفلاك دورتها الثانية حتى تنبهت العاطفة الدينية فى الأمم المحاربة خشية الهلاك ، وفى الأمم المحايدة خشية امتداد نيران الحرب إليها ، فكثرت الصلوات العامة فى المعابد والهياكل ونهض رجال الدين فى كل مكان ليتهزوا الفرصة التى كانوا يرقبونها وهى فرصة الاتجاه نحو الدين . وقد وصف هـذا الاتجاه على رءوس أقلام بعض الكتاب بأنه مظهر من مظاهر الضعف فى النفوس البشرية ، سببته نكبات الحرب وويلاتها ، كترمل النساء وتيتم الأطفال وانتشار الفقر وتشتت شمل الأسر ، وفقـد الثقة فى المستقبل وانهيار آمال كثير من الأمم والجماعات .

ولكن هذه الحركة نحو الدين ازدادت كلما توغلت الحرب فى صفوف الأمم ، وصحبتها حركة أخرى وهى الحركة الروحية ، فذكر كثير من الأحياء أنهم رأوا أرواحا لقتلى الحرب وتحدثوا إليها وتكهنت لهم ببعض أمور المستقبل ، وكتبت الصحف الكبرى فى انجلترا وفرنسا أن كثيرين من الضباط والجنود شهدوا ملائكة يحاربون فى صفوفهم ضد أعدائهم ويشدون أزرهم ووكدوا مشاهداتهم بإجماع الكثرة وأيدوا شهادتهم برؤية العيان ، حتى إنك لتدهش من إيمانهم بهـذه الواقعة التى كانت تعـد فى نظرهم من خوارق العادات ومعجزات الأنبياء .

وكتب المستشرق إدوارد براون خطابا مفتوحا إلى جريدة التيمس فى سنة ١٩١٨ يقول فيه : إن بعض أمم الشرق المتدينة تعتقد اعتقادا راسخا فى معونة الملائكة والأرواح الطاهرة للجيوش المؤمنة فى أحرج وقتها كما روى المسلمون عن واقعة بدر الشهيرة التى انتصر فيها النبى "محمد" بثلثمائة جندى من المهاجرين والأنصار على ثلاثة أضعافهم من مشركى قريش ! وتواترت عقيب ذلك كتب العلماء أمثال سير أوليفر لودج وسير كونان دويل عن "عالم

السر" والحياة الأخرى الخ ، ونشر كتاب صغير طبع بملايين النسخ بقلم الجاويش داوى Dowie زعم ناشره أنه من إملاء روح هذا الجندى البريطانى الذى سقط فى ميدان القتال على وسيط انجليزى معروف .

وانتشرت الفكرة الدينية فى فرنسا وهى من أعرق الأمم فى حرية الفكر والزندقة Atheisme فتأسس معهد الروحيات بإشراف الأستاذ Richet وانضم إليه فريق كبير من علماء الفلك وعلم النفس والطبيعيات والاجتماع وغيرهم وكان فى مقدمتهم كاميل فلا ماريون الفرنسى ولومبروزو الإيطالى ، وقد أجمع هؤلاء جميعا على خلود الروح ووجود العالم الآخر ، وبالجملة صحة ما جاءت به الأديان ، فلما انتهت الحرب ووضعت أوزارها وعادت الحياة أدراجها ووطد معظم المكلومين والمحرومين والمظلومين أنفسهم على الصبر على ما أصابهم هبطت تلك الحركة التى كان لليأس فى إيقاظها نصيب؛ ولكن فريق العلماء والباحثين احتفظ بها وعمل على تغذيتها وتنميتها فاستمرت عشرين عاما إلى أن نفخ فى صور الحرب الراهنة ونهضت أمم للوقوف فى وجوه أمم أخرى وقد اختلفت جميعها مبدأ ومشربا ومنزعا ، وكان بعضها مفرقا فى إنكار الأديان المنزلة كالصين واليابان وروسيا ، عادت فكرة الدين فنبتت فى أذهان الأمم المتدينة أصلا وأخذت الصلوات العامة فى المعابد والحنيا كل تتوالى وعادت الأصوات تجأر بالدعوات والاستغاثات المتتالية .

ولكن أمم الشرق العربى لم يفتر علماؤها ومفكروها عن الدعوة إلى الدين لحظة ، لأن طغيان المادة على الحضارة الحديثة كاد يدك صروح الإيمان فى قلوب الشباب . وهم يعتقدون أن الحياة الاجتماعية لا تستقيم بغير العقيدة الدينية وقد أيدت الحوادث نظريتهم بما وقع من الانهيار فى فرنسا فى سنة ١٩٤٠ وهى الأمة التى رفعت أعلام المادية والاباحية والالحاد عالية وزعم بعض مفكريها أن الحياة تستقيم باتباع مكارم الأخلاق المتفق عليها بين البشر بدون حاجة إلى الوازع السماوى ، وأن الخضوع إلى الفضيلة حبا بها لا خوفا من عقاب ، ولا ارتقابا للثواب خير وأشرف وأسمى وأجدر بقدر الانسانية الرشيدة من الرهبة والرعب والخنوع التى تحتمها الأديان . وقد ظهر فى الوقت المناسب كتاب " المنبعان الحتميان للدين والأخلاق " تأليف أشهر فلاسفة فرنسا فى العصر الحديث "برجسون" وهو آخر كتبه أدركته المنية بعد نشره ببضع سنين وقد أثبت فيه بسائر الطرق العلمية والطبيعية والمنطقية اتحاد مصدر الدين والفضائل . فكان هذا الكتاب العظيم بقلم حكيم العصر أفضل رد على الذين زعموا أن الأخلاق الفاضلة تنشأ بغير معونة الدين وأن الانسان قادر بمحض مجهوده الفعلى على أن يؤسس بناء من الفضيلة يغنيه عن المعتقدات التى انطوت عليها الكتب المنزلة .

بيد أن الحال فى الشرق كانت على غير تلك الخطة ، فإن معظم الشباب المتعلم فى أوروبا عاد بالأفكار المادية التى كانت سائدة فى أواخر القرن التاسع عشر والتى أعلنت إفلاسها فى الحربين العالميتين ، ولتأخر علوم النفس والاجتماع فى الشرق تتقوى الأفكار الجديدة المنتزعة من التقليد الأعمى والاكتفاء بقشور العلوم ، فلا ينتظر أن تجتث الإباحية والإلحاد والاستهتار والفساد من بلاد الشرق حين دخلت إليه بعد فترة قصيرة، بل لا بد أن تقتضى زمنا حتى يثبت ضعفها وعدم ملاءمتها ، وحتى تقنع العقول التى احتضنتها وتغذت بها أن أصحاب الأمر الأصلاء فيه قد نزعوا عنه وانفصلوا وارتدوا وسلكوا سبيلا أخرى ، ومثلهم فى ذلك مثل المريض بالعدوى أو المجاور لحريق . لا بد أن يعالج الأول وتطفأ النار فى دار الثانى . وكلا الأمرين يحتاج إلى وقت وجهود مضنية ، ولست من المتشائمين أو الحانقين على هذه الأحداث أو على الذين سببوها وجلبوها ، لأن العقل البشرى فى حاجة إلى التطلع والاقتباس والتطور . وليس الشرق العربى كالصين يعيش وراء سور من الصخر متين ، ولم تنقطع حركة تبادل الأفكار بين الشرق والغرب فلا بد من حدوث هذه الطوارئ التى يفرح لها العاقل لأنها بمثابة التطهير والتنوير .

وقد التجأ الإنسان فى كل أطوار حياته الى الدفاع عن معتقداته . وأهم المعتقدات الجديرة بالدفاع الدين وقد استوت جميع الأمم فى تلك الفكرة — فكرة الدفاع عن الدين — لأنها جزء من الثقافة الإنسانية ، فسواء أكانت الأمة غربية أم شرقية فهذه العاطفة الناشئة عن الغريزة البشرية قوية عندها جميعا . قوية فى الغرب (أوروبا وأمريكا) وقوية فى الشرق (الهند والصين واليابان) فسواء أكان العقل المصرى شرقى التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء أم غربيا فى التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء . ومصر و إن بعدت عن الهند والصين واليابان فى تلك الخلال الآنفة الذكر (التصور والإدراك والفهم) فهى قريبة من سوريا وتركيا والعراق والفرس وأفغانستان والحجاز وشمال أفريقا أى العالم العربى كله . فحاجتنا إلى الدفاع عن الدين ، بجانب أنها غريزية وعاطفية ، مرتبطة كل الارتباط بتطور هذه الأمم . فكبار المفكرين فى مصر يدافعون عن المعتقد من ناحيتى الأدب والعلم حيال أدوار الانتقالات العقلية التى ما تزال تتحول وتتبدل وتتجدد تحت تأثير الكشوف العلمية الحديثة والتجاريب العلمية والحيوية والاجتماعية المتتالية .

و إذن تكون تلك البحوث الفياضة التى بدأت أثناء الحرب العالمية الأولى وازدهرت أثناء هذه الحرب قد اتجهت نحو تشجيع العلماء والمصلحين فى توجيه الشباب نحو الدين على طريقة منورة ، بعيدة عن الحيف والتنطع ، ملائمة لروح العصر الاجتماعى ومنافية كل المنافاة للتعصب . ونحن لا نضيف إلى تلك الحركة ، نهضة التصوف الحديث New Theosophy التى

ظهرت في الشرق عقب أعمال السيدة آني بيزانت في الهند ولويس مسنيون في فرنسا وادوارد براون وارنولد نيكولسون في انجلترا وقد ألفوا كتبا كبرى تعد من أعظم مراجع العلم والأدب في التصوف الشرقي عامة والإسلامي خاصة فليرجع إليها من يشاء .

(٢)

بين المعتقد الديني والدفاع عن الدين إلى الفضائل ومكارم الأخلاق ، وتعلق الإنسان بالمثل الأعلى حتى يصير "الإنسان الكامل" الموعود خطوة واحدة، وهذه كلها أهم هدف للعلم الاجتماعي في أنحاء العالم ولا سيما في زمن الحرب الطاحنة وكلها فروع لأرومة الثقافة الإنسانية العليا في الشرق والغرب فقد أدرك الغرب وبعض أمم الشرق أن بعث الثقافة من أهم العوامل التي ترتكز عليها النهضات الاجتماعية والحركات الإنسانية ، وأن الأمة التي تبغي مجدا عليها أن تخلق في الأفراد روح الإيمان بالأخلاق الفاضلة وروح الإيمان بقابليتهم على الابتداع والابتكار وأن تنشيء فيهم الشعور بالعزة القومية ،وذلك بالاهتمام بماضيها وربطه بحاضرها ومستقبلها وتعريف الناشئة بجهود أسلافهم ومآثرهم في ميادين الثقافة والإصلاح وما كان له من أثر في تقدم الحضارة . ولا يتأتى هذا وذاك إلا بدرس الحاضر درسا عميقا صادقا . فإذا نظرنا حولنا في عالمنا هذا نجد عالما صارخا صاخبا اندلعت فيه النيران من كل جانب ويقول أحدنا : "ليس لدى القدرة على فهم ما حولي أو إدراكه وتصوره ولا أستطيع بعجزي وارتباكي أن أجد مرتكزا لعقيدتي في الأخلاق والفضائل بعد هذا الانهيار الذي أشاهده" والحق أن الفرد معذور إذا ارتفعت صرخته بهذه الشكوى وإن يكن عاجزا عن إدراك حقيقتها المتأصلة في تطور الحياة العامة ولا سيما السياسة والاقتصاد وكلاهما إذا اختل توازنه صار بلاء على العائشين في عصر الاختلال . فإذا نظر المصلح الاجتماعي الى ما يهول العالم ويزعزع كيانه المادي والمعنوي رأى بعين الخبير أن أصل البلاء ناشيء من غريزة البقاء وتطاول الحياة المادية ورغبة القوة وطغيانها جميعا على نواميس الطبيعة والفضيلة ، فغريزة البقاء وخروج الأشياء عن حدودها أحدثا التصادم بين الأمم وأفسدا النظم العليا التي كانت جديرة بكفالة الأخلاق الفاضلة وسعادة البشر .

ولما كان أساس الأخلاق التمييز بين الخير والشر ، فالمرجع الأخير في سلوك الأفراد والجماعات التفريق بين هذين العنصرين اللذين يتبعهما مبدءان مهمان وهما الحق والباطل ، ولا يضر الإنسانية شيء أكبر من اختلاط الخير بالشر والحق بالباطل حتى يعجز الناقد البصير عن التفريق بين كل مبدأ ونقيضه ، والعالم يجتاز في هذه الفترة المظلمة تلك المفازة المهلكة ، مفازة التيه التي امتزج خلالها الخير بالشر والحق بالباطل والضلالة بالهدى ، وقد انشق العالم إلى فريقين يدعي كل منهما أنه على الحق ،وكان هذا دأبه منذ الخليقة إلى الآن ، ولولا هذا الانشقاق ما قام النزاع .ولا يكفي أن تقول للناس عامة وللخصمين خاصة إن

الحق ظاهر والباطل ظاهر ، فانه لو ظهر لها وأجمعا عليه ما تنازعا ، بل إن كل فريق منهما يعتقد أنه على حق ، وهذا محال لأن الحق واحد لا يتعدد ، والخير واحد لا يتعدد ، والهدى واحد لا يتعدد ؛ وقد يكون هناك حق نسبي وخير نسبي وهداية نسبية كما يوجد عدل نسبي وهو الذى تقسمه المحاكم الدنيوية بين الناس لتضع حدا للنزاع بينهم ، ولكن الحق المطلق والخير المطلق والعدل المطلق هي المقصودة بالذات بالأجل هذا بدأت دهشة الناس فى الحرب العالمية الماضية لما رأوا أمما أوروبية تتقاتل وتتحد إحداها ودولة شرقية أو دولتين لتشد أزرها على أمة أوروبية أخرى. وقديما كان المسلمون يميلون إلى الروم وهم غربيون وينفرون من الفرس وهم شرقيون حتى نزلت فى عصر النبي عليه الصلاة والسلام سورة باسم الروم وفيها بشرى لهم بالنصر :

غُلِبَتِ ٱلرُّومُ . فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . فِى بِضْعِ سِنِينَ . لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ .

فهذه الآيات الثلاث ناطقة بعطف الإسلام فى نشأته على أمة تعايرهم فى الجنس والدين وتبعد عنهم ألوف الفراسخ .

وإلى جانب هذا التناقض الظاهر نرى شرا أعظم وأخطر وهو صدمة الروح الإنسانى وهو القوة الخالقة المبدعة بعد الله فى الكون فتلطخ وجه الحضارة بالسوء كما تلطخت أيديها بالدماء فعمى الأفراد والجماعات عن نواميس الأخلاق الفاضلة الكفيلة بسعادة البشر وإن هؤلاء وأولئك ليقولون إنهم دائبون على هذا لغاية واحدة وهى سعادة الإنسانية . ولا ينتج فى الواقع من الشر إلا الشر . ولا يتولد عن الأذى إلا الأذى فيتضخم ويطغى على الخير واللطف والمحبة ، وقديما قال الحكماء إن النار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله ؛ ولكن الشر يقوى وينمو ويتضاعف تضاعف الجرائم المهلكة . وإن الجريمة تدعو الجريمة وغريزة الهلاك تنتشر من الجماعات إلى الأفراد فتصحب الحروب جرأة الجناة وتحلل الأخلاق واندفاع الغرائز السفلية وتسود المطامع ويستهين المجتمع بالروابط الإنسانية كالصداقة وحب الأسرة وصنع الخير وإيتاء البر لذوى القربى والغرباء وترفع الأثرة رأسها ويتيقظ حب الذات فيهدم فى بضع سنين من بناء المكارم ما شادته الإنسانية فى قرون وأجيال . وقد شاهد علماء الاجتماع هذا التدهور فى الأخلاق رفيقا وزميلا للحروب وأثبتوا أن عصور المجازر والمظالم حافلة بجرائم الاعتداء على الأرواح والأعراض والأموال بين الأفراد ، لأن الانسان الميال إلى الاجرام يرحب بالفترات التى يضعف فيها الوازع الأدبى ويعتبرها ميدان مرح له وشغل ومتعة ونفوذ ، وهو لا يعاقب المنطق العدى بل يحذيه ويقتنيه .

إن رجل الأخلاق لا يقنع بأن ينجو بجلده وسط العالم الصاخب ولا يرضى أن يرقب عن بعد أو عن كثب إخوانه فى الانسانية يموتون جوعا وتخرب دورهم وتبدد أوصالهم وهو جالس ينظر ويسجل . لأن كل مايطغى على النواميس التى قبل أن يخضع لها رجل الأخلاق عليه أن يقاومه ويقومه حتى يعيد هـذه النواميس إلى مكانة الاحترام التى كانت تحتلها لأن نواميس الأخلاق ليست قواعد الأدب الظاهر Etiquette التى تواطأ الناس على اتباعها فى المجتمع ، إنما نواميس الأخلاق القوانين الأساسية للحقائق العليا المطلقة أنجبتها آلام الاختبار الطويل فى حياة البشر من ألوف السنين وانتزعتها بقوة من تجاريب الأجيال القاسية فتأسست على عقيدة واحدة وهى قدرة الإنسان على الازدهار فى ظل الحب والتنور .

(٣)

بقى النظر الاقتصادى ورهبة الجوع ، فان العالم الآن لا يخشى شيئا أكثر من فقد قوته الضرورى الذى طغت عليه المطالب الأخرى ، وقد شهد العالم فى بعض الممالك الخصيبة شحا فى الطبيعة وجدبا فى الزرع وجفافا فى المرع وضيقا فى سبل العيش ، حتى ان صاحب الدرهم والدينار لا يستطيع شراء الرغيف وحتى عجزت الطبقات جميعا عن تغذية الطفل والشيخ والعليل . كتب الأستاذ لارس مورن Moon أن شرطيا بلجيكيا عهد إليه الإشراف على توزيع الخبز فى أوائل أيام الاحتلال وقضى يومين فى " دوريته " بغير طعام ولا راحة فلما رأى عربة الخبز مقبلة استوقفها ووثب عليها وخطف الرغفان وبدأ يأكل بشراهة نادرة وقد تمكن مصور من تسجيل هـذا المنظر الأليم فى صورة شمسية وكان ذلك سببا فى مسئولية الشرطى وإن يكن معذورا ، وإذا جاعت الشعوب فلا أمان لها ولا مندى يعصى أمر رئيسه وقائده ، والمرأة تفرط فى عرضها ، وصاحب المبدأ أو المذهب يتهاون فيه ويتساهل فى عاقبة الأمور ، ويفضل الحاضر على المستقبل ، ويؤثر ضمان الحياة فى يومه على تمسكه بالفضيلة لغده ، وتكثر الخيانة ، ويظهر الجواسيس فى الأرض ، ويحتقر الرجل بكل ما تصل إليه يده وعقله ، وقد شوهدت هذه المكاره فى أثينا وروما فى العصور القديمة وكانت سببا فى ثورات كبرى وشوهدت تلك المآسى فى فرنسا فى عهد الثورة وقبلها تحت حكم لويس السادس عشر ، وشهدنا هذا فى العواصم الإسلامية إبان الحضارة الكبرى فى بغداد ودمشق ومصر .

وقد قيل إن الجائع لا يثور ، وهذا صحيح بمعنى أنه لا يقوم بثورة منظمة ولكنه يهيج يوما أو بعض يوم فيحدث التخريب وتعم الفوضى ويشعل نيران الأضغان بين عناصر الأمة وفى أمثال الانجليز المأثورة الجائع غضبان . A hungry man is angry. وفى أمثال

اليابان من نصائح الأم لبنتها "لاتجيبي زوجك فإن المخمصة فراق" وفي كلام عبدالله ابن الارقم "عجبت للرجل لا يجد قوتا لعياله فلا يخرج على الناس بسيفه" وكان رسول الله صلى عليه وسلم يعنى عناية خاصة بأهل الصفة وهم أفقر فقراء المهاجرين فضافهم فى مسجده وألزمهم جوار بيته وكان لا يتقدم أحد بدعوته الى طعام إلا و يصحبهم، و إلا فالاعتذار عن الدعوة. وقال الاحنف "اتقوا غضبة الجائع حتى يطعم و يشبع" وفى أمثال الميدانى "لا رأى لحاقن ولا لجائع" . وكان عمر بن الخطاب فاروق الإسلام وأعدل حكام الارض قاطبة يطوف شوارع المدينة ليلا و يتفقد فقراءها خاصة فلما عثر ليلة على امرأة تخدع ابناءها من الجوع وتوهمهم بأنها تطبخ لهم طعاما على قدر ملا ن بالماء الساخن حتى يناموا حمل لها الدقيق والسمن والعسل على كتفه وعاد اليها وعاونها فى إعداد الثريد وأيقظهم فأكلوا ولم يغادرهم حتى شبعوا وناموا ، وكانت خطته ألا يبيت مسلم من رعيته على الطوى ، لأن واجب الحاكم الأول ألا تخلو أحشاء الرعية مما يقوم أودها . وكان هم الرومان فى حكم دولتهم أن يحملوا القمح الى رومه و يوزعوه على الفقراء وقامت فى عاصمتهم ثورات كثيرة بسبب الجوع وحرصوا على ملك مصر لأنها كانت مخزن غلالهم وكانت أهم قوانين السناتو الرومانى (مجلس الشيوخ) مايسمونه قوانين القمح . وفى انجلترا شغل الساسة فى عهد الاحرار الأول (الثلث الاخير من عهد الملكة فيكتوريا بقوانين القمح Corn law واصلاح قانون الانتخاب فتضاءلوا إشباع البطون على إصلاح البرلمان . وأصل الثورة الايرلندية ثورة على الجوع فقد خلت الحقول من زرع القمح والشعير والبطاطس فهرعت الأمة بقيادة أوكونيل اولا و بارنيل ثانيا ودى فاليرا أخيرا حتى نالت استقلالها وكان سبب ثورة المانيا الداخلية فى سنة ١٩١٨ الجوع وموت الأطفال فسقطت الحكومة وفر الامبراطور وانسحبت الجيوش الجرارة تحت إمرة هندنبورج

هذه موعظة التاريخ فى الدين والاخلاق والاقتصاد شرحناها بإيجاز لمن ألقى السمع وهو شهيد .

محمد لطفى جمعه

خط الدفاع الثانى ؟

تنتاب الأفراد والأسرات والأمم نوائب وتحل بها محن ، والمقاومة عنصر من عناصر الطبيعة البشرية ، فهى حينئذ تقاوم وتقاوم حتى تضعف مقاومتها ؛ فاذا لم تكن أعدت لها خطا ثانيا من خطوط الدفاع ، فانها عندئذ تتعرض للانهيار التام ، وللتفكك والانحلال .

وخط الدفاع الثانى فى النفس الإنسانيـة الصحيحة هو روح الدعابة والمرح . من هـذا الخط تنشأ قوة جديدة ، ومنها ينبعث الرجاء والتفاؤل ، إذ أن الدعابة تفسح للنفس مجالا تستعيد فيه قوتها بعيدا عن ضغط الحوادث . وقد تجد فى هذه الفسحة حلا جديدا أو خطة جديدة للمقاومـة المجدية . كذلك تصنع الجيوش حين تعدلها خطا ثانيا من خطوط الدفاع ترتد اليه ، وتكسب بعض الوقت عنده ، حتى تلم شتاتها وتستجمع قوتها للهجوم أو للصمود .

وكل جماعة وكل أمـة فى حاجة إلى هذا الخط الثانى تخزن فيـه رصيدا من الرجاء والأمل ، وعدتها من المقاومـة والتماسك ؛ ولا سيما فى هذه الظروف الاستثنائيـة التى تمر بالبشر .

والعنصر الأنجلوسكسونى يمتاز بهذا الرصيد ، فهو يتمالك أعصابه فى أحرج الظروف ، ولا يفقد دعابته وتفاؤله فى أشد الملمات . وفى اللحظة الأخيرة يجد هذا الرصيـد فينفق منـه ويروح عن أعصابه حتى يجد فرصة جديدة .

قرأت أن أحد المصارف فى انجلترا وقع فى أزمة تهدد كيانه ، وقـد اجتمعت لجنة فيها مندوب من الخزانة الانجليزية للبحث فى موقف هذا المصرف . وفى أثناء بحثها كان مديره يعرض الحل بعد الحل فيرفضه مندوب الخزانة ، والمدير فى حالة عصبية شديدة حتى تكهرب جو الجلسة . و بينما هذه الأزمة مستحكمة كان أحد المجتمعين مكبا على ورقـة والقلم بيـده منهمكا فى تخطيطات وكتابات ، ثم رفع رأسه فتجه اليه الجميع ينتظرون عنـده حلا ، فاذا الورقة تحوى صورة « كاريكاتورية » للمدير !

وكان هذا حلا حقيقيا فقد انفرجت الشفاه وابتسم الجميع ، وضحك المدير ، واستراحت

وللمصريين — على طريقتهم — هذا الخط الثانى من خطوط الدفاع فى النكتة المصرية . لقد كان منشأ هذه النكتة، فيما أعتقد أن المصريين وهم شعب متمدن عريق ابتلوا بمستعمرين أقل منهم مدنية وعراقة فى جميع العصور، ووجد الشعب المصرى نفسه — مع ذلك — عاجزا عن المقاومة بالقوة لظروف خارجة عن ارادته، فلجأ الى خط الدفاع الثانى وهو النكتة يرسلها على هؤلاء المتجبرين فتحقر مقامهم وتبرز عيوبهم ، وتشفى غل هذا الشعب المحبوس .

ولكن الخطر أخذ ينبع من خط الدفاع ! ذلك أن طول الكبت وطول الاستعمار وطول التشفى بالنكتة، وبالنكتة وحدها، جعل هذه الدعابة تتحول شيئا فشيئا، ومع اليأس من جدوى المقاومة ، إلى استهتار وعدم اهتمام .

والاستهتار شر ما يصاب به الأفراد والأمم على السواء ، لأن معناه أن ينفضوا أيديهم من الوسائل الجدية ، وأن تغدو الحياة فى نظرهم هزلا فى هزل وعبثا فى عبث ، وأن يستسلموا لكل ما تأتى به الظروف بلا مقاومة ولا كفاح .

واذا كانت روح الدعابة مطلوبة لأنها تهيئ للنفس الانسانية بعض الوقت تسترد فيه قوتها وتجد لها شيئا من وسائل المقاومة الجديدة ، فان روح الاستهتار شر محض ، إذ هى تصد النفس عن التفكير فى وسائل المقاومة ، بل عن فكرة المقاومة من أساسها .

فنحن إذن فى حاجة إلى روح الدعابة الحقيقية، وليس مانراه من عدم اهتمام المصريين بالأزمات هو هذه الروح ، وإنما هى روح الاستهتار التى تدعهم ساكنين لاهين، والأزمات تطرق الأبواب .

يجب أن نهتم ، وأن نوسع دائرة اهتمامنا حتى نشمل ما هو أبعد من أشخاصنا وحياتنا اليومية ، ولكن ينبغى ألا نجزع وألا نفقد تماسكنا وهدوءنا ومرحنا كذلك .

إن العالم كله فى هذه الأيام يتعرض لامتحانات شديدة ، وهناك كابوس عام يضغط على أعصاب الناس ، وفى مثل هذه الحالات يتعرض الأفراد — ولا سيما العصبيون منهم — لأمراض نفسية عنيفة . وكل فرد الآن — مهما كان تمالكه لأعصابه — يتأثر بالحالة العامة. حالة القلق وعدم الاستقرار والذعر وانتظار السوء فى كل لحظة من اللحظات .

وخير ما يصنعه الأفراد لتخفيف ضغط هذا الكابوس هو، كما قلت ، التحصن فى خط الدفاع الثانى ، ومما يساعد على الارتداد بنظام إلى هذا الخط ألا يستخدم الإنسان خياله فى تصور المآسى المقبلة، ومن الحسنات فى هذه الأيام أن يكون المرء قصير النظر إلى حد ما ! ، فحسبه فى تسيير دفة الحياة القريبة منه دون أن [illegible]

الحوادث المقبلة ، خيفة أن يجسم له خياله هذه الحوادث ويلونها بلون أسود يفقده القدرة على النظر الصحيح للأمور .

وإذا كان قصر النظر فضيلة فى هذه الأيام بالنسبة للأفراد ، فليس هو كذلك طبعا بالنسبة للشعوب والحكومات ، فكل دقيقة تمر ذات تأثير حاسم فى مجرى التاريخ ، ومن الواجب أن تمد الشعوب وحكوماتها أبصارها إلى ما وراء الأسوار ، وأن تحسب حسابا لكل فرصة ، واستعدادا لكل احتمال .

أما الأفراد فمن رحمة الله بهم ألا يستخدموا خيالهم وألا يجسموا حوادث المستقبل .

وخير ما يتعزى به الانسان ويستمد منه الرجاء أن يعلم أن الانسانية أشد وأقوى من أن تزعزعها هذه العواصف . ولقد تعرضت ألف مرة للانهيار ثم تماسكت ونهضت وسارت بخطوات ثابتة إلى الأمام .

من القرآن الكريم :

"وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ"

* * *

"قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ" .

الصحة الشخصية

للدكتور ابراهيم ناجى

هممت بالحديث عن الأمراض النفسية الشائعة ، وهو موضوع طريف حقا ، ولكنى راجعت نفسى قائلا أليس الأفضل أن نتكلم فى موضوع يتناول الأمراض النفسية ضمن ما يتناول كجزء من الصحة الشخصية ، والواقع أن كلمة الصحة اليوم قد اتخذت معنى أوسع مما كان لها قبلا ، والحق أن التقدم الحديث فى علم الطب — كما قال أحد الأطباء الأقطاب إنما يشمل الصحة فى معناها الثانى وهو صحة العقل . ويدهشكم ما وصل اليه الطب من ربط صحة الجسم بصحة العقل ، فى كل أحوال المرض المختلفة ، فكل جانب من مرض أى عضو له جانب آخر وهو النفسانى .

فالكلام عن الصحة الشخصية يجب أن يشمل الجانب الجسدى كما يشمل الجانب النفسى .

نتكلم الآن على الجانب الجسدى .

ما الغرض من المحافظة على الصحة الشخصية ؟ هناك ثلاثة أغراض : الأول الحصول على مستوى عال من الصحة والكفاية وجمال الشكل ، والثانى تجنب الأمراض ، والثالث إطالة العمر .

وهناك وسيلتان للوصول الى ذلك ، مما تصنعه الحكومة ، ومما يصنعه الفرد ، ولا ريب فى أن الحكومات المتمدينة لم تدع فى جعبتها وسيلة لم تتبعها لرفع مستوى الصحة العامة . ولا شك أن حضراتكم تعرفون ما تقوم به الحكومة الحاضرة وبخاصة وزارة الصحة ، فى وقاية الشعب من الأمراض ، ورفع مستوى الصحة العامة وأن اشتراك قسم الدعاية فى هاته الخدمة لدليل على ذلك .

غير أن الحكومات لا تستطيع أن تقوم بعمل جليل بغير أن يساعدها أفراد الشعب .

وكيف يساعد الفرد الحكومة ؟

اليكم الوسائل المطلوبة من الفرد ، واليكم الفجوات التى يجب أن تملأ ، والعثرات التى يجب أن تتقى .

يجب أن يعي كل فرد من الشعب حقائق الثانية ، أجل يجب أن يفهم أن أول الحقائق في جيلنا الحاضر الايمان بالعلم . أما الإيمان المطلق بالقضاء والقدر ، ونسبة الأمراض الى الخوارق المجهولة ، والأشباح غير المنظورة . فأمر لا يليق ولا يجوز ، وليس في الايمان بالعلم شيء يتناقض مع الإيمان الديني ، بل كل المحاولات الحديثة في عصرنا الحاضر ترمى الى التوفيق بين الطرفين ، ليقوم العالم على أساس متين من التدين المقرون بالعلم الصحيح . والحديث يقول " اطلبوا العلم ولو في الصين ". وحديث آخر يقول "تداووا فان الذى خلق الداء خلق الدواء ... ! " وقد قسم علماء النفس الطبائع الانسانية الى صنفين ، الخارجيين والباطنيين ، أما الخارجيون فهم المتمدينون الذين يحسون بما حولهم من حقائق الوجود فيطبقونها على ما يحدث هنا وهناك ، وأما الباطنيون فأولئك الذين ينسبون ما يحدث لأشياء ينتزعونها من بواطنهم انتزاعا .

والأطفال والهمج باطنيون ، والعلماء والمخترعون خارجيون وكلما تقدم الانسان نحو النور والمدنية تطور من باطني الى خارجي ، ولكنه يستحيل عليه أن يتجرد تجردا تاما من باطنيته لأنه لا يستطيع أن يتخلص من تراث الأجيال . . . ولا من طابع السلالات الأولى . . .

مثال ذلك أن البدائي الجاهل إذا أصابه مرض قال هذا من فعل عمل خفي ، والمتحضر يقول هذا مرض ناشئ من جراثيم ، ويأخذ في الفحص والاستقصاء ، وبالجملة يسير كل الطرق التي تصل به الى حقيقة المرض .

فلنكن عمليين إذن ، ولنؤمن بالعلم وهاته هي الحقيقة الأولى ، أما الحقيقة الثانية — ففيما يتعلق بالوراثة . ولها جانبان ، الأول هل نرث الأمراض والمواهب المختلفة؟ ؟ أما الأمراض فلا شك أن منها مايورث كالزهري ، ومنها مالا يورث ، ولكن يولد بالانسان استعداد خاص له ، كالسل ، وضعف العقل ، والبله . أما الواجب والكفاية العقلية فنحن نرث نزعاتها واتجاهاتها . . ومعنى ذلك إن الزهري والبله وضعف العقل يمكن أن تتغير بمنع الزواج عند المصابين بهاته الأمراض — أما مسألة الأمراض التي نرث الاستعداد لها ، فيمكن التقوية واحداث المناعة ضد غوائلها . . أما الكفايات العقلية فأهم ماتحدث علم النفس الحديث بشأنها هو أننا نستطيع أن نوجهها ونخلق منها عالما جديدا قد يقارب عالم العبقرية لولا أن العبقرية من صنع الله ، وتنظيم وتوجيه الكفايات من صنع البشر .

أما الجانب الثاني ، في شأن الوراثة ، فهو الكلام عن تحسين النسل .

ولقد تكلم كثيرون من الذين ينظرون في أمر العالم بعد الحرب فيقولون إن النتيجة المحتمة ، هي أولا وجود جيل من العجزة والضعاف والمشوهين ، والنتيجة الثانية قلقلة الأعصاب وبلبلة العقول وبحة النفس ، فالأجيال القادمة ستكون أجيال عجزة وضعاف ،

وأجيال عقول مريضة ، فأثر تحسن النسل بالوراثة قد صار أمرا بالغ الأهمية ولقد صار هذا العلم اليوم قائما بنفسه وأجريت فيه تجارب واسعة يبتغى بها تحسين السل ، أما أجيال العقول المريضة فعلاجها من الآن إحلال علم النفس محل الصحة ، والايمان بصحة العقل ، كما نؤمن بصحة الجسم .

الحقيقة الثالثة التى يجب أن يعرفها الفرد هى أنه يجب أن يدرك العوامل الاجتماعية التى تؤدى الى انحلال الصحة أو العقل ، لكى يتجنبها أو يتقيها .

فمن الأسباب الاجتماعية التى صارت آفة المجتمع ، بل آفة الجيل ، تعاطى الخمر ، والمكيفات ...ولقد قال أحد الفلاسفة إن الرذائل قد تتغير قيمتها بتغير الأزمنة حتى قد يكون منها ما يصير "مودة الجيل" وعلى ذلك صار من النادر اليوم أن نجد من الناس من لا يتعاطى كاسا من الخمر أو من لا يدخن ..... وليس للخمر قيمة فى تنشيط الهمم ، وليس للتدخين من قيمة إلا أنه عادة ، والافراط فيهما يجلب على مدمنهما أوخم العواقب . وليس الفرق بين المكيفات والمخدرات — عند المدمنين — ببعيد .

الحقيقة الرابعة هى أنه يجب على كل فرد أن يضع لنفسه برنامجا صحيا يجتهد فى تطبيقه ، وفى ألا يحيد عنه ، وقد يكون ذلك صعبا فى أوله ، ولكنه بعد قليل يعتاده .. وكانت طريقة بنيامن فرانكلان هى أن يكتب كل يوم تقريرا عن عمله اليومى ، ويسجل فيه أين وكيف انحرف عن جادة الصواب. بهذه المراجعة كان يسهل عليه أن يتبع الطريق الصحيح.

ما هو هذا البرنامج الصحى ؟

هذا البرنامج يتناول فهم القواعد الأساسية للتغذية ، والمسكن والملبس والرياضة. وهذه الثقافة الصحية يجب أن تلقن فى البيوت والمدارس ، بل يجب أن تكون من صلب برامج التعليم . كما يجب أن يكون لها موضع يسبق الجغرافيا والتاريخ ، ويجب أن تطبق عمليا ، ويكون تطبيقها تحت مراقبة جدية ، لأن الصحة الشخصية ما هى إلا مبادئ تلقنها فى صبانا وعادات نعتادها ونجرى عليها .

ماذا يجب أن نلم به فى مسائل التغذية ؟

لن نتكلم فى التفاصيل التى يعرفها كل متعلم الآن ، وإنما نلم بأهم الأمور وها هى ذى :

(أولا) أن سوء التغذية ناشئ على الأكثر من الإفراط ، (وثانيا) من الجهل بمواد الغذاء الأساسية ، وما يجب أن يتوافر فيها حفظا للصحة والحياة ، (وثالثا) من عدم الانتظام فى مواعيد الطعام ، أما عن الإفراط ، فالواقع أن الإنسان ما يتناول أكثر مما يجب أن يتناوله ، ولا يغيب عن بال القارئ الكرم الشرقى وما يمتاز به من وفرة الأصناف ، ومن

الصحاف المغمورة بالسمن ، أو المحشوة بالسكر ... ما النتيجة من ذلك ؟ الميل العام الى السمنة — وخصوصا فى سيداتنا غفر الله لهن — والسمنة من أخطر ما يصاب به الجسم من الأدواء .

وما عاقبة السمنة ؟ المنظر الكريه ، وقلة المقاومة للأمراض ، وتشحم القلب ، والقاعدة العامة للصحة هى أن يجب أن لا يزيد الوزن بعد سن الثلاثين إلا قليلا — من ١٠ الى ١٥ ٪ فاذا زاد الوزن وثقل ما ذا يصنع الإنسان . العادة أن الجاهل بأصول التغذية ، يكون جاهلا بعلاج الأخطاء التى تنجم عن الجهل بتلك الأصول .

يحاول السيد أو السيدة أن يتخلصا من السمنة بالطرق " البلدية " أو الرياضة العنيفة . وأقصد بالطرق البلدية الامتناع عن الطعام ، أو عن أصناف من الطعام بقصد إنقاص الوزن ، فاما ألا يحدث نقص بتاتا ، أو يحدث نقص مع ضعف عام واختلال فى ميزان الصحة .

قرأت فى بعض الكتب أن دجالا مشهورا فى سويسرا كانت السيدات يذهبن اليه ابتغاء إنقاص الوزن ، فكان يعطيهن الدواء فى برشامة واحدة . وكان هذا العلاج ناجعا جدا ، لأن البرشامة كانت تحوى جنين الدودة الوحيدة ، فاذا ابتلعتها السيدة أخذت الدودة " تفقس " فى أمعائها فلا تلبث أن ينقص وزنها ، بينما هى لا تستطيع أن تتصور أن البرشامة تحتوى جنين الدودة ، وإنما تذهب لشىء آخر ، فتذهب لطبيب آخر يعطيها " شربة الدودة " — وقد نجح الدجال فى علاجه . وهناك صنف آخر من الناس يجرون وراء الاعلانات ، فما أكثر الذين يتعاطون أملاح كروشن ، إذ يخيل لهم أن كروشن لها علاقة " بالكروش " .

الآن ما هى القواعد الأساسية التى يجب أن نلم بها عن المواد الغذائية ؟ المواد اللازمة لكل جسم هى " المواد الزلالية والسكرية والدهنية والماء والمواد المعدنية والفيتاميات " والطعام الكامل للغنى والفقير على السواء يجب أن تكون فيه هذه العناصر متوافرة بنسب معلومة ، تراعى فيها القيمة الغذائية . مع القيمة الاقتصادية .

ويجب أن يلم كل منا " بالأصناف " الحاوية لتلك المواد ، ولا استطيع التفصيل الآن ، وانما أقول إن فى متحف فؤاد الصحى لوحة نافعة جدا تبين تلك المواد فى كل صنف من الأصناف الشائعة بيننا .

فحبذا لو زار القراء هذا المتحف النافع ونظروا فى تلك اللوحة . والقيمة الغذائية للطعام هى القيمة الحرارية التى يعطيها ، وهذه قواعد غذائية ابتدائية يجب أن يلم بها الانسان كما يلم بمبادئ الحساب والجبر والهندسة .

غير أن الذى أحب أن ألفت النظر إليه أن كل مادة من المواد الغذائية " ركن هام " لايمكن الاستغناء عنه بأية حال ، ونقصانه يجعل انهيار الجسم انهيارا عاجلا .

ومن هذا يتبين خطأ الطريقة الشائعة فى انقاص الوزن بواسطة الامتناع عن النشويات وأقل المام بالقواعد العامة يدل على أن الاقتطاع من القيمة الحرارية — الطبيعى ٣٥ وحدة لكل كيلو من الجسم — يؤدى حتما إلى نقصان الوزن بدون اخلال الصحة .

ولابد من ذكر الفيتامينات ، فهذه مواد أحدثت ثورة بعيدة وانقلابا خطيرا فى علم الطب ، وهى مواد لاتزال قيد البحث ، ورأيى الخاص أن أغلب الأمراض الخفية سيتضح أن سببها فيتامينات لم تكتشف بعد .

فهناك أمراض لاتصيب الحيوان وانما تصيب الانسان فقط ، لماذا ؟ لأن غذاء الحيوان لابد متوفر فيه من المواد ماينقص الانسان ، أو مايضيع بالطهى أو الغلى .

بقى أن أتحدث عن أن يكون فى الطعام مواد ذات قوام كالخضراوات التى تساعد على انتظام الامعاء ، ومواد صلبة لضمان استعمال الاسنان استعمالا صحيحا .

كما أذكر بأن عملية الهضم تستغرق نحو أربع ساعات ، واحذر من النوم بعد الطعام مباشرة ، وأنصح الذين يعملون طول النهار أن تكون وجبتهم فى الظهر خفيفة .

والان وقد عرفنا ما يجب أن يلم به الفرد من أصول التغذية ، نتساءل : هل ننتفع كما يجب من الهواء والشمس ؟ نعمتان من نعم الله علينا صرنا لانحسن الانتفاع بهما مع أنهما فى متناول أيدينا ، وأكثر البيوت المتكدسة ، وما أكثر الأوقات التى نقضيها فى غرف مغلقة

من الأسف أن المدنية هى التى صرفتنا عن الانتفاع بالطبيعة ، وشغلتنا مشاغلها عن الهواء الطلق والمعيشة الخلوية . ستجيبون أو يخيل لى وماذا تقول فى الفقر الذى يشرد الناس حشرا ويكدسهم تكديسا فيسد الشمس ويمنع مجرى الهواء .

أجل إن الفقر هو علة العلل . . وقد صدق من قال :

" حتى الصحة تشترى بالمال " . . وكل إصلاح يبدأ بمحاربة الفقر .

بقى الكلام الآن عن الملابس ، وآفة الملابس آفة كل شىء فى هذا الجيل "أى المودة" فهى التى تجعل الناس يختارونها ضيقة ، فيجازفون بالصحة فى سبيل المودة ، وقل كذلك فى اختيار الألوان فإن الألوان يجب أن تناسب الفصول ، وكذلك المواد التى تصنع منها الملابس ، فالمواد المصنوعة من أصل حيوانى كالصوف أشد دفئا من الملابس التى أصلها نباتى ، على أن المودة قد تتطور أحيانا فتتلاءم مع الصحة ، أى بتعريض أكثر ما يمكن للشمس والهواء .

أما النظافة الشخصية ، والنظام فى الحياة ، وما إلى ذلك فأمور نلقنها بالعادة والتربية فتصبح أصولا ثابتة نمارسها بسهولة إذا عودناها .

هبنا ألمنا بكل هذه القواعد ، وهب أن الحكومة هيأت لنا كل الأوساط الصحية الممكنة ، فهل يستطيع كل منا أن يعيش عيشة سعيدة ، كلا ، لا بد من صحة العقل لكى تتم السعادة ، وفلسفة السعادة تتلخص فى أن السعادة فكرة ، وهذا هو الفرق بين السرور والسعاده ، فالجندى الذى يموت فى الحرب قد يموت سعيدا ، ولكنه غير مسرور بما أصابه من الجراح .

ما هى صحة العقل ؟ هى أن يزرع الانسان فى نفسه الهدوء والثبات والطمأنينة ، وكيف يتأتى ذلك . ؟

تعريف الحياة هو هذا : " الحياة تفاعل بين المرء والوسط " فكلما حسن التوازن بين المؤثرات الداخلية والخارجية ، وحسنت الملاءمة بينهما كانت الحياة العقلية سعيدة .

وكل الأمراض العصبية الشائعة على الاطلاق نتيجة اختلال هذا التوازن بدرجة ما ، فما من يختل به هذا التوازن فيثور على العالم الخارجى متمردا مجنونا ، ومنا من ينكمش على نفسه وينطوى على ذاته ويتسحب إلى داخله ، وهذا هو الكبت العصبى ، وهناك عوامل كثيرة تؤدى إلى هذا التفاعل أو ذاك ، أهمها ما عودناه فى الصغر ، ومنها طبيعة الوسط ومقدار الفرق بيننا وبينه ، ومنها الظروف الخاصة التى تجعلنا نميل إلى هذا الجانب أو ذاك ، على أننا على كل حال إذا أيقنا أن سر الحياة هو الهدوء الناشىء من الملاءمة بين الإنسان والوسط ، وبين المؤثرات الداخلية والخارجية سنجتهد فى التوفيق بينهما ، فنحصل على الثبات والطمأنينة والسعادة الفعلية .

إبراهيم ناجى

تغذية الفقراء
أمثلة من تركيا

فى سبيل تموين المدن جمعنا القمح من الريف، ولم نكتف بالقمح فاخذنا الذرة والارز لنخلطه بها حينما شحت موارد القمح ، وتركنا الريف يحصل على غذائه من القوت بمشقة عظيمة استدعت أن تفكر وزارة التموين أخيرا فى وضع نظام لتوفير الحبوب للمستهلكين فى الريف منتج الحبوب ! وتلك هى سياستنا التقليدية : المدائن عندنا فوق القرى ، ومطالب الحواضر مقدمة على مطالب الريف !

فلننظر ماذا صنعت تركيا جارتنا القريبة . إنها انقصت جراية المدن من الخبز إلى النصف لتوفر الغذاء الأساسى للريف لعلمها أن غذاء الريفيين الأساسى هو الخبز ، و يقول النائب التركى السيد " يالنشين " عن هذا التدبير فى حديث له مع مراسل الأهرام الخاص :

"سيترتب على هذا زيادة كميات القمح التى توزع على الأرياف حيث يكاد يكون الخبز طعام الناس الأساسى . واذا علم القارئ أن استهلاك مدينة كاستامبول للخبز فى يوم واحد يكفى لاستهلاك ولاية كولاية العزيز مدة شهر كامل أدرك مافى هذا التدبير من الحكمة . ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أنوه بالروح الكريمة التى قابل بها سكان المدن الكبيرة رغبة الحكومة فى إنقاص كميات الخبز الى النصف وقبولهم لهذه التضحية فى سبيل سكان الريف والطبقات الفقيرة" .

وهذا القول يظهر حكمة الحكومة التركية وتقديرها للريف وحدبها على الطبقات الفقيرة كما يظهر وطنية الشعب التركى الحقيقية ، هذه الوطنية التى ترحب بانقاص الجراية إلى النصف بلا تذمر ، معاونة للحكومة على تسهيل أزمة التموين ، وتوفير القوت للمواطنين الفقراء .

لم تر هناك ضجة من الطبقات المترفة فى المدائن لانقاص نصيبهم من الخبز ، ولم يحاول القادرون خزن مقادير احتياطية من الدقيق أو القمح ولو جاع الآخرون ، ولم تنتشر عصابات التهريب ويقبل عليها القادرون بنقودهم لتكملة ماانقصته الحكومة من جرايتهم المقررة !!!

هذه هى الوطنية وتلك هى الحكمة تأتينا من جانب جارتنا القريبة فلننظر أنفسنا فى تلك المرآة ، ولا يصدنا عن النظر إلى صورتنا فيها بشاعة ماقد نراه !

ويستمر النائب التركى الصحفى فى حديثه فيقول :

" ومن أمثلة عناية حكومة الرئيس إينونو وسياستها الأبوية اعتمادها مبلغ خمسة ملايين جنيه تركى من الضرائب التى فرضتها على استهلاك السكر لشراء ما قيمته ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه من السكر وتوزيعه مجانا على الأطفال الفقراء وذويهم . أما المليون ونصف المليون الباقية فتوزع نقدا على الأسر الفقيرة التى يزيد عدد الأطفال فيها على ستة" .

هكذا تستخدم الضرائب عند اللزوم لخدمة الطبقات الفقيرة وأطفالها المحرومين . وهذه الطبقات العاملة المنتجة التى تعانى فى مصر عندنا كل الأمراض الناشئة عن سوء التغذية ، ينشأ عن ضعفها نقص ملحوظ فى مقدار الانتاج تزيد قيمته كثيرا على ما يتكلفه تحسين غذاء هذه الطبقات .

فنحن لانحسب حساب الربح والخسارة فى هذه المسألة بالذات ، ولو نظرنا اليها على هذا الأساس لتبين لنا أن الثروة القومية تخسر فى كل عام نصف مجهود الإنتاج بسبب مرض العمال الزراعيين وضعف بنيتهم وعجزهم عن الإنتاج الكامل . وما نخسره يقدره سعادة بهى الدين بركات باشا بنحو مائة مليون جنيه فى العام ، كنا نستطيع كسبها لو أنفقنا من الميزانية الشعبية — لا الحكومية — عشرين مليونا فقط لتزيد دخل كل عامل من الملايين الاربعة خمسة جنيهات فى العام يحسن بها غذاءه ويتقى بها معظم الامراض الناشئة عن قلة الغذاء .

ثم نعود إلى حديث النائب التركى فنسمعه يقول :

" وتبذل الحكومة والمنشآت والهيئات الخاصة جهدا مشكورا للعناية بالطبقات الفقيرة وتحسين أحوالها . فقد أخذت وزارة الأوقاف فى إنشاء مصنعين لزيت الزيتون فى إحدى الولايات ، ووزعت وزارة الاقتصاد أنوالا يدوية على الفلاحين الذين تعهدوا بإنتاج كميات معينة من الصوف والمنسوجات القطنية قبل حلول الشتاء " .

ونحن نضع هذا المثل أمام وزارة الأوقاف التى توزع فى كل عام أربعمائة ألف جنيه فيما تسميه الخيرات توزعه إحسانات مباشرة ينالها فى كثير من الأحيان من لا يستحقها ويحرم منها الكثيرون ممن لا يستطيعون الوصول إلى مكاتب الوزارة !

والاحسان المباشر من أشد ما تتأذى به النفوس وما يسقط المروءة ويضعف الهمة ويساعد على الكسل والتوانى ، وهو كذلك يستنفد رأس المال بلا ربح ولا زيادة عليه ، إذ يذهب برأس المال مباشرة إلى الاستهلاك .

فماذا لو قبضت وزارة الأوقاف يدها عن هذه الاحسانات المباشرة — إلا فى الأحوال الضرورية النادرة — وأنفقت هذه الأربعمائة ألف جنيه أو ثلاثة أرباعها فى إنشاء مصانع

ومعامل يشتغل فيها من تحسن عليهم بالصدقات كلهم أو القادرون منهم ، فيؤدون عملا وينالون أجرا ، ويصونون مروءتهم من الابتذال وتصون الوزارة رأس مالها من الضياع؟

إن جارتنا القريبة المسلمة قد أخذت بهذه التجربة ، فماذا يمنعنا أن نأخذ بها وهى ظاهرة النفع ، وفيها من التجديد ما يناسب البر المصرى فى هذا الزمان ؟ وهو البر الذى يتجنب الصدقة المباشرة ، ويحارب التبطل المغرى باللهو والفساد .

وأما ما صنعته وزارة الاقتصاد هناك من توزيع الأنوال اليدوية ، فتقوم المراكز الاجتماعية هنا بما يشبهه من تشجيع بعض الفلاحين على تربية دودة القز أو على تعلم بعض الأشغال اليدوية للبنات ، مما يزيد فى دخل الأسرة بعض الزيادة . ولكن هذه المراكز قليلة مع الأسف ، ولو انتشرت لتوسعت فى مشروعاتها هذه بما يشبه مشروعات وزارة الاقتصاد التركية . وكل زيادة فى دخل هذه الطبقات الفقيرة معناها توفير الصحة لها ورفع مستواها الاجتماعى رفعا طبيعيا بأيسر الجهود .

وقد قامت المراكز الاجتماعية أخيرا بتجربة طيبة وهى أن توزع على بعض الأسر الفقيرة المعدمة عددا من الكاكيت الممتازة النوع والانتاج (اللجهورن) تتراوح ما بين عشرين وثلاثين كتكوتا على أن تسترد فى نهاية العام دجاجة عن كل عشرة كتاكيت حتى لاتحس الأسرة بذل التصدق ، ومضمون أن العشرين دجاجة تنتج نحو ١٤ بيضة فى اليوم تباع بثلاثة قروش ، هى دخل كبير للأسرة يعادل دخل عامل فيها ، وهى طريقة سهلة مكفولة الفائدة ، ولكن ضيق الاعتمادات يحول دون التوسع فيها .

وأخيرا يقول المتحدث الفاضل :

" فهذه الروح القومية التى حملت الحكومة على الاهتمام الجدى بالطبقات الفقيرة أوحت إلى الحكومة تقديم مشروع قانون للجمعية الوطنية يخولها حق القيام بإجراء تحقيق مع أى موظف مدنى أو عسكرى مهما عظم منصبه اذا ظهر أنه يعيش فى حياته الخاصة عيشة لا تتناسب مع دخله وموارده " .

ترى كم مائة بل كم ألفا كانوا يقفون أمام المحقق لو سن مثل هذا القانون فى مصر ؟ أترك ذلك لتجارب القراء !

أثر الدعاية السليمة
فى النهضات المختلفة

للأستاذ محمد أبو بكر إبراهيم

الدعاية أو الدعوة فن له قواعده وأصوله ومراميه . وهى ترتبط أشد الارتباط بفنون التربيـة والتعليم ، فكما أن التربية تستند فى أصولها ومبادئها ونظرياتها على علم النفس بجميع فروعه ، كذلك الدعاية تستند دعائمها على هذا العلم المسمى علم النفس بجميع فروعه التربوية والاجتماعية والسياسية والتجارية والفلسفية .

والدعاية تسبق كل انقلاب سياسى ، أو اجتماعى ، أو دينى أو اقتصادى ، أو عمرانى وكل لون جديد من ألوان الحياة .

لأن هـذه الانقلابات لا تكون إلا بعد تهيئة النفوس لقبولها ، وإعداد العقول للتسليم بها وبما تحتويه من مبادئ جديدة تقوم على أنقاض المبادى القديمة أو تمتزج بها امتزاجا يحيلها إلى لون جديد .

ومن غير الدعاية لا يكون للأمر الجديد أية قوة فى الظهور والانتشار ، فلا يمكن أن يكون عقيدة يعتنقها أفراد الشعب ، بل إنهم ينكرون هـذا الأمر المستحدث إنكارا فيه عناد ومكابرة — فالنـاس أعداء ما يجهلون — وهـذا طبيعى ، لأنهم يتعلقون بالمـاضى الذى عرفوه واصطلحوا على تمجيـده واتفقوا على إقراره ، فيؤثرونه على الجـديد الذى لم يدخل نفوسهم ولم يبلغ قلوبهم — ولهم المعذرة فى هذه المقاومة ، إذ لا بد أن يدركوا هذه المبادئ الجديدة ، ولو بعض الإدراك وأن يتعرفوا شيئا من آثارها ونتائجها ، لتتغير عقليتهم بعض التغير ، وتتبدل نفسيتهم بعض التبدل ، وإلا نشبت المعارك فى السر والعلانية .

من أجل هذا كانت الدعوة ضرورية . والتاريخ شاهد على ضرورتها : فهؤلاء الأمويون قد دعوا الناس إلى سياستهم مستعينين بطائفة من فحول الشعراء والخطباء والكتاب والمصلحين . وقام الهاشميون بالدعاية لأنفسهم ، يدعون الناس إلى نصرتهم ضد الأمويين .

وأولئك رجال الشيعة من العلويين بالمغرب قد استعانوا برجالاتهم وأتباعهم وشعرائهم في نشر مبادئهم السياسية والدينية ؛ فكان من بين دعاتهم : ابن هانئ الأندلسي الشاعر المشهور الذي نشر بقصائده كثيرا من تعاليم الشيعة وكان له أثره البالغ في حمل الناس على التمسك بمعتقداتهم الشيعية ، وعلى الالتفاف حول الخلفاء العلويين .

وقامت الثورة الفرنسية على إثر الدعاية المستمرة للحرية والإخاء والمساواة ، وقام بها أولو الرأي من الأدباء والحكماء من أمثال "روبسبير ودانتون وماراه وغيرهم" .

وقد أمر الله جل شأنه ، رسله الكرام بالدعوة إلى سبيله بشتى الطرق والوسائل المختلفة فجاهدوا ، مبشرين ومنذرين وداعين إلى الله حتى أبلغوا الرسالة ، وأنقذوا الناس من الضلالة .

وليست الدعاية بالأمر الهين ، فهي تحتاج إلى الخبرة بنفسية الشعوب ، وإلى الإلمام التام بعقلياتهم ، وبيئاتهم ، ودياناتهم ، وإلى الإحاطة بأمزجتهم ، ومشاربهم وسائر أحوالهم وما يميلون إليه ، وما ينفرون منه . كما تحتاج إلى قدرة فائقة في استهواء الجماعات واستمالتها وجذب روحها . ومن ثم كانت الدعوة الناجحة عزيزة المنال لا يقوى عليها إلا من كان ذا فراسة صادقة ، وعبقرية نادرة ، وثقافة واسعة ، وخبرة طويلة بشؤون مجتمعه . لأن الناس لا يؤمنون بالاصلاحات الحديثة ، ولا يدينون بها إلا بعد الاقتناع بصحتها وفائدتها ولا يتحقق هذا الاقتناع إلا بالأدلة الظاهرة الساحرة التي تحمل معها الحجة والقوة . وأيا كان نوع الأدلة : فهي إما يقينية مبنية على البرهان العقلي والمنطق . وإما مقبولة وهي الصادرة من مصادر موثوق بصحتها ولا يشك أحد فيها . وإما ظنية وهي التي توضح الثمرة التي يجتنيها الناس من وراء تمسكهم بالأمر الجديد . كما تبين المضرة التي تلحقهم من جراء تمسكهم بالأمر القديم .

ويقوم بهذه الأدلة أولئك الدعاة المخلصون لدعوتهم فيبثونها في غضون خطبهم ومقالاتهم وكتاباتهم وأشعارهم وأحاديثهم فيذعن الناس لأوامرهم واتجاهاتهم ، ويسلمون تسليما فيه اقتناع بمبادئهم واصلاحاتهم . كما تحتاج الدعوة إلى مظاهر خلابة ، تنبعث منها قوة عظيمة يكون بها استهواء الناس واستمالتهم إلى ما يراد منهم بالتأثير في وجداناتهم وعواطفهم وميولهم تأثيرا يثير كوامن نفوسهم ويدفعهم إلى النشاط والحماس والدفاع والجهاد .

ولا شك أن أقدر الناس على إقناع الناس واستمالتهم هم الأدباء والخطباء لقدرتهم على تصوير المواقف والمبادئ تصويرا ناطقا واضحا ، فيه إقناع وإيحاء واستهواء . وهم في كل عصر وفي كل أمة يحملون ألوية التطورات والانقلابات والنهضات .

وقد خاب — فى كل زمن — من دعا الناس بالعسف والإكراه ، وساقهم بالسيف والرماح إلى الإذعان لأوامره ، والخضوع لقوته . فإن دعوة تؤسس على الإكراه لا تولد إلا الكراهية ، ولا تنتج سوى المقت والرعب ، ولا تأتى إلا بعكس المطلوب ، لأن الناس إذا أرغموا على أمر أخفوا فى أنفسهم مالا يبدون ، فتتحرك جوارحهم الظاهرة بغير ماتنطق به قلوبهم الباطنة ، وتتحرك ألسنتهم الخاشعة بغير مايحول فى خواطرهم وذواكرهم . وسرعان ماينقلبون أعداء مجاهرين بالعداوة إذا ماأحسوا من الداعى الجبار ضعفا فيه وتراجعا ، أو شعروا أن سيفه قد حاد إلى غمده ، والآن — والحمد لله — قد وقفت مصر على أبواب نهضة تشمل جميع شؤونها — وأمامها ميدان فسيح فيه من المشروعات والإصلاحات والأعمال مايدر عليها الخير ، ويسبغ عليها النعم ظاهرة وباطنة .

وجمهرة الشعب فى حاجة ملحة إلى تهيئة أذهانهم وتنوير عقولهم ، وتبصيرهم بهذه المآثر والجلائل التى تنتظرهم وهم عنها ساهون .

وليس هناك من وسيلة أجدى من دعوتهم إليها بالطرق الصحيحة ، والأساليب المشروعة ، والدعاية السليمة المبنية على الإخلاص والتقوى ، والمنفعة العامة ، حتى يعرفوا مواطن الإصلاح وعناصر التقدم ، ومواضع السعادة . ويقفوا على مكامن أدوائهم وأسباب مرضهم وشفائهم . بهذا ينقادون إلى الخير عن رغبة فيه ، وشغف به ، وبدونه تثور ثائرتهم ، ويحتدم غضبهم عن جهالة وغرور ، فيسدون السبيل على كل جديد ، وينقدونه بوابل من إيذائهم . وهذا طبعى فى البشر منذ أن خلق البشر . ويؤيده قول الله تعالى (وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) فلا بد من الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة .

ومن عوامل الدعاية إلى الإصلاح الاجتماعى فى مصر ماتقوم به بعض الصحف والمجلات من إرشاد ، وتوجيه ، وبيان . وفى مقدمتها " مجلة الشؤون الاجتماعية " ، فلها خطرها فى هذا الميدان . ولها أثرها البارز للعيان . وهى مجلة جدية إصلاحية تفيد فى دعوة المصريين إلى نواحى الخير والإصلاح من ناحيتين ، أولاهما ناحية الطلاب بالمدارس الثانوية والعالية ، لأنهم فى دور التكوين والتثقيف ، وهم جنود المستقبل ، فتقفهم المجلة على الخطط الاجتماعية ، والمشروعات الإصلاحية ، وتزيد خبرتهم وثقافتهم ومعرفتهم بالبيئة وما يجرى فيها وما يراد لها . وهى بمثابة الرائد الذى يهدى إلى الرشد ولا يكذب أهله .

وأخراهما ناحية الشعب والمتعلمين ممن أتموا مرحلة التلمذة المدرسية ونزلوا إلى ميدان الحياة العملية — فهى تفيدهم فى التوجيهات العامة ، والإرشادات الفنية والعلمية التى قد تغيب عن عقولهم ، وتدفعهم إلى التعاون الفكرى بتوحيد غاياتهم ، وإراداتهم ، وأهدافهم الوطنية .

وفوق هـذا وذاك تلقى شعاعا وضاء على المبادىء العـامة التى تتجه إليها الأمة المصرية فى نهضتها الحديثة الميمونة .

على أن المبادئ إذا لم تؤيدها عوامل كافية تحفظ لها بقاءها وقوتها فى النفوس وفى الحياة؛ فإنها سرعان ما تنهار وتمحى . ومن بين هذه العوامل : حياطتها بالمظاهر المادية من أعلام ، ومساجد ، ومجلات ، وحفلات ، ومظاهر أخرى تقوى الأمل والثقة والرجاء ، وتجعل الفكرة ماثلة أمام البصائر والأبصار ما

محمد أبو بكر ابراهيم
المفتش بوزارة المعارف

وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ .

ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ .

(قرآن كريم)

فى معركة الاصلاح الاجتماعى

إجرام الأحداث

للأستاذ فتح الله المرصفى

مفتش التعليم بمصلحة السجون

لمحة تاريخية :

معاملة الأحداث فى العصور الأولى :

يحدثنا تاريخ الإصلاح الاجتماعى فى غير بلادنا ، عن معاملة الأحداث المجرمين ، منذ العصور الأولى ، بأنها ليست بأقل من معاملة المجرم البالغ فى شىء ، من حيث استعمال وسائل القمع والانتقام . فمنذ سنة ١٨٠١ كان الطفل فى بلاد الانجليز يعدم شنقا وهو فى سن العاشرة إذا ارتكب جريمة سرقة ملفقة من مسكن . وفى مايو سنة ١٨٣٣ ، حدث أن اتهم غلام فى سن التاسعة وحوكم أمام هيئة المحكمة بتهمة أنه دخل مسكنا وسرق بنسين اثنين من دولاب ، حيث قضى عليه الحكم بالإعدام . ومن المأثور قديما عن حادثة تاريخية فى البلاد التركية ، سنة ١٥٩٧ ، من نهاية القرن السادس عشر ، عن المرحوم مراد باشا القاووجى ، أى صاحب البئر وقد استدعاه السلطان من حرب المجر ، وكان عمره ٩٠ سنة وقلده الصدارة العظمى ، وناط به تطهير الأناضول من الأشقياء ، وكان فى مهمته هذه يحتفر حفرة بقرب خيمته يعدم فيها الأشقياء . وفى يوم لمح شقيا يردف على حصانه طفلا ، فأمر بإحضار الطفل ، وعلم من الصبى ، أن الفقر هو الذى رمى به و بوالده فى أحضان الأشقياء ، ولكن مراد باشا هز رأسه ، وأمر بتسليم الصبى للجلاد ، ولكن الجلادين استعفوا عن أداء هذه المأمورية استنكارا لإعدام صبى معدم ، فما كان من مراد باشا ، إلا أنه أخذ الغلام إلى حافة الحفرة وخنقه بيده وألقاه فيها ، ثم عاد إلى مجلسه وهو يقول : — " إن منع الفساد ورفع الشرور لا يكون بالرحمة ، بل بالبتر والازالة " .

سجن الأطفال :

أخذ القوم فيما بعد من أمم العالم بسجن الأطفال مع كبار المجرمين ، جنبا إلى جنب ، فى السجون العمومية ، واستمرت هذه الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر ، و إلى القرن

التاسع عشر . وقد كانت مصر والبلاد الأوربية وغيرها فى هذا سواسية ، حتى أن كل من زار سجنا من السجون المصرية سنة ١٨٩٤ ، كان يقع نظره على عدد من الأطفال ، ليس بالقليل .

الاحصاء :

وانه لجدير بنا فى هذا المقام ، ونحن فى سنة ١٩٤٢ من القرن العشرين ، أن نحصر مئات الأطفال وعشرات الألوف ، من نزلاء السجون ، أو من يزجون فيها سنويا بين عتاة الاجرام ، فضلا عمن يرسلون إلى الاصلاحيات ، لا لذنب جنوه سوى ما اقترفوه من إثم كان سببا فى الحكم عليهم . وإنه رغم ما يقضى به قانون العقوبات المعدل فى سنة ١٩٣٧ ، بعدم سجن الأحداث من سن السابعة ، حتى الخامسة عشرة ، فإنه لا يزال يزج فى السجون العمومية ، المئات من الأطفال . ولست أريد أن أثقل على القراء بما أتت به الاحصاءات العامة للدولة ، من حيث إحصاء سجن الأحداث ، أو ما ذيلت به التقارير السنوية لمصلحة السجون من إحصاءات ، بيد أنى أضع أمام عيونكم مجملا خاطفا لأرقام الأحداث فى السجون .

سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٢ ، مجموع الأحداث ٤٥٦٧٥ منهم ٦٤٨ بنتا .

المسجونون فى السجون ، والإصلاحيات ، ومن نفذت فيهم عقوبة الجلد :

(١) ٢٥٩٦١ سجنوا منهم ٤٥٠ بنتا .

(٢) ٢٣١٨ ألحقوا بالإصلاحيات منهم ١٩٤ بنتا .

(٣) ١٧٣٩٦ جلدوا منهم ٤ بنات .

و بمقارنة هذه الأرقام لخمس سنوات خلت ، من سنة ١٩٢١ — ١٩٢٥ يتبين لنا أن هناك زيادة لا تقل عن ٣٥٦١٨ منهم ٤١٥ بنتا .

وعن إحصاء المسجونين من هؤلاء الأحداث من السنتين ١٩٣٩ ، ١٩٤٠

وجد ٤٤٠٧ منهم ٤١٦٠ غلاما ، ٢٤٧ بنتا فى سنة ١٩٣٩ ؛

ووجد ٢٢٠٨ « ١٦٨٨ « ، ٥٢٠ « ١٩٤٠

يضاف إلى هؤلاء ٥٢١ سجنوا فى السجون المركزية : ٤٧١ غلاما و ٥٠ بنتا .

هذا عدا من ألحق من الإصلاحيات ، فى غضون هاتين السنتين ١٩٣٩ ، ١٩٤٠

هؤلاء الأحداث جميعا فى سن التعليم الأولى ، أى من سن ٧ إلى ١٥ سنة .

وفوق هذا ، فإن فى إحصاء المسجونين من الشبان والشابات من السجون العمومية ، ومن هم فى سن (١٦ — ٢١) سنة ، ما يلفت النظر إلى أن هذه الطبقة من الاصلاح : طبقة إصلاح الشبان والشابات — فى مصر مفقودة ، رغم ما لهؤلاء الشبان من خطورة فى محيط الجريمة والمجرمين . وأذكر أن مصلحة السجون ، قامت بإحصاء عام لهؤلاء الشبان فى سنة ١٩٢٦ ، فتبين أن مجموعهم لم يتخط ٢٦٠٠ شاب ، غير أن تقارير السجون السنوية وما أتت عليه من إحصاء لسنوات ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ يدل دلالة واضحة على أن تعداد هؤلاء الشبان فى السجون يتزايد يوما بعد يوم ، وسنة بعد أخرى .

وقد كان إحصاء سنة ١٩٣٩ : ١٥١٥٨ شابا وشابة منهم ٨٠٨ فتيات .

وسنة ١٩٤٠ : ١٨١٢٩ » ٧٤٦ فتاة .

على أن هـذا الأمر — وأقصد به حبس الأطفال والشبان فى السجون — قد فرغ من بحثه العالم المتمدين ، بل أصبحت السجون فيه أشبه ما تكون بمعاهد منها إلى حصون أو معاقل .

الطفل الشريد :

أما البواعث العامة لتشرد الأطفال بيننا ، فترجع فى الغالب إلى عوامل أهمها :

(١) عدم استقرار سياسة التعليم الإلزامى ، مع الشدة التامة فى معاملة الأحداث من أصحاب المصانع الأهلية .

(٢) عدم وجود تشريع كاف لحماية الطفل ورعايته .

(٣) عدم توثيق الروابط الزوجية ، مما يؤدى إلى الطلاق وسهولة الزواج بين الطبقات الفقيرة على وجه خاص .

(٤) هجرة الكثيرين من سكان الريف إلى المدن ، لكسب العيش ، وإهمال الأطفال بل وتسريحهم .

(٥) إكراه الأطفال على الخدمة فى المنازل (صغار الخدم) مع القسوة فى معاملتهم ، وهذه مشكلة قائمة بذاتها .

الأطفال الشواذ :

إن بيننا من الأطفال الشواذ ، ومن بينهم الهمل وصغار المجرمين ، ما يربو على ١٥٠٠٠ طفل وقد عنى الدكتور كلباريد الخبير الفنى ببحث وتقدير حالة التعليم فى جميع مراحله فى مدارسنا ، فى سنة ١٩٢٨ حيث انتدبته وزارة المعارف لهذا الغرض . وقد انتهى إلى

أن مستوى الذكاء تخطى الحدود المألوفة ، وقد عزا ذلك إلى عوامل أهمها : عدم وجود فرق خاصة للأطفال المتأخرين والشواذ الذين يتابعون دروسهم مع الأطفال العادين جنبا لجنب ، وإلى أن قال : " وإذا ضوعف الشذوذ بفساد فى الأخلاق ، كنزعه إلى السرقة والإجرام ، فمن المحتم حجز المصابين بهذه الآفات فى بيوت خاصة بإصلاح الأخلاق ، أى معاهد الإصلاح ". ولعل أن يأتى اليوم القريب ، ليلق الطفل الشاذ فى مصر من العناية ما لقيه أمثاله من ضروب الإصلاح ، فى غير بلادنا ، ومن زمن بعيد ـ وما نرجو أن يكون لهذا أثرى كفاح الجريمة والوقاية منها ، وبين طائفة بيننا ، كان إهمالهم ولا يزال أشد خطرا علينا وعلى أنفسهم .

إجرام الأحداث :

أما عن الجريمة عند الأحداث ، فإن من يتابع حياة العتاة من المجرمين ، وتحليل شخصياتهم يتحقق أنهم كانوا بالأمس أطفالا هملا ومجرمين صغارا ، كما أيد الإحصاء بكل وضوح أن رجل الإجرام سلالة من الطفولة ، فغلام اليوم المتشرد الشريد الذى يعبث بالأمن والفار من وجه البوليس ، هو ذلك المجرم الأتيد ابن الغد .

حقا إن السرقة قد تجعل من الطفل — بالزمن — لصا خطيرا . وإنى أعتقد أن ما يأتيه هؤلاء الأطفال من الجرائم فى حدود القانون يوشك ألا يكون له أثر ، إذا ما أخذوا فى صباهم بتربيتهم عقليا وخلقيا وجثمانيا التربية الحقة ، ولكان هذا أدعى إلى تكوينهم وإصلاح حالهم ، فيقدرون أنفسهم ، وتأمن البلاد شرهم . وفى هذا يقول الدكتور سرل بيرت فى بحث مستفيض عن الأطفال والجريمة فى مؤلفه : (المجرم الصغير) : " إنه لمن السهل بل من المأمول جدا ، كما أنه من الواجب المبادرة والإسراع إلى الإصلاح أو على الأقل ، العمل على إصلاح المجرم الصغير عند نشأته " .

طوائف الأحداث :

هدتنا الخبرة والبحث إلى أن أخص طوائف الأحداث بيننا ثلاث :

أولا — فريق الأحداث المفطورين على النباهة والذكاء ، الذين يستخدمون مواهبهم هذه فى الخداع والمكر إذ يلجئون الى الغش والنشل والسرقة والنصب والاحتيال . ولهم من ذكائهم ما يمهد لهم سبل الافلات والهرب . هؤلاء يجب أن نعنى بأمر علاجهم ، بما يتناسب وحالتهم ، حتى نهذب فيهم غرائز حب النفس والأثرة والشره ، وما يلازمها ، وليستبدلوا بها الفضائل ، وهم إن عنى بشأنهم ، استطعنا أن نجعل منهم مواطنين ينفعون أنفسهم والمجتمع .

ثانيا — طوائف الأغنياء من الأحداث ، فهم وان كانوا أقل خطرا من الفئة السابقة ، وأسلس قيادة ، إلا أن اختلاطهم بغيرهم من النبهاء يؤثر فيهم تأثيرا لا يجدى معه تقويم أو علاج .

ثالثا — ضعاف العقول من الأحداث : وهؤلاء وان كانت حياتهم عديمة الفائدة ، إلا أن خطرهم أشد وأسوأ مغبة ، لا على أنفسهم ، بل وعلى المجتمع ، وهذه الطائفة أولى من سواها بالحاق بمعاهد لا تقل فى نظامها ، عن أن تكون مستوصفات ، أكثر من أن تكون معاهد تأديبية .

أثر العودة الى الاجرام بين الأحداث :

إن أخص العوامل المشجعة على التمادى فى الجريمة بين الأحداث والشباب على السواء : سوابق الأحداث : وما يقصد بها : العودة إلى الأجرام ، تبدأ هذه الحلقة :

(١) من سوء الخلق الى (٢) القبض على الطفل الى (٣) اتهامه ومحاكمته (٤) فحبسه ، سواء أكان فى السجن أم فى إحدى دور الاصلاحيات .

(ا) ومن المقرر أن غالبية المجرمين المعتادى الاجرام ممن بدءوا حياتهم الاجرامية ، قبل سن العشرين . رجعت إلى فحص حالة ١٠٥٠ مجرما ، ممن كانوا موجودين بإصلاحية الرجال عام ١٩٣٩ فكان من بينهم ٢٣٧ مجرما ، سبق أن كانوا بإصلاحيات الأحداث ، أى أنه حوالى ٢٢ ٪

(ب) كما أن هناك أحداثا تقدموا الى المحاكمة بتهمة السرقة وغيرها من الجرائم ، وكثيرا ما تصدر ضدهم أحكام الوضع بالاصلاحية . ولم ينفذ عليهم الحكم مطلقا ، لعدم وجود محال خالية بالاصلاحيات ، وقريبا صدرت أحكام ضد ٤٦٧ غلاما ، من محكمة أحداث الاسكندرية ، ولم يتيسر وضعهم بالاصلاحيات . إذ أنه لم توجد محال خالية إذ ذاك ، على أن هذا خلافا لما يصدر من أحكام ضد الأحداث ، من محكمة أحداث القاهرة ، وغيرها من محاكم القطر ، ولم يتيسر تنفيذها لعدم وجود محال خالية فى دور الاصلاحيات .

فاذا أغفلنا بالأمس وتهاونا فى إطلاق سراح أمثال هؤلاء الأطفال ، لأول جريمة كائنا ما كان نوعها وتقديرها ، فاننا اليوم نواجه جيشا عرمرما من الأحداث ، ضاقت بهم إصلاحياتنا بل وسجوننا . واننا بهذا نعمل على تكوين وخلق الآلاف من المجرمين الذين هم مبعث اضطراب الأمن العام والطمأنينة بين الناس . وما دمنا لا نزال نغفل ما عندنا من أبسط وسائل العلاج والاصلاح ، فانا لا نشك نرى تحت أنوفنا جيش الجريمة والمجرمين .

جرائم الأحداث ،

ثم أنتقل الى جرائم الأحداث وأساليبهم فيها على سبيل الإيضاح فمن جرائمهم :

أولا — السرقة فى النشل :

(١) حوادث نشل المحافظ من الأسواق التجارية ، وخاصة أسواق القطن .

(٢) طفل فى سن السابعة سرق باكو دخان ، على مرأى من رجل البوليس .

(٣) أطفال يتجمعون لسرقة نقود أحد الموازين العامة فى ميدان الملكة فريده .

ثانيا — القتل و إضرام النار :

(١) غلامان اختلفا على صيد سمكة .

(٢) تلميذان اختلفا على قسمة برتقالة .

(٣) غلام قتل آخر لمعاكسة شقيقته ، وآخر انتقم لوالده بالفأس .

(٤) غلامان صبا البترول على ثالث وأحرقاه .

(٥) فتاة أشعلت النار فى منزل مخدومها مرات ثلاث ، وأخيرا ضبطت واعترفت أنها تفعل ذلك حبا منها فى رؤية رجال المطافئ لا بسين خوذهم النحاس .

ثالثا — هتك العرض :

(١) غلام هتك عرض ابنة عمه ، ظنا منه أنه عدل عن زواجه بها .

(٢) هتك العرض بين جماعات الأحداث من الفتيات والغلمان من جامعى أعقاب اللفائف ، وغير هذا مما لا يتسع المقام لحصره و إيضاحه .

و إنى ألحظ أن حالات القتل فى مديريات الوجه القبلى شائعة ، والسرقات والنصب والاحتيال مشتركة فيها بين بلاد الوجه القبلى والبحرى ، إلا أنها فى مدن الوجه البحرى أعم ، والتشرد قد سرت عدواه وطغيانه بين أطفال جميع المدن الكبرى والمحافظات ، وفى القرى والكفور حتى أصبح تطبيق قانون تشرد الأحداث سنة ١٩٠٨ رقم ٢ ساريا مفعوله فى جميع أنحاء البلاد ، بعد أن كان قاصرا على مدينتى القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المحافظات .

لغة الأحداث المجرمين :

للأحداث لغة لا تخرج من أنها لغة البلاد، اللغة العربية، إلا أنها رموز واصطلاحات لها معناها عندهم وفى محيطهم، وللتفاهم فيما بينهم، وعلى مسمع منا دون أن نفهم ما يريدون سواء كنا فى الشارع أو الإصلاحيات أو السجون ، نذكر منها مثلا على سبيل الإيضاح :

الكلمة	المعنى	الكلمة	المعنى
كتم	خبّ	خنصره	اخنقه
بطاطس	ذهب	ديك رومى	عسكرى سوارى
بنج	نبيه	خنفسه	خفير
بنج ساعة	نبيه جدا	كتكوت	عسكرى
تعال يا محمد	اختف فى مكانك	هيف	اسرق

المباحث العلمية :

إن أخص ما يفعله المشتغلون منا حين بحث مشكلة الأحداث الهمل وصغار المجرمين، أن يقرءوا شيئا عن نتائج ما قام به الباحثون، ووضعوا من أجله المؤلفات فى مختلف البلدان الغربية ، والتى جعلت فى طليعة طرائق العلاج والإصلاح (البحث العلمى العملى) وأنشأت لذلك المباحث العلمية ، وأعدت لها العدة ، وواصلت بحوثها على أساس الغرض الذى من أجله اتجهت العكرة . وليس من المستطاع أن نقرر شيئا نرغب فى إصلاحه قبل بحثه بحثا مؤسسا على الأصول الفنية من وجوهه المختلفة، من حيث فحص العوامل والبواعث النفسية والعقلية والصحية ، التى دفعت بالحدث إلى الاندماج فى الجريمة ، وحتى يمكن والحال هذه تقرير العلاج. ولا بد أن يوجد بمصر طبقة من الباحثين الإخصائيين فى مختلف البحوث الفنية تكون مهمتهم :

(١) إجراء الابحاث والتجارب .

(٢) جمع المشاهدات .

(٣) عمل الإحصاءات .

(٤) فحص الأحداث فحصا دقيقا يمكن معه إقرار العلاج عندئذ . وعندئذ فقط يمكن أن تبنى نظم الإصلاح ومقاومة الجريمة سواء أكانت بوسائل الوقاية، أم بمعاهد الإصلاح، التى يجب أن تكون على أسس من نتائج هذه البحوث .

تجربة ناجحة لمكتب الخدمة الاجتماعية :

إن ما يقوم به مكتب الخدمة الاجتماعية ، يعد بحق نواة البحث العلمى . ومن أخص مشروعات الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، منذ يونيه سنة ١٩٤٠ فى محيط الأحداث الذين يقدمون للحاكم أمام محكمة أحداث القاهرة، وبعد إجراء البحوث الاجتماعية والنفسية والصحية، يقترح ما يرجى أن يكون عليه مستقبل الحدث وعلاجه، وأنه بمثل هذه البحوث تقوم دعائم الإصلاح والتهذيب ، وما يمكن أن نقول إننا نأخذ اليوم بأسباب طرائق العلاج من الوجهة الفنية الصحيحة ، ولو أن هذا البحث يعد فى ذاته خطوة بطيئة فى الاتجاه الصحيح من البحث العلمى ، إلا أننا نرجو لهذا العمل التوفيق والنجاح، حتى يعم بين جميع الأحداث الذين يقدمون للمحاكمة فى جميع أنحاء البلاد .

دور إصلاحيات الأحداث :

مر على دور الإصلاحيات ، منذ نشأتها ١٣٤٦٦ غلاما من هؤلاء ٢٠٠٤ فى أحداث المرج منذ أن نقلت فى مكانها الحالى بالمرج ، وفى مدرسة إصلاح البنين بالجيزة ٨٢٨١ وفى إصلاح البنات ١٤٣٨ وأحداث القناطر ٧٤٣ هذا عدا من سجنوا من الأحداث، منذ السنوات الفائتة ومن فى السجون حتى اليوم . هؤلاء وحدهم ممن كانوا — ولا يزالون — بدور الإصلاحيات ، ومن كان لى حظ من الإشراف على تعليمهم وتهذيبهم ، فى غضون ما يربو على ربع قرن ، فألفيتهم بائسين ضعيفى العقول وضعيفى النفوس ، مهلهلى الأجسام لا ذنب لهم إلا ما كان من آثار الزوجية والفقر المدقع، والبيئة الفاسدة، والأمراض المزمنة واليأس والسآمة ، وموت العاطفة فى قلوب قومهم ، وفقدان روح الدين والأخلاق بين أفراد وجماعات الأمة ، كل هذا وغيره من أهم العوامل فى تكوين هذه المخلوقات التى تعبأ منها جيوش الجريمة ، لمباغتة الأمن العام وإحلال الاضطراب محل الطمأنينة والسلام .

نتيجة فحص حالات :

فحصت ٣١٦ حالة ، من هؤلاء الأحداث ، ومن المحكوم عليهم بقانون التشرد سنة ١٩٠٨، وإنى أجمل فيما يلى أخص النتائج التى توصلت إليها : ١٦٣ غلاما من القاهرة و١٣٨ من الاسكندرية و١٢ من بور سعيد و١٠ من الجيزة .

من هؤلاء ٢٩٩ مسلما ، ١٧ مسيحيا منهم ١٤ قبطيا واثنان من رعايا اليونان وأرمنى واحد ، من هذا الاحصاء ٢٣١ غلاما كانوا يعملون فى المصانع الأهلية ، وقد كانوا موضع

إساءة "الاسطوات" من هذه الورش الأهلية، إلى حد القسوة والعنف. أما عن الآثار الزوجية فكانت النتيجة كما يأتى : ١٤٥ حالة طلاق ، ١٠٩ نزاع عائلى ، ٦٢ وفاة الوالد أو الوالدة أو كلاهما ، ٢٥ أرملة ، ٦٤ مطلقة لم تزوج ، ٩١ مطلقة تزوجت .

وليس بلدنا هذا فريدا فى انتشار هذا المرض الاجتماعى الخطير ، فهو والبلاد الأجنبية سواسية فى الا أنه يختلف تشخيص هذه الأمراض فى التقدم والانحطاط بما عليه اهتمام الحكومات والجماعات والباحثين وقادة الرأى العام ، أما وقد ظهرت فى أفق الحياة المصرية بوادر الأمل والرجاء فيما تجلى من اهتمام الهيئات العاملة على رفع الحياة الاجتماعية فى هذا البلد ، فلا ريب أن خير ما نقوم به هو إقامة المنشئات لرعاية وحماية الآلاف من أطفالنا فى المدن والقرى وبين الطبقات الفقيرة من الشعب ، وعلى مثال تلك المؤسسات التى أقامتها وترعاها رابطة الاصلاح الاجتماعى ، تكون سبل الوقاية ، ووسائل الإصلاح من الجريمة ، فى محيط الأطفال ، إذ من المعلوم أن الوقاية خير من العلاج و إنه مما لا شك فيه ان كل عمل أساسه العقل والعدل والإنسانية، فإنه ناجح لا محالة، وفيه الخير الكثير، وفى هذا فليتنافس المتنافسون .

فتح الله المرصفى

أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ۞ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۞ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۞

(قرآن كريم)

مساواة

للأستاذ عماد الدين عبد الحميد

المحقق القضائى بمصلحة الآثار

تحرص الأمم الديمقراطية — وهى تضع نصوص دساتيرها — على أن تضمن هذه الدساتير دائما نصا صريحا جليا يفرض المساواة بين جميع الأفراد ، المساواة أمام القوانين ، المساواة فى جميع الحقوق وفى جميع الالتزامات .

ولعل الأساس القاضى بالمساواة بين الناس أجمعين من أحق الأسس الدستورية بالتسجيل وأجدرها بأن يؤكد ، وهو مشتق اشتقاقا — بل هو مأخوذ أخذا — من مبادئ الديمقراطية الأولى ، هذه المبادئ التى توجز فى كلمات ثلاث : الحرية ، الإخاء ، المساواة .

وعند ما تذكر المساواة تزول من الأذهان كلمات الطبقات والهيئات والأحزاب والطوائف ، ويمحى كل ما قد تدعيه لنفسها طبقة على طبقة من امتياز ، أو ما تزعمه لنفسها هيئة على هيئة من تفضيل ، أو ما تثيره لنفسها طائفة على طائفة من حقوق مدعاة .

ولا يحسبن حاسب أن الدساتير عند ما تعطى حزبا من الأحزاب فرصة الحكم وتحرم بقية الأحزاب هذه الفرصة فتجعلها فى موقف المعارضة ، وبتعبير أصح ، عندما تفرض على حزب من الأحزاب تبعات الحكم وتقضى على بقية الأحزاب بأن تتحمل أعباء المعارضة . تفضل حزبا على سائر الأحزاب ، وتستأثر له بحق السلطان أو تفرض عليه واجبات دون غيره من الأحزاب ، لكنها تسوى بين الأحزاب جميعا ، فتفرض شروطا معينة فيمن يلزم أن يكون الحاكم ومن يلزم أن يكون الرقيب على من يحكم .

ومن أظهر هذه الشرائط وأهمها أن تكون للحزب الحاكم أغلبية من الشعب تؤيده فيما يذهب اليه من تصرفات فى شؤون الحكم ، حتى يكون الحاكم مستمدا سلطان الحكم من إرادة المحكومين . ودو يحكم مؤيدا بهذه الأغلبية التى سرعان ما تتخلى عنه عند ما تجده يصرف شؤون الدولة بغير ما تهوى وما تختار . وعندما يصبح حزب الحكم غير مؤيد بأغلبية تجعله

جديرا بمنصب الحاكم — وفقا لأحكام الدستور — وينتفى عندها شرط لازم فيمن يحكم، فيزول عنه سلطان الحكم . وينتقل هذا السلطان إلى من تنتقل اليه الأغلبية ، فيكون جديراً بأن يحكم ، وبهذا تحقق المساواة عملا وقد فرضتها نصا أحكام الدستور .

ولعل من الفروغ منه ، أن من المعانى التى تتنافى مع المساواة ما تحمله تلك الكلمات المقوتة المبغوضة المحقرة من معنى ، تلك الكلمات التى كثيرا ما سمعها الناس تردد ، ولكن فى البلاد حديثة العهد بالحكم العادل والديموقراطية الصحيحة ، كلمات الوساطة والمحسوبية .

فلا مساواة بين الناس فى خير يصل اليه واحد من الناس بالوساطة ، وساطة الكبراء ذوى النفوذ والجاه لدى أصحاب السلطان الحاكمين ، ويحرم منه غيره من الناس — وهم الحقيقون بهذا الخير والجديرون بالوصول اليه والتمتع به وفق أحكام القانون — لا لشىء إلا أنهم لا يجدون من يكون وسيطا لهم عند أصحاب السلطان من الحاكمين ، أو أنهم لا تهبط بهم نفوسهم وأخلاقهم إلى حد أن يطلبوا حقوقهم وأن يصلوا الى التمتع بها عن طريق الوساطة !

ولا مساواة بين الناس فى خير يصل اليه واحد من الناس بالمحسوبية دون سائر الآحاد ؛ محسوبية هذا الواحد على أصحاب السلطان من الحاكمين ، ، أو المروجين الداعين المتملقين لهم ؛ لا لشىء إلا أنهم لا يمتون بصلة من هذه الصلات إلى أصحاب السلطان من الحاكمين أو أن نفوسهم وأخلاقهم لا تهبط بهم إلى حد أن يصطنعوا لأنفسهم صلة من هذه الصلات !

لا مساواة بين الناس فى خير يصل اليه أحد من الناس بسبيل من هذه السبل. وفى وصول واحد من الناس فحسب الى خير ما عن واحد من هذه السبل منافاة لأحكام القوانين ، ومنافاة لنصوص وروح الدساتير ، ومناقاة لقواعد العدالة الاجتماعية ومبادئ الديموقراطية الأولى ، التى وضعت الدساتير وشرعت النظم لتقريرها وحمايتها وتحريرها من قيود الحاكم الاتوقراطى المستبد بالأمر .

فماذا نستطيع أن نصل اليه من النتائج اذا أطلقت الوساطات والمحسوبيات تمنح الخير لهذا بغير حق ؛ وتمنع الخير عن ذاك بغير حق ؟

نستطيع أن نصل الى أن الناس بتقدم الأيام سوف يثقون فى أن قوانينهم ليست إلا الوساطة والمحسوبية ، وأن عليهم — إن أرادوا الوصول الى خير — أن يمهدوا اليه سبيلا من هذه السبل ، ورحمة الله عندها على المؤهلات والكفايات ، ورحمة الله على الجد والاجتهاد ، ورحمة الله على الضمائر ، ثم رحمة الله على الأخلاق .

عماد الدين عبد الحميد

تحسين حال الفلاح

بتنمية الثروة الحيوانية

للأستاذ عريان يوسف سعد

فى سنة ١٩١٣ كنت فى الرابعة عشرة من عمرى، وكان معى أنا وشقيق الدكتور عبد الله زكى ، مفتش سلخانة القاهرة الآن ، كان معنا خمسة وأربعون قرشا فاشترينا بها جديا تعهدناه طول إجازة الصيف ، فلما بدأ العام الدراسى تركناه وذهبنا الى المدرسة ، فبقى مع غيره من الماشية . فلما انتهى العام الدراسى وعدنا الى الريف وجدنا الجدى قد كبر ، فعرضناه للبيع فاشتراه رجل بمائة وعشرين قرشا ، اشترينا بها رأسين من الغنم والماعز أحدهما بثمانين قرشا والآخر بأربعين . فلما عدنا فى العام التالى وجدنا نعجتين وثلاثا من الماعز . فلما كان العام الثالث بعناها وبعنا معها أولادها وكانت قد بلغت نحو ١٣ رأسا فبلغ ثمنها جميعا أحد عشر جنيها واشترينا بثمنها عجل بقر . فلما مر به عام عرضناه للبيع فبلغ ثمنه ثمانية عشر جنيها .

هذه تجربة جربتها فى أول عهدى بالحياة ثم تعقبت نتائج أمثالها من التجارب فاذا بها لا تخطئ ولا تحول . ثمن الصغير من الماشية يتضاعف بمرور عام واحد فلا تعدل هذه الطريقة فى استثمار المال طريقة أخرى ولعلك تعجب أشد العجب إن علمت أن من الفلاحات من ترى الارانب شركة وأن هذه الأرانب تدر ربحا مدهش النتائج قد لا يصدقه عقل المشتغلين باستثمار المال . وهو فى نفس الوقت يدلك على مبلغ الفقر الذى يعيش فيه الفلاحون فيضطرون لتضحية أرباح كبيرة فى سبيل الحصول على قروش هى رأس المال الذى يدر تلك الأرباح .

فهل تصدق أن سيدة من سيدات الريف أعطت فلاحة أرنبا ذكرا وثلاث إناث (ثمنها جميعها اربعون قرشا) على أن يكون نسل الأرانب شركة بينهما، وكان ذلك فى أوائل ديسمبر الماضى ، وأن تلك السيدة كان نصيبها من صغار الأرانب ثلاثين أرنبا تسلمتها حين أصبحت قابلة للذبح ، وأنها قدرت ثمن الأرنب قياسا على مثله الذى تشتريه من مصر بسبعة قروش . فكأن ثمن الأرانب التى نتجت من أربعين قرشا مبلغ أربعمائة وعشرين قرشا فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر ، ومعنى هذا أن المال ضوعف عشرة أضعاف فى ستة أشهر .

وأذكر لك شيئا آخر وهو أن الأرانب الأربعة ملك للسيدة التي أعطتها للفلاحة إن شاءت استمرت الشركة وإن أرادت أخذتها أو باعتها أو نقلتها إلى فلاحة أخرى ترحب بها . ولو كان في متناول يد كل فلاحة هذا القدر الزهيد من المال ، أربعون قرشا ، لاشترت لنفسها الأرانب واحتفظت لنفسها بكل الربح لا بنصفه فقط ، ولكن أنى لها القروش الأربعون .

ولعلك تحب أن تقرأ شيئا مشابها في غرابته لهذه الثروة الحيوانية الخيالية الربح ، فقد اشترت السيدة مائة كنكوت بستين قرشا في أواخر الشتاء وبعد انقضاء ثلاثة أشهر تسلمت ثلاثة وثلاثين فرخا ثمن الواحد منها نحو سبعة قروش ، أي أنها أخذت الستين قرشا بعد ثلاثة أشهر جنيهين اثنين ، وكما ترى من ظاهر القسمة جعل ثلث الكناكيت للبيت والثلث لصاحب المال والثلث للتربية ، على أن ثلث صاحب المال لا يتغير ولو مات من الكناكيت نصفها وهو لا يتغير ولو عاشت كلها .

هذه أمثلة من استثمار الثروة الحيوانية ليست من ابتداع الخيال أو نتيجة الفروض المبنية على الحدس والتخمين ، إنما هي الواقع الذي يحدث كلما وجد إلى الحدوث منفذا .

ولعلك الآن متسائل عن نتيجة هذه البيانات ، وهل أنا أريد أن أكلف الحكومة بأن تشارك صغار الفلاحين على الأرانب والكناكيت حتى اذا قلت لك نعم ضحكت وعجبت لأن مجلة الشؤون الاجتماعية تفسح صدرها لمثل هذا العبث .

لقد أردت بهذه البيانات أن أبين أن القروش التي قد ينفقها الميسور من ساكن المدن وهو لا يحس بأنه أنفق شيئا .

قد تكون في الريف نواة لثروة لا بأس بها بالنسبة للفلاح .

وأردت أن أعود بك بعد أن بينت لك قيمة هذه القروش القليلة إلى المشروع الأصلي الذي كررت المطالبة به على صفحات هذه المجلة والذي ذهبت المطالبة به مع الأسف صرخة في الوادي .

المشروع الذي أعتقد أنه العصا السحرية التي تجعل الريف الى غير ما هو عليه الآن من الفقر والجوع والعري وتجعله ريفا شبعان مرحا هي توزيع صغار أناث الجاموس والبقر على الفلاحين ، فاذا كبرت العجول وولدت ووجدت اللبن في بيت الفلاح باع منه الزائد عن حاجته . وهنا حلقة الاتصال بين هذه الكلمة كلها وبين المشروع الأصلي الذي فصلته في عدد سابق .

الزائد عن حاجة الفلاح من السمن والجبن واللبن ان كان صاحب جاموسة هو الذى يمكن الفلاحة (من غير حاجة الى السيدة التى أعطتها الأرانب والكتاكيت) من شراء الأرانب والكتاكيت لنفسها فتربيها وتكسب من أولادها ما تشترى به ملابس لها ولأولادها . فإن جنيها واحدا تبيع به سمنا وجبنا وتشترى به أرانب وكتاكيت يأتيها بمكسب كما رأيت لا يقل عن عشرة جنيهات .

هب أنها تشترى برسيما وغيره لإطعام تلك الدواجن بأربعة جنيهات فإن صافى مكسبها لا يقل عن خمسة جنيهات .

هذه الفلاحة التى يجرى المال بين يديها تكون هى وأولادها من غير شك أنظف وأبعد من الأمراض وأقدر على علاج من يمرض من أولادها من الفلاحة المعدمة التى لا ترى النقود الا فى أيدى الناس .

الدواجن من الأرانب والفراخ والأوز والبط ثروة لا يستهان بها و باب ربح وفير ، والربح أساس الصحة وأس الشبع . ولكن الدواجن لا توجد فى الريف الا حيث توجد الماشية الكبيرة ، والبيت الذى لا توجد فيه جاموسة لا تلمح فيه أثرا للدواجن وإن كنت فى شك من هذا فزر الريف .

شهد الله أنى إذ أكتب فى هذا الموضوع انما أدعو الى مساعدة الفلاح المساعدة التى تأخذ بيده ، لأنى قد لمست الداء وجربت فيه الدواء ، وإنى لا أبغى من الكتابة الا خير الفلاح وزوجه وأطفاله . وأنى كلما ذكرت الفلاح على ما صرفته تألمت أشد الألم ، ويزيد ألمى أنى أعلم أن أطفاله يبيتون جياعا محرومين مع أن طريقهم الى الشبع واليسار سهل قصير . ولكن الذى يشير الى الطريق خافت الصوت لأنه لا يتبوأ ربوة من الغنى والألقاب يصيح من فوقها فيسمع صوته ويجاب دعاؤه .

اعطوا الفلاحين عجولا إناثا صغارا وافتحوا اعتمادا لثمن هذه العجول الصغيرة تنقلوا الفلاحين الفقراء من البؤس الذى تعيبونه عليهم الى الرغد الذى تتمنونه لهم .

لو أصبح فى كل بيت من بيوت الفلاحين جاموسة لتبدلت حالة الريف وأصبح فى مصر من صناعة منتجات الألبان واللحم المحفوظ ما فى غيرها من البلدان كاستراليا وسويسرا وليس أسهل من اجراء هذا التحول بفتح اعتماد بمائة ألف جنيه كل سنة تشترى بها عشرون ألف عجلة تعطى لعشرين ألف بيت من فقراء الفلاحين فلا تمض خمس سنوات حتى تتبدل حالة مائة ألف أسرة .

أرجو أن تفكر فى هذا الموضوع بعد قراءته وان كنت ذا نفوذ فابذل من نفوذك ما استطعت لفتح هذا الاعتماد تفتح باب الخير لمصر والمصريين .

المائة ألف جنيه هى الحبة التى يستهين بها من لا يعرف أن الأشجار الباسقة أصلها حبوب تمسك بين الأصابع ، فهل من ذى نفوذ يقول فلنجرب انفاق مائة ألف جنيه كل عام لمدة خمسة أعوام أى نصف مليون جنيه ، فان أدى إلى النتيجة المنتظرة ضاعفنا المبلغ لنضاعف النتائج ، و إلا فقد قمنا ببذل شئ قليل من المال للأخذ بيد الفلاح والأمة بأسرها فالفلاح هو الأمة من غير نزاع .

عريان يوسف سعد

وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۞ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَاتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ .

(قرآن كريم)

المشروع [illegible] معقول جدا ولكن لعل [illegible] في الريف
وليس نتائجه الفعلية وما المانع من تنفيذ هذا الاقتراح
[illegible] ؟ الا اذا [illegible]
[illegible] ؟

٢٥/٨ [illegible]

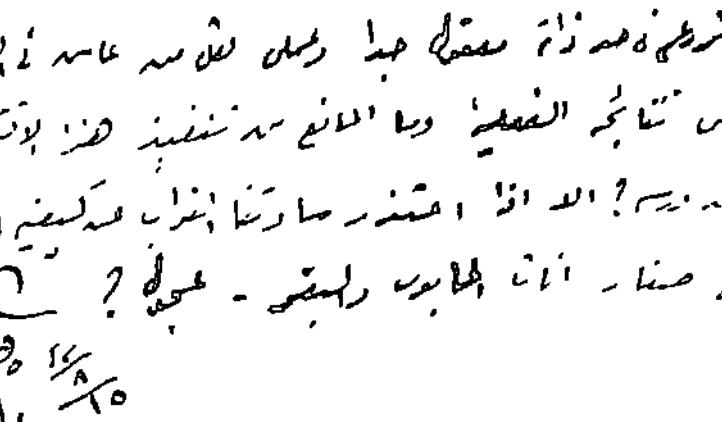

دراسات فى جولات

حيث يكفلون الأطفال

للأستاذ محمد عبد الكريم

رابطة الاصلاح الاجتماعى :

وجدت رابطة الاصلاح حلا عمليا وعلاجا مباشرا لمشكلة الطفولة إذ رأت أن تقيم دورا تكفل فيها أطفال الفقراء بين الثالثة والسادسة وابتغت فيما أتاها الله من قوة تلافى كل ما ينقص الصغار صحتهم وعقولهم ونفوسهم وقد بدأت عملها باقامة دار بالعاصمة وشرعت فى إقامة ثانية وهى تعتزم فى منهاجها تعميم هـذه قدر مايتيسر لهـا من عون مالى وأدبى . لذلك حق علينا قبل أن نعالج مشكلة الطفولة المشردة أن نعرض لعمل الرابطة وأن نجلو مااستطعنا ما تقوم عليه هذه الدور لنسبر مدى تحقيقها للغاية التى أعدت من أجلها ثم نتبين فى ضوء تلك التجربة طريقنا إلى حل هذه المشكلة وما ينبغى أن يقوم عليه العلاج .

فى دار كفالة الطفل :

وهناك بحى جزيرة بدران فى شارع ضيق غفلت عنـه عين التنظيم شأنها دواما حيـال الأحياء الفقيرة ، سرت أبحث وأفتش ، أتأمل لوحات الدور حتى إذ بلغت غاية الطريق استرقت سمعى جبة غير صاخبة ، أصوات عذبة رخيمة تنبعث من كرمة قديمة تبينت فى لوحتها غايتى ووجدت بها ضالتى .

ولم أكد أعدو مدخل الدار وأشهـد ما وراءه حتى تراجعت وتقاعست وعدت أتأمل اللوحة فأكذب لغرابة ما ترى عينى أحقا هؤلاء هم أطفال الشوارع وأبناء المعدمين أم هى روضة أطفال ذوى السعة أولاد الموسرين . .

أطفال كالزهر اليانع ، وجوه ناضرة ، وبشرات صافية ، وأجسام تم حركتها الدائمة عن قوة كامنة وفتوة مكنونة ، هذا صغير يشع الذكاء فى عينيه ، وتلك صبية صغيرة ، تخطر اليك فى حيـاء ظاهر ، يفتر ثغرها عن ابتسامة حلوة فيها الأمل وفيها الرجاء ، وذلك طفل فى الثالثة يسارع اليك وهو لا يكاد يحسن مشيته حتى اذا بلغك ألقى بصدره على يديك ، تارة يتعلق بأهداب سترتك وطورا يحتضن بذراعيـه ساقيك ، ولا عجب فهو يتيم يرى فيك أبا حرم حبه وفقد فى فجره الباكر عطفه وحدبه .

وصحبتني الناظرة الفاضلة والأستاذ سيد مصطفى كاتم سر الرابطة الى داخل البناء فاذا بي في جو يخالف ما ألفت في جولاتي بمثل هذه المؤسسات ، جو عائلي و بيئة منزلية وكأني بالأطفال بين أهليهم ، هذه معلمة جمعت حولها فريقا من الصغار تقص عليهم القصص ، وتلك خادمة تخلع عن البعض ملابسهم لتلبسهم حللا نظيفة ، وثانية تعد الطعام وثالثة تغسل الملابس والكل يعمل للأطفال ويخدمهم خدمة من حلنهم في بطونهن وأخرجتهم من ترائبهن .

وانتقلنا الى حجرات الدراسة فحضرنا درسا في المطالعة وآخر في الألعاب حتى اذا حان وقت الظهر وتناول الأطفال غذاءهم انتظموا في الردهة يغنون وينشدون ويعالجون بأيديهم الصغيرة بعض أدوات الموسيقى .

كيف يسير مشروع الرابطة :

وفي حديقة الدار بين زرع أنبتته عناية الصغار وازدهر بسقايتهم ، جلست الى حضرة الأميرالاى مصطفى بك عبد القادر الذي يشرف من قبل الرابطة على الدار ، جلست أجتلي خطة الدار وأستبين حالة سيرها .

واستهللت الحديث بسؤال حضرته عن منهاج الرابطة في أمر الأطفال المهملين فقال :

لقد لمست الرابطة ما يلقاه أطفال الفقراء من آلام وما يتعرضون له في بيئتهم الفاسدة من مؤثرات بسبب فقر ذويهم وعجزهم عن تزويدهم بما يكفل لهم صحة الجسم وسلامة العقل وحسن الخلق ، لذلك ، أعددنا مشروع دور الكفالة وبدأنا عملنا بهذه الدار التي تراها ونحن لا نقصر جهدنا بهذا العمل على خدمة الأطفال فحسب بل نعنى كذلك بأمر البيئة التي يأوي اليها الأطفال ، فترى الاخصائية الاجتماعية على صلة دائمة بآباء الأطفال وأمهاتهم ترشدهم الى أصول التربيب ، وتحمل كذلك اليهم من فيض المتبرعين ما يسد بعض ما يفتقرون اليه من كساء أو غذاء .

ثلاثون قرشا :

واستطرد محدثي الفاضل في حديثه فقال : نعم ثلاثون قرشا تلك التي يتكلفها غذاء الطفل عندنا في الشهر ذلك بأن الدار تستعين بجهود رجالها في تدبير الكثير من مؤونة الأولاد كذلك تجد من أريحية بعض التجار ما يهون لها غايتها ، فالسيد " بنه " الخباز يمد الأطفال بخمس أقات من الخبز كل يوم والسيد " شاهين " يزودهم بالصابون ، ويجود البعض بين حين وحين بكثير من النافع المفيد .

والحق أن الدار قد وفقت فى هذا كل التوفيق وكم وددنا لو ذكر أغنياؤنا هذا وعلموا أنهم بثلاثين قرشا هى ثمن تذكرة لدار خياله يطعمون طفلا شهرا كاملا ويعينونه على العيش فى بيئة صالحة يجد فيها ما يهيئ له أجمل حاضر وآمن مستقبل لو ذكر القادرون ذلك لما رأينا شريدا ولحلت مشكلة الطفولة المهملة التى باتت تهدد بشر مستطير .

مكانة الطفل

يقول جون ديوى " إن الأمة الرشيدة هى التى يجد صغارها فى كل رجل من رجالها أبا يعاونهم وفى كل سيدة أما تحنو عليهم . . " ولاغرو فمن هؤلاء الصغار تقوم دولة الغد، واذا كان القادرون من الآباء سيقفون جهودهم على رعاية من أخرجوا من أصلابهم دون اهتمام بهذا الصغير الفقير الذى فقد والديه أو أهمل لاملاق أبويه ، نقول إذا غفل القادرون عن حق هذا المحروم فانما يعدون باهمالهم جيلا خاملا فاسدا يضعف بنيان الأمة ويهدد أمنها

فطن المفكرون فى كل العصور لأمر الطفل وقدروا خطره وعملوا على العناية به فبعد أن كان الطفل فى دولة الرومان يباع ويقتل أو يهمل دون زاجر ولا رادع رأيناه يسمو بسمو العقول ويرقى برقى المدينة وشهدنا الفلاسفة والكتاب كروسو وهيجو وفيليكس توما فى فرنسا وجون ديوى وهرمان فرانك فى انجلترا وفرديل وهربارت فى المانيا وبنيامين فرانكلين فى أمريكا شهدنا هؤلاء كما رأينا غيرهم يهبون داعين الى العناية بالطفل منذرين بما يجره اهماله من خطر على الأمم وهدم لكيان الجماعات .

ولقد كان من أثر هذه الصيحات المتوالية أن تنبهت حكومات الغرب الى خطر الطفل فقامت منذ بداية القرن التاسع عشر تسن الشرائع لرعاية الطفولة وتصدر القوانين المختلفة لحماية الأطفال المهملين ومن فى حكمهم من أيتام ولقطاء .

عناية الغربيين بالطفولة المهملة :

ولقد صحبت تلك الشرائع جهود خاصة للأفراد والهيئات فرأينا جماعات عديدة فى كافة الأقطار تقوم لرعاية الطفل وحمايته والسهر على تنشئته تنشئة سليمة — وشهدنا المؤتمرات الدولية التى يرجع أولها الى عام ١٨٨٣ .

على أن العناية بالطفل لم تبلغ يوما ما بلغته عقب الحرب العالمية الماضية حيث أثارت كثرة أيتام الحرب مسألة الطفولة المهملة ، فهبت الجمعيات الدولية تعمل دائبة حتى تمكنت بنشاطها من ان تجمع ملايين من الجنيهات أنشأت بها مراكز فى أكثر المدن لحماية الطفولة المشردة .

وفى عام ١٩٢٨ عقد فى باريس أكبر مؤتمر دولى للطفولة وذلك بعناية اتحاد رعاية الأطفال الدولى والاتحاد العالمى للطفولة وجمعية الصليب الأحمر وتلاه مؤتمر آخر فى بروكسل لهذا الغرض عام ١٩٣٥ .

أما ما أعدته الحكومات الغربية لحماية الطفل فلا يدخل تحت حصر وحسبك أن تعلم أن كل شعوب الأرض تفرد إدارة كبيرة خاصة بالطفل قد تصل الى مرتبة الوزارة . وكم وددنا لو لقى أطفالنا المهملون من عطف حكومتهم بعض ما يلقاه نظراؤهم فى غير مصر . نحن لا ننكر تلك الجهود التى تبذلها الحكومة فى هذه الآونة لحماية الطفل ولا ذلك الاهتمام الذى تلقاه مشكلة الطفولة المشردة من المشتغلين بقضية الاصلاح ، فلدينا جماعات ناشئة تعمل فى هذا السبيل عملا يبشر بالخير ، فعلاوة على جهود رابطة الاصلاح نرى مبرة محمد على تعنى بأمر الطفل إذ تنشئ للأطفال مستوصفا خاصا وتعد للطفل دارا تسميها " مهد الطفل " وان كانت هذه الدار لم تعمر بالأطفال حتى اليوم بسبب تحويلها الى مستشفى ، كذلك نجد جمعية الطفولة المشردة تسعى فى هذا السبيل وتعد نواة عملها ملجأ للصغار بحى الحلمية . غير أننا نرى أن هذه الجهود ضئيلة وهى فى حاجة الى تشجيع الحكومة والأهلين حتى تثمر الثمر المرجو منها .

تشرد الطفل ، أسبابه وعلاجه :

إن أكبر ما يؤخذ على المشتغلين بقضية الطفل فى هذا البلد أن جهودهم منصبة على إيواء الشريد وإعداده دون العمل على تجنيبه ما ساقه الى التشرد .

والذى نراه أن أول ما يجب أن يعنى به لرعاية الطفل هو رعاية والديه — ذلك بأن العامل الأكبر فى تشرد الصغار يرجع الى سوء حالة ذويهم الاجتماعية . ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير الى احصاء قدمته السيدة برتا فهمى فى مؤتمر الطفل الذى نظمته رابطة الاصلاح الاجتماعى عام ١٩٣٧ إذ وجدت أن بين خمسين طفلا من أولاد الشوارع درست السيدة حالتهم وجدت أن ثلاثين بالمائة منهم كانوا ضحية الطلاق بين الوالدين كذلك وجدت أن عددا غير قليل تشردوا فى السبيل بسبب فساد أخلاق الوالدين أحدهما أو كليهما .

وإذا كان تصدع الكيان العائلى له أثره فى التشرد فالفقر عامل لا يقل أهمية عن تفكك الأسرة وإنما يهمل أكثر الاباء أولادهم ويقذفون بهم الى قارعة السبل حين يحيق بهم العوز ويعجزون عن الانفاق عليهم .

كذلك تبين من البحث أن لسوء المسكن صلة كبيرة باستهواء الطريق للطفل والركون اليه . ولعلك تعجب حين تعلم أن بعض الجمعيات التى تعنى بالاصلاح الاجتماعى فى أمريكا

قد اختصت نفسها بخدمة فريدة فى نوعها هى زخرفة بيوت الزنوج بألوان زاهية جذابة تحبب لهم البيت وتصرفهم وتصرف أولادهم عن غيره .

ثم إن هناك عوامل أخرى لها بعض الأثر فى تشرد الصغار منها ضعف الطفل لوجود عاهة عقلية أو جسمية وسوء حالة الأحداث المشتغلين بالمصانع بسبب كثرة ساعات العمل وتفاهة الأجر أو انعدامه فى غالب الأحيان مما يحدو بالصغير الى تفضيل اللعب بالطريق على تحمل الأذى فى عمل مرهق وغير مثمر ، ومن أسباب التشرد أيضا ترمل الأمهات واضطرار الكثيرات منهن الى مزاولة الخدمة بالمنازل التى لا ترحب عادة بابن الخادم أو الغسالة فتضطر المسكينة الى ترك ابنها بالطريق حيث يألف العيش فيه .

نرى مما تقدم أن لمشكلة الطفولة المشردة صلة كبيرة بمشكلاتنا الاجتماعية المختلفة . فالفقر والطلاق وتشغيل الأحداث فى أوضاع غير مناسبة واهمال العناية بالشواذ وبالضعاف وسوء المسكن وعدم كفالة أو معونة الأمهات المترملات كل هؤلاء ساعدت ولا نكون مغالين إذ قلنا أنها خلقت وأوجدت مشكلة الطفولة المشردة .

وصفوة القول أننا نرى فى العناية بحل هذه المشاكل وقاية للصغار وتجنيبا لتشردهم كما أننا لانشك فى أن خير علاج لمن تهددهم ظروفهم بالركون إلى السبل واستمراء حياة التشرد أن نعد لهم دورا على غرار دار كفالة الطفل التى جلوت أمرها .

يا رجال اليوم .

ان كشف الكنوز واستغلال المناجم واصلاح موات الأرض والافادة من الموارد الطبيعية كل هؤلاء لا يجدى فتيلا إذا هدمتم الجيل العامل فى غدكم — فلتكن عنايتكم الكبرى بأطفال أمتكم ، أبناء الفقراء فى شعب سواده الأعظم معدم فقير . اعتنوا بتلك الثروة القومية تفيدوا منها ما أفاد و يفيد غيركم ممن استناروا بادمغة العصاميين وانتهوا إلى الأخذ بسواعد أبناء المساكين — ولله در القائل :

كم طوى البؤس نفوسا لو رعت ... منبتا خصبا لكانت جوهرا
كم قضى العدم على موهبة ... فتوارت تحت أطباق الثرى

محمد عبد الكريم

مشكلة القهاوى

فى البلد نوعان من المدارس ، أحدهما للصغار ، والآخر للكبار .

أنشئ الأول لتهذيب وتثقيف طلابه ، وأعد الثانى لتسلية وتلهية روادة .

فأما الأول فهو "المدرسة" بالمعنى المألوف وأما الثانى فهو "القهوة" القهوة التى شاعت وتفشت فى هذا العصر تفشيا ذريعا يدعو الى العناية بأمرها ، والنظر فى أثرها .

وقد انبرى المصلحون للاهتمام بأمر " المدرسة " فرسموا لها المناهج ووضعوا لها البرامج وما يزالون دائبين عاملين على السير بها من إصلاح الى إصلاح ، ملحين عليها بالبحث والدراسة والاستقصاء ، على حين حرمت المدرسة الثانية وأعنى القهوة ممن يعنى بأمرها ، وينظر فى تفاقم خطرها .

وقد خطر لى أن أكتب دراسة عن "مشكلة القهاوى" راجيا أن يعتبرها المصلحون — تمهيدا وبداءة ودافعا لهم على النظر فى أمر " القهوة " والعناية به .

وليكن شفيعى فى الكلام عن "القهاوى" أننى "قهوجى" أعرف أكثر من غيرى ما للقهوة من خطر وما لها من أثر على الصحة والعقل والجيب ، وعلى الأسرة والوطن ، فقد لمست ذلك عن كثب ، وكل ميسر لما خلق له .

م

تتنافس القهاوى تنافسا عظيما فى ابتكار وسائل التسلية فهى لكى تفوز بثقة روادها وتضمن ترددهم عليها لا تبخل عليهم بكل ما من شأنه تلهيتهم عن الوقت ومعاونتهم على تضييعه فمن راديو — وراديو القهوة بروحين ، واحدة لنقل الاذاعة وأخرى لاسطوانات خاصة بالقهوة — إلى فنون أخرى عديدة مختلفة من أدوات اللعب ، كالطاولة والدومينو ، والشطرنج والورق ، . . . الخ — وأفضل القهاوى لدى السامرين ما حازت قصب السبق فى هذا المضمار وليس ثم اعتراض على تفنن " القهوة " فى مساعدة السمار على تزجية فراغهم لو كان الأمر أمر فراغ بالمعنى المألوف ولكنها طريقة واحدة لا تتغير ، وطاحونة لا تنى ولا تفتر عن الدوران ، آناء الليل وأطراف النهار ، ففى أية ساعة تسمع اللوعة والعتاب والأنين وتشهد حلقات اللعب عامرة باللاعبين ، فهذا طالب كان ينبغى أن يكون فى معهده أغوته القهوة فجلس ينصت الى أناث المغنين ، وذلك عامل ألهاه عن عمله إغواء اللعب له بالتفرج أو المشاركة ، وآخر كان أولى به أن يلح فى طلب العمل والبحث عنه ولكنه يؤثر الجلوس

على افريز القهوة كأنما على العمل أن يبحث عنه و يحضر اليه ، وهكذا يمر الوقت و ينساب كالماء دون أن يفطن اليه أو يقوى أحد على صده ، فالقهوة حين تيسر لرائدها ضياع الوقت تزعم و يزعم أنها أحسنت اليه مع أنها سلبته أعز شيء في الحياة ؛ وهل أعز من الوقت؟ فيه تكمن الفرص ، وبه يحقق الانسان ما يشاء أو ما يستطيع — تستطيع الجهود أو الحظوظ أو الاقدار أن تعوض الانسان ما فقده ولكنها جميعا تقعد عاجزة عن أن ترد اليه ثانية واحدة من الوقت ، فأي شيء أعز من هـذا الذى اذا فقد لا يرد ولا يعوض ؟ والوقت كباقي المسائل الكبرى مثل الشمس والهواء والماء جعلها الله اشتراكية ينعم بها الجميع فكما أن الشمس تاقي أشعتها على القصر الشاهق اذا هي في نفس الوقت تمانق الكوخ الحقير .

كذلك الوقت ، ساعة المتأهب المجد هي ساعة المنكمش الكسول ولكن الأول يدرك خطرها فلا يدعها تمردون أن يفيد من دقائقها وثوانيها ، بينما الثاني يستصرخ الحذق ليتسنى له بعثرتها ، ومن ثم كان فلان الجليل ، وفلان الذليل .

ورب معترض يقول وماذا يعمل المتعطل ان لم يجلس في القهوة ؟ ولكن أقول له من الخير أن يكون لهذا المتعطل فرصة يفكر فيها في حاله وفي ظروفه وفي نفسه .

أما أن يتوارى عن الانظار و يقعد في القهوة التي تلهيه وتسليه وتهون عليه الامر فهذا من العبث بمكان . وجناية القهوة عليه لاتقل عن جنايتها على الطالب أو العامل بحال .

أما جناية القهوة على الصحة فواضحة وليست بحاجة الى تدليل فلو لم تكن "القهاوى" بهذه الكثرة وعلى هـذا النحو من الاغراء لكان في الرياضة غنى السامرين عنها ولقضوا بعض الوقت في ممارسة الالعاب الرياضية ولربح الوطن من وراء ذلك أجساما فتية قوية يعتمد عليها في حماية الذمار ، ويفخر بها عند مقارنة الرجال بالرجال ، وندع الرياضة وننظر في أمر هذا المسكين الذى يتبع الساعات على كرسيه داخل " القهوة " يتنفس هوا هـا المزوج بدخان الشيشة واللفائف . هـذا فضلا عما يمازجه و يعيش به من ميكروبات الامراض المختلفة والعلل المتباينة .

وهكذ تؤثر القهوة على المرء فيبعثر وقته وهو رأس ماله وتنهك صحته وهي عماده ، ثم تسيء الى عقله ، ولست أقصد الاشارة الى ماتحدثه ضوضاؤها فحسب ولكني أشير إلى هذا الجيش العرمرم من الامين الذين كانت أولى بهم مدارس لياية تعالج إطلاقهم من أسر الجهل ، ثم الى هـذا العدد العظيم من أنصاف وارباع المتعلمين الذين تصدهم " القهوة " عن محاولة استكمال ماينقصهم لأنهم لايجدون الوقت الذى يتسع لذلك ، أو بعبارة أخرى لأنهم لايجدون الفرصة التي ينتبهون فيها الى ما يكتنفهم من ظلام ، فالقهوة تتلقفهم من البيت ليلهوا في جوفها ثم تردهم ثانيا الى البيت ليناموا وهكذا على التوالي .

وينبغى ألا نغفل أمر الكثيرين الذين ينفقون يوميا بضعة قروش فى القهوة على حين هم فى أشد الحاجة اليها فهاته القروش تكفى لأن تظهرهم بمظهر حسن أو تفى بنفقات تعليم ابن لهم أو تضاف الى ثمن الطعام فتجعله أكثر غذاء وأحسن طعما فان لم يكن شئ من هـذا فقد تجمع منها ثروة لا بأس بها .

أقول ذلك لأنى أعرف أن لنفقات القهوة عند الطبقات الفقيرة ميزانية خاصة من الخير لو تخصص للشؤون الأخرى .

وننتقل الى خطر القهوة على "البيت" وهو من أشد الأخطار عصفا بالاسرة والأخلاق فالقهوة تقيم من نفسها حاجزا أو هوة بين الرجل و بيته ، تأخذه من البيت عنـد تيقظه فلا ترده اليه الا عند احتياجه الى النوم ، وما أكثر هؤلاء الذين لا يعرفون الطريق الى بيوتهـم الا إذا أشار جندى البوليس بوجوب ذلك .

وهكذا تحرم الأسرة من السمر مع عائلها فتحرم بذلك من البهجة والفرحة وتحرم مما هو ألزم من ذلك ، تحرم من نظر الرجل لمختلف شئونها فيبت فى هذه الشؤون ارتجالا دون درس وتمحيص ، وأين هى تلك الفرصة التى تمكنه من ذلك وهو لا يرجع الى بيته الا موهن الأعصاب محطم الكيان ، لا يفكر الا فى النوم والراحة .

ومن ثم كانت القهوة الفيصل بين الرجل والمرأة فلا تقاليدنا تبيح للمرأة الاختلاف اليها ولا هى تدع الرجل لأسرته ، فلو لم تكن القهوة لعنى الرجل ببيته وهيأ له وسائل التسلية التى تلائمه ولسمر مع أسرته ، و بذلك تتاح لبيوتنا الفرحة المفقودة وتظفر بالنعيم الضائع ، و ينشأ من ذلك التآلف ، فيرشـد الرجل المرأة ، وتنصح هى له ، ويشعر أولادنا بجو العائلة وما يكمن و يشيع به من هناء وصفاء .

هذا هو الداء...

أما العلاج فله وسيلتان :

الأولى هينة لينة تتمشى مع الديمقراطية ومع مانبغى ونسعى اليه من ارشاد واصلاح ، وهى أن نكثر من الاندية الرياضية مع تيسير الالتحاق بها وجعلها فى متناول كل شخص ، وكذلك تعنى وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة المعارف والجمعيات الخيرية بانشـاء المدارس الليلية ، بعضها لتعليم المبتدئين والآخر لتزويد وترقية المتعلمين ، هـذا مع الدعاية اللازمة لترغيب الجمهور فى الثقـافه والرياضة ، فان أجدت هـذه الوسيلة عملنا بها ، وان لم يثبت نفعها فليس من بأس علينا من استبدال الشدة باللين ، والقسوة التى يعقبها الخير أنفع من اللين الذى ينطوى على الشر .

علينا أن نلجأ الى سن قانون يقضى بمنع الجلوس فى القهاوى الا فى ساعات معينة فى الليل أو فى أيام المواسم والأعياد أى فى اوقات الفراغ بالمعنى الصحيح . ولأن يحرم الناس بعض ملاذهم ويقسروا على ذلك خير الف مرة من تركهم يتخبطون فى دياجير الجهل معرضين لنوائب الأمراض الجسمية والخلقية .

ولتكن لنا أسوة فى نهج بعض الامم فى هذا الشأن ، فقد علمت أن أمما فى مقدمتها بريطانيا لا تعرف " القهاوى " على النحو الشائع عندنا .

صحيح أن هناك قهاوى ولكنها معدة لتناول الشاى فقط لا للجلوس وتضييع الوقت ، هناك يدخل الرجل ليشرب ما يشتهى ثم يسارع بالذهاب الى شأنه ، حتى أن أكثر القهاوى ليست بها مقاعد ، وما حاجة المرء للقعد وهو يضن بوقته ولا يسمح للقهوة أن تستنزف منه أكثر مما يحتاجه شرب الشاى أو القهوة .

لنقلدهم فى ذلك ما دمنا نمعن فى تقليدهم فى كل شئ فهل يستقيم لنا الأمر ويتاح لنا أن نوجه هذه الجموع الحاشدة التى تضيق بها القهاوى والتى تنفق وقتها عبثا .

أقول هل يتاح لنا رؤيتها وقد استعاضت عن ذلك بالتعليم والرياضة بما يعود عليها وعلى الوطن بالنفع والخير ؟

وهل ترد الى بيوتنا بهجتها وأنسها برد الرجل اليها يسمر فيها مع أفراد أسرته .

من يدرى ؟ قل عسى أن يكون قريبا .

عبد المعطى المسيرى

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

التضامن بين الرجل والمرأة

ترتفع فى هـذا العصر أصوات داعية إلى التضامن بين الرجل والمرأة ، وكثيرون من أصحاب هذه الدعوة يحسبونها شيئا جديدا ، أو أسلوبا مبتكرا من أساليب إصلاح المجتمع ، أو أمنية عز عليهم تحقيقها فى حياة المصريين خاصة والشرقيين عامة ، ويعدون هذا التضامن ميزة اختصت بهـا المدنية الحديثة دون المدنية القديمة .

وهم فى هذا يخطئون فهم التقاليد الشرقية والإسلامية ، إذ يحسبونها تقضى بالفصل بين الجنسين ، أو بحرمان المرأة من مشاركة الرجل فى تدبير شئون الحياة .

وفى طبيعة الأحياء انعطاف نلاحظه بين الذكر والأنثى فى عهود الطفولة الأولى ، فنحن نرى الطفل الصغير يعطفه على الطفلة الصغيرة ميل غريزى كلمـا اجتمع الأطفال من الجنسين على لعبة يتنافسون فيها ؛ ومثل هـذا الميل نلاحظه أيضا فى صغار الأحياء من الأجناس الأخرى .

وقد نسأل : ماذا يمكن أن يكون هذا الانعطاف وهذا الميل ، بل ماذا يصح أن نسميهما ؟ ان أظهر ما فى المسألة أنهما تضامن اقتضته الفطرة فى المرتبـة الأولى ، ثم اقتضاه الشعور بالحاجة فى المرتبة الثانية ؛ وكما يكون هذا الانعطاف ملاحظا فى الأطفال اللاعبين حول البيت يكون ملاحظا أيضا فى الأطفال المتجاورين فى الدرس بين يدى المعـلم أو المعلمة ؛ ولعل المشرفين على رياض الأطفال يحدون من تجربة هذه الملاحظة الشيء الكثير .

وحينما ينتقل الناشئون الصغار فى سبيل الحياة من هذه المرحلة الى المرحلة التى ينمو فيها شعور البنت أو الولد بأنه مخلوق اختصه الله باستعدادات فطرية تميزه عن الآخر . يبـدأ فى الظهور ما يتراءى كأنه انقباض يعزل أحدهما عن الآخر ، وهو فى الحقيقة هذه السجية التى نسميها الحياء ، ولكن هذا الحياء ليس إلا حجابا يستر وراءه أحاديث النفوس وإحساسات الأفئدة ، وهو أيضا ذلك الحاجز الذى يمنح الأنثى حصانتها الذاتية ، كما يمنح الذكر رهبة الخضوع لهواجسه .

على أن هذه الظاهرة سواء سميناها انقباضا أو حياء ، لا تمنع فى النهاية أن يسلك الذكور والإناث سبيل التضامن لأداء وظيفتهما .

والتضامن بين الرجل والمرأة وجد منذ وجدا، وهو بارز فى حوادث التاريخ من بدايتها الأولى . فقد تبادل آدم وحواء الرأى فيما يأكلان من طعام ، وانتهى هذا التشاور بانصياع الرجل لفكرة المرأة !

فإذا خضنا الأجيال المتعاقبة بعد هذه البداية، ووصلنا إلى حياة العروبة التى نحن متأثرون بها إلى اليوم، أفلا نرى الحياة كلها شركة عادلة بين الجنسين؟ أفلا نرى جهد المرأة واضحا فى التدبير وفى تربية الأطفال تربيـة أخرجت للعروبة أبطالهـا ، وللإسلام أعظم حمـاته ومجاهديه ؟ أليست المرأة العربيـة هى التى أنجبت وربت عمرا وخالدا وأبا عبيدة وسواهم من صفوة الأعلام الخالدين فى التاريخ ؟

ألم تكن زوجات النبى يمددنه بالمعونة ، ويشجعنه على أعباء الجهاد فى سبيل الله ؟

ألم تكن للنساء قدم عالية فى الشعر والنثر كقدم الرجال ؟ وهـذه هى الخنساء وسواها ممن روت أخبارهن كتب الأدب، ألم تكن القيان والنديمات زينة مجالس الخلفاء والأمراء فى مختلف عهود الحكم الإسلامى ، وكان فى لحنهن وتوقيعهن ما يوحى إلى النفوس الجوامح النزوع إلى الفضيلة ؟ أو الفتوة وقبل ذلك ، أى فى صدر الإسلام الأول ، ألم تكن النساء يصحبن رجالهن فى الغزوات والفتوحات، يؤازرونهم ويشجعنهم على المضى فى القتال ؟

ألم تخض أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها غمار الحرب زعيمة وقائدة فى عهد على بن أبى طالب كرم الله وجهه ؟

إنكم لتجدون فى صحيفة المرأة العربية التى احتفظ بها الدهر درة خالدة فى جبين الزمان، أجل الآثار وأحسن الأخبار عن المرأة المسلمة ، وكيف كان لها فضل كبير فى مختلف ميادين الحياة ، من تربية إلى تهذيب إلى شعر إلى غير ذلك ، فليست هى فى تلك العصور بأهون أثرا ولا أقـل استحقاقا للتمجيد والثناء من امرأة أوربا التى جعلها الكاتبون مثلا وقدوة فى هذه الأيام !

ولسنا بهـذا نبخس المرأة الأوربية قدرها ، فقد أجادت حقا فى خدمة الإنسانيـة ولا زالت تتقدم للمجتمع أجل الخدمات وأسماها، ولا زالت تكمل مجهود الرجل بما خصها الله به من حنو الأنوثة وعطفها .

ونحن نخرج من هذا القديم وهذا الجديد بأن التضامن بين الجنسين فطرة فطر الله الناس عليها ، وليس هو بالأمر الذى تنشئه إنشاء .

هو حقيقة قائمة ، وضرورة طبيعية لا فضل لأحد فيها ، ولا يمتاز فى هـذا التضامن شعب على شعب وإن اختلفت صوره وتعددت مظاهره ، وتفاوتت ثمراته ، وتسابقت الأمم فى تنظيمه وتنسيقه .

وهذا التضامن سائد ، مهما تكن علاقة الجنسين ، تراه بين الأخ وأخته ، والابن وأمه ، والأب وابنته ، والقريب وقريبته ، والزميل وزميلته ، وأخيرا تأتى أروع صور هذا التضامن : وهى الزواج ، فهو أوثق رابط بين الذكر والأنثى ، وهو الوسيلة إلى تنمية الجنس البشرى ودعم الحياة الإنسانية وترقيتها وتوفير الخير والسعادة فيها .

* * *

إن السعادة التى ينشدها المجتمع من تضامن الجنسين إنما تتم بالزواج ، وبالزواج وحده .. أى أنها لا تتم بما يدعو إليه دعاة التجديد الزائف من إباحة اختلاط الفتى بالفتاة فى غير ما حصانة ، وإيجاد صداقة مطلقة بينهما قبل الزواج ، فقد أثبتت آلاف التجارب أن هذا الاختلاط الإباحى هو أسوأ مقدمة للزواج ، بل هو من أهم ما يعطل الزواج ، إذ يرى فيه الشاب والشابة غنى مؤقتا عن الزوجية ، ويكتفيان فى أغلب الأمر — أو يكتفى أحدهما — بما نال من متعة هذا الاختلاط ولذته ، ثم يبحث عن متعة أخرى فى اختلاط آخر ، وهكذا يقنع الجنسان من صلتهما المشتركة بهذه الجلسات . وإذا كان عدد الأعزاب والعوانس عندنا قد بدأ يتكاثر فإن أكبر الذنب فى ذلك انما يرجع الى هذه البدعة المدمرة للأخلاق وللمجتمع ، بدعة السماح للفتاة بمخالطة الفتى ومصاحبته الى دور اللهو ، أو الى حيث يختليان !

واستطيع أن أجزم بأن حوادث هذا الاختلاط ، المعنون بالتمهيد للزواج ، لا تنتهى بعقد الزواج الا بنسبة قليلة جدا ، أما البقية فتنتهى بالفشل ، وببوار سوق الفتاة ، لما يكون قد عرف من اسرارها ، وما يكون قد شاع عنها من اشاعات ، ثم باضراب الفتى نفسه عن الزواج اطلاقا خشية أن تكون جميع الفتيات على غرار من رآهن وخالطهن واستمتع منهن بالصحبة والقبلة وما وراءهما !

لقد كنا قبل بدعة الاختلاط نتحدث عن حياء العذارى ، أما الآن فنحن نفتقده فلا نجده إلا فى القليل النادر ، وكنا قبل الاختلاط نعرف أن البنت محكومة بأبيها وأخيها وحدهما ، لا يحق لها مخاطبة سواهما من الذكور ، أما الآن ، وقد ساغ لها أن تغشى مجالس الرجال وخلاتهم فلم يبق لها على الفتاة من سلطان ! كذلك حال كثير من الأزواج مع زوجاتهم ، فقوامة الرجل على المرأة لم تعد كاملة ، بل هى آخذة فى الاحتضار والزوال ، وهذه القوامة لم يشرعها الله عبثا ، وإنما هى لازمة لاستمرار التعاون والتضامن بين الجنسين ،

وكل زواج لا تسوده القوامة فاسد ، و إذا فسد الزواج فلا تضامن ؛ وان تستفيد حياة البشر بعد ذلك نموا ولا رفاهية ولا سعادة .

فعلى الذين يطمحون الى تنظيم التضامن بين الجنسين و إفادة المجتمع منه — ولا أقول إيجاد هذا التضامن فهو موجود بالفطرة كما قدمنا — أن يعمدوا الى غايتهم هذه من طريقها الطبيعى ، وهو تنظيم الزواج وتشجيعه . والسبيل الى ذلك هى إقامة الحدود بين الرجل والمرأة ، لا ترك الفريقين ينساب بعضهما على بعض دون ضابط ولا حساب . يجب أن يكون للرجل إعداد ، وللمرأة إعداد ، كل لما خلق له ، فلسنا مأزومين فى عدد المحامين والمهندسين والضباط حتى نخلق من النساء محاميات ومهندسات وضابطات ، إنما نريدهن زوجات وأمهات ، لأن الرجل لا يستطيع أن يكون أما ! !

والزواج ، كما قلت ، هو مظهر التضامن بين الجنسين ووسيلته ، فلا نظام لمجتمع لم تنظم فيه أمور الزواج .

لتحصن الجنسين أولا بحصانة من الدين ، ثم انعلم الفتاة التى نعدها للزوجية والأمومة التعليم الذى يلزم لهاتين المهمتين ، ويمكنها من خدمة البيت على أحسن مثال .

وكل شىء فى البيت يحتاج إلى معرفة ، النظافة والتنسيق وتدبير الصرف وتكوين الأبناء ماديا وصحيا وخلقيا ، وحسن القيام بواجبات الزوجية — كل ذلك لا يستطاع إلا بالمعرفة ، والمعرفة مكسوبة بالتعلم ، فلا بد إذن للمرأة فى ظل البيت أن تكون متعلمة ، ولكن أى تعليم هذا الذى لا تستغنى عنه ؟ تدبير المنزل ، وتربية الأولاد ، وما يقتضيه حسن التصرف والاعتدال فيه من معارف خاصة ، وما تستوجبه سياسة نفوس الأطفال من الآداب والتعاليم الدينية والاجتماعية ، وما تستلزمه طبيعة العصر من الثقافة العامة المناسبة للمرأة ، وكل شىء بعد ذلك إن كان حسنا فهو نافلة وإن كان سيئا فهو خطيئة .

وقد تواجه المرأة من ضرورات الحياة ما يكلفها عملا من أعمال الرجل أو قريبا منها ، كالوظيفة مثلا خارج المنزل ، أو التجارة تافهة كانت أو كبيرة ، أو الصناعة شاقة كانت أو سهلة ؛ فإذا واجهتها ضرورة الحياة بشىء من ذلك كان لها أن تباشره ، بل لقد توجب عليها تعاليم الدين أن تنهض إليه كلما سدت طريقها إلى سواه .

٨٤٧

٥

٨٤٠٧

[illegible]

[illegible]

[illegible]